



جمهورية مصر العربية

مسودة التقرير الوطنى لجمهورية مصر العربية
مقدم لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية
حول الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

٣ سبتمبر ٢٠١٤

قائمة المحتويات

مقدمة	د
١. القضايا الديموغرافية المؤثرة على عمران المدن وتحديات الأجندة الحضرية الجديدة	٢
١. إدارة النمو العمراني المتسارع للمدن:	٢
٢. إدارة الاتزان بين الحضر والريف:	٣
٣. تلبية متطلبات الشباب في المدن:	٧
٤. تلبية متطلبات الشرائح المسنة في المدن:	٨
٥. تمكين المرأة للمشاركة في عملية التنمية العمرانية	١٢
١١. الأراضي والتخطيط: قضايا وتحديات من أجل أجندة حضرية جديدة	١٧
٨. ضمان استدامة التخطيط والتصميم الحضري:	١٧
٩. تطوير إدارة الأراضي الحضرية، بما فيها مجابهة الزحف العمراني:	١٩
١٠. تحسين إنتاج الغذاء في المناطق الحضرية وشبه الحضرية:	٢١
١١. مجابهة تحديات النقل الحضري:	٢٣
١٢. تطوير القدرة التقنية لتخطيط وإدارة المدن:	٢٦
١٣-التحديات والدروس المستفادة المتعلقة بالأراضي والتخطيط:	٢٨
١١١. التغيرات المناخية والتحضر	٣٣
١٥. مواجهة التغير المناخي	٣٣
١٦. الكوارث والحد منها:	٣٨
١٧. الحد من الاحتقان المروري:	٤٣
١٨. تلوث الهواء	٤٤
١٧. الحوكمة والتشريع الحضري: قضايا وتحديات من أجل أجندة حضرية جديدة	٤٨
٢١. تحسين التشريع الحضري	٤٨
٢٢. اللامركزية وتدعيم السلطات المحلية:	٥٠
٢٣. تحسين المشاركة وحقوق الإنسان في التنمية الحضرية:	٥١
٢٤. تعزيز السلامة والأمان الحضري	٥٣
٢٥. تطوير الدمج الاجتماعي والعدالة:	٥٤
٢٦. التحديات والدروس المستفادة المتعلقة بالحوكمة والتشريع الحضري	٥٦
٧. الاقتصاد الحضري	٦١
٢٨. تطوير التمويل المحلي	٦١
٢٩. تعزيز فرص الحصول على التمويل العقاري	٦٣
٣٠. دعم التنمية الاقتصادية المحلية	٦٤
٣١. توفير فرص عمل لائق ومستوى حياة كريمة	٦٧
٣٢. دمج الاقتصاد الحضري في إطار سياسات التنمية على المستوى القومي	٦٩
٣٣. التحديات والدروس المستفادة من التجارب الحالية	٧٠
٣٤. التحديات المستقبلية والقضايا التي يتعين إدراجها في برنامج العمل الجديد	٧١
٧١. الإسكان والخدمات الأساسية	٧٥
٣٥. الارتقاء بالأحياء الفقيرة والحد من انتشارها	٧٥
٣٦. تعزيز فرص الحصول على المسكن اللائق	٧٨

٣٧ - ٣٨	ضمان التوفير المستدام لفرص الحصول على مياه الشرب المأمونة وعلى خدمات الصرف الأساسية.....	٨٠
٣٩	تحسين فرص الحصول على الطاقة النظيفة المحلية.....	٨٢
٤٠	تحسين فرص الحصول على وسائل النقل المستدامة.....	٨٤
٤١	تحديات التنفيذ والدروس المستفادة:.....	٨٦
٤٢	التحديات والقضايا المستقبلية للأجندة الحضرية الجديدة.....	٩٠
٩٤	الملاحق.....	٩٤

مراجعة

مقدمة

واجهت مصر خلال السنوات الأخيرة عدد من التحديات التي ارتبط بعضها بالظروف التي مرت بها الدولة في أعقاب ثورتَي ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، بينما يرجع عدد آخر لأسباب هيكلية لم يتم التعامل معها من منظور متكامل. وتتضمن هذه التحديات تدهور معدلات النمو الاقتصادي وتراجعها إلى ما يقرب من ٢٪ فقط في المتوسط خلال السنوات الثلاث الماضية. ويتمثل التحدي الأكبر في تواضع معدل النمو الاقتصادي في اقتراحه من معدل نمو السكان؛ مما يعني أن المواطنين لم يشعروا خلال هذه الفترة بأي تحسن في مستوى معيشتهم.

ويعزى تباطؤ النمو الاقتصادي في المقام الأول إلى تراجع معدلات نمو قطاعات السياحة والاستخراجات والصناعة التحويلية. كما استمر اعتماد النشاط الاقتصادي على الاستهلاك؛ وخاصة الاستهلاك الخاص كمصدر رئيسي للنمو، بينما تراجعت مساهمة الاستثمار والصادرات في هذا النمو. وعلى الرغم من إطلاق الحكومة المصرية لحزمتين ماليتين لتحفيز النشاط الاقتصادي والتأسيس للعدالة الاجتماعية بإجمالي ٦٠ مليار جنيه مصري، إلا أن تراجع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي كان له أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي. وهنا تجدر الإشارة إلى تراجع ترتيب مصر بالنسبة لمؤشر سهولة تنفيذ الأعمال الذي يصدره البنك الدولي ومؤشر التنافسية الذي يصدر عن منتدى الاقتصاد العالمي.

وقد أثر انكماش النشاط الاقتصادي على ارتفاع معدلات البطالة بشكل عام حيث وصل معدل البطالة إلى ١٣.٣ (أبريل - يونيو ٢٠١٤) و ١٣.٧٪ عام ٢٠١٣/٢٠١٤، وزاد هذا المعدل بشكل كبير بين الشباب والإناث وأصحاب المؤهلات العليا. كما زادت الفترة التي يستغرقها الشباب في الانتقال من التعليم إلى سوق العمل. وعلى الرغم من الأثر السلبي للظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال الأعوام الثلاث الماضية؛ إلا أن ظاهرة البطالة في مصر ترتبط بعوامل هيكلية كثيرة من أهمها عدم ملائمة مخرجات العملية التعليمية لاحتياجات سوق العمل خاصة فيما يتعلق بالتعليم الفني، وضعف روح العمل الحر والمبادرة بين الشباب، وعدم وجود استراتيجية واضحة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تشوه هيكل الأجور، وغياب التوازن بين المرونة التي يجب أن يتم بها سوق العمل والأمان الذي يتعين توفيره للعاملين. كما أن المطالبات الفئوية المتزايدة على مدار الأعوام الثلاث الماضية قد أدت إلى اتخاذ الحكومات الانتقالية لعدد من القرارات التي ترتب عليها تثبيت عدد كبير من المعينين بعقود مؤقتة في الجهاز الإداري للدولة وزيادة الأجور والمعاشات بنسب مختلفة وكذلك الالتزام بالحد الأدنى للأجور. مما أدى إلى ارتفاع كبير في الأجور كنسبة من النفقات العامة. ولم يقابل هذه الزيادة ارتفاع في الإيرادات العامة للدولة ونتج عن ذلك تفاقم في نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٩٪ خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤.

ويؤثر ارتفاع عجز الموازنة على استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي. كما أن استحواذ الأجور والدعم بأنواعه المختلفة والفوائد على النسبة الأكبر من النفقات العامة؛ قد أدى إلى تراجع النسبة المخصصة للاستثمارات الحكومية. وقد ترتب على ذلك تراجع الخدمات العامة سواء من حيث مدى توافرها أو كفاءتها ومن ثم قدرتها على الاستجابة لطموح المواطنين وتطلعاتهم

وتتضمن التحديات التي واجهت الدولة المصرية خلال الأعوام القليلة الماضية، ارتفاع معدلات النمو السكاني وعدم وجود سياسة واضحة ومتكاملة للتنمية التي تسمح بالاستفادة من الموارد البشرية على النحو الذي يساهم في التنمية الإنسانية بشكل عام. كما شهد المجتمع المصري زيادة كبيرة ومطردة في الهجرة من الريف إلى المدن لعدة حقب مضت. وترتب على ذلك تكدس المدن الكبرى وتدهور مستوى الخدمات بها. كما أن التعدي على الأرض الزراعية قد نتج عنه بالإضافة لعوامل اقتصادية أخرى ضعف المعروض من السلع الزراعية خاصة التي تساهم في سلة الغذاء بدرجة كبيرة، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير، كما ساهمت الزيادة السكانية بالإضافة لأسباب أخرى في تدهور منظومة النقل.

وعلى الرغم من التزام الدولة بتوفير السكن الملائم لمحدودي الدخل، إلا أن منظومة الإسكان الاجتماعي مازالت تعاني من العديد من المشاكل التمويلية والمؤسسية والتشريعية التي تحتاج لمعالجة ولكن من منظور متكامل وليس عن طريق اللجوء للحلول الجزئية. وقد ترتب على هذه المشاكل زيادة العشوائيات وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بهذه المناطق. ويواجه المجتمع المصري مشكلات بيئية متعددة يتعين مواجهتها من خلال تضافر كافة الجهود المحلية والدولية؛ ومن خلال حلول غير تقليدية.

وفي ضوء المركزية الشديدة، تدهورت أوضاع المحليات وانحسر دور الأقاليم الاقتصادية ولم تبذل الجهود الكافية لدمج التنمية المحلية في منظومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي. وعلى الرغم من أن الأطر التشريعية والمؤسسية لا تمنع من مشاركة الإدارة المحلية بشكل فعال في منظومة التنمية إلا أن التجربة على أرض الواقع أشارت على عدم إعطاء دور للمحليات في توفير الخدمات العامة وفي التخطيط والمتابعة للمشروعات الخدمية المختلفة التي تمس حياة المواطنين اليومية. كما انحسر بشكل كبير دور الإدارة المحلية في قيادة التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي.

وثُعاني منظومة الحوكمة على المستوى القومي والمحلي من أوجه قصور عديدة تجعلها غير قادرة على توفير آليات المتابعة والتقييم والشفافية والمساءلة، وتؤثر التغيرات المناخية على جهود التنمية في مصر، وفي هذا الإطار تبذل الدولة جهود حثيثة لمجابهة هذه التغيرات في ضوء التحديات التي تشمل الزيادة السكانية ونضوب مصادر الطاقة التقليدية وعدم استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. كما تسعى

الدولة لمواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية والحد من أخطارها ومنها على سبيل المثال السيول والألغام والاحتقان المروري.

وعلى الرغم من التحديات المتعددة التي واجهت الدولة المصرية خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن الحكومات المتعاقبة منذ ثورة يونيو ٢٠١٣ شرعت في اتخاذ بعض التدابير التي من شأنها استعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد أوشك تنفيذ خارطة الطريق السياسية والتي تضمنت إعداد دستور جديد للبلاد وإجراء الانتخابات الرئاسية والاستعداد للانتخابات البرلمانية على الانتهاء. وفي إطار دعم النشاط الاقتصادي، أطلقت الحكومة حزميتين ماليتين بغرض تحفيز النشاط الاقتصادي والتمهيد للعدالة الاجتماعية في حدود ٦٠ مليار جنيه مصري. كما تضمنت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ استهداف تحقيق استثمارات في حدود ٣٣٧ مليار جنيه، منها ٢١٠ مليار جنيه استثمارات خاصة مستهدفة، وذلك بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي من ٢٪ في المتوسط خلال الأعوام الثلاث الماضية إلى ٣.٢٪ للعام المالي الحالي.

كما بدأت الحكومة في تنفيذ مجموعة من المشروعات القومية الكبرى منها تنمية محور قناة السويس وتوسعة مسارها وتنمية الساحل الشمالي الغربي والمثلث الذهبي بالصحراء الغربية وإنشاء ما يزيد عن ٣ آلاف كم من الطرق. ومن المتوقع أن تسهم هذه المشروعات في رفع معدل النمو الاقتصادي وتوفير عدد كبير من فرص العمل اللائق والمنتج. وقد شرعت الحكومة أيضاً في اتخاذ مجموعة من التدابير التي من شأنها استعادة الثقة في الاقتصاد المصري بهدف جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. ومن المتوقع أن تطلق الحكومة خلال الفترة القادمة خطة للانعاش الاقتصادي تتضمن برنامج متكامل للإصلاح المالي بهدف خفض النفقات العامة وتوليد مزيد من الإيرادات العامة. كما تشمل هذه الخطة طرح مجموعة من الفرص الاستثمارية في قطاعات الطاقة والإسكان والطرق والسياحة والنقل والتخزين والتوزيع وغيرها.

ويستعرض التقرير الوطني حالة الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة الوضع القائم المتعلق بالقضايا الديموجرافية المؤثرة على عمران المدن وتحديات الأجندة الحضرية الجديدة، وقضايا الأراضي والتخطيط، والتغيرات المناخية والتحضر، والحوكمة والتشريع الحضري، والاقتصاد الحضري، والإسكان والخدمات الأساسية. وتتبع أهمية هذا التقرير الوطني من انعكاس التطورات التي تشهدها مصر في أعقاب ثورتي يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣، على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. كما يتواكب إعداد هذا التقرير مع صياغة أهداف التنمية ما بعد ٢٠١٥. وفي هذا السياق يتضح أهمية تضافر كافة الجهود المحلية والإقليمية والدولية لتحقيق طفرة في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة على النحو الذي يحقق طموحات المواطنين في غد أفضل لهم وللأجيال القادمة من بعدهم. وفي ضوء التحديات الكبيرة التي تواجه مصر في هذا المجال، وعلى النحو المبين في التقرير، تأتي أهمية التوصيات التي تستوجب

وضعها على قائمة أولويات أجندة الموئل للفترة المقبلة. وتشمل هذه التوصيات مقترحات ومتطلبات على مستوى التشريعات والأطر المؤسسية والتنظيمية المرتبطة بقضايا الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. كما تتضمن أيضاً تحديد الاحتياجات المادية والبشرية والتدريبية والتمويلية اللازمة لتحقيق الطفرة المنشودة في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. وتعطي التوصيات المقترحة أهمية كبيرة لأطر الحوكمة والشفافية والمساءلة والمتابعة والرصد والتقييم.

مدرسة

I. القضايا الديموجرافية المؤثرة على عمران المدن وتحديات الأجندة الحضرية الجديدة

I. القضايا الديموغرافية المؤثرة على عمران المدن وتحديات الأجندة الحضرية الجديدة

تمثل القضايا الديموغرافية أحد التحديات التي تؤثر على جهود التنمية بشكل عام، وعلى قضايا العمران في المناطق الحضرية على وجه الخصوص. وتبذل الحكومة جهداً كبيراً في التعامل مع هذا التحدي من خلال السعي إلى الحد من تضخم المدن والامتدادات العشوائية، أخذاً في الاعتبار أن السكان يمثلون المورد البشري الأكثر أهمية في عملية التنمية. وتستهدف الدولة تمكين كافة فئات المجتمع، خاصة الشباب والمرأة دعماً لبرنامج عمل الموئل والأهداف الإنمائية للألفية. ويتناول هذا الجزء أهم القضايا والتحديات الحالية والمستقبلية المرتبطة بالعلاقة بين التضخم السكاني وعمران المدن في مصر. كما يشمل أهم الإنجازات التي تم تحقيقها من قِبَل الحكومة المركزية، والإدارة المحلية والإقليمية، بالاشتراك مع شركاء التنمية. ويخلص إلى أهم الدروس المستفادة المتعلقة بإدارة النمو العمراني المتسارع، وإدارة الاتزان بين الحضر والريف، وتلبية متطلبات الشباب والفئات المسنة.

١. إدارة النمو العمراني المتسارع للمدن:

١.١ يعاني النظام العمراني في مصر من هيمنة المدن الكبرى من حيث عدد السكان والأنشطة الاقتصادية والاستثمارات اللازمة. ويتركز السكان بكثافات عالية في ٦٪ فقط من مساحة الجمهورية مع وجود تفاوت في توزيع السكان والاستثمارات إقليمياً وقومياً.

٢.١ وتفاقت مشاكل المدن الكبرى بسبب تيارات الهجرة المستمرة إليها وتوطين معظم الأنشطة الإنتاجية والخدمية بالمراكز الحضرية الرئيسية خاصة في القاهرة والإسكندرية. وقد أدى ذلك بدوره إلى ارتفاع الكثافة السكانية، وتدهور مستوى المرافق العامة والبنية الأساسية ووسائل المواصلات، وقصور العرض الكلي من الوحدات السكنية مما تسبب في انتشار ظاهرة الإسكان العشوائي داخل وعلى أطراف المدن. وترتب على ذلك عدة قضايا أهمها زيادة معدلات التحضر والنمو العمراني غير المخطط وانخفاض مستوى المعيشة في ظل الزيادة السكانية المضطردة واستهلاك موارد الطاقة المحدودة وموارد الحيز الحالي، مما أفقد المدن التوازن البيئي.

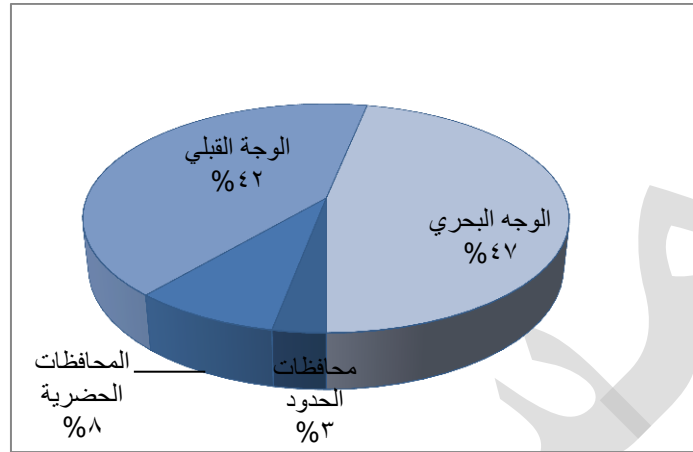
٣.١ النمو العمراني المتسارع وتضخم المدن:

يعاني النسق الحضري المصري من عدم الاتزان وذلك بسبب الخلل في توزيع التجمعات الحضرية على الفئات الحجمية المختلفة إضافة إلى الخلل الشديد في توزيع السكان على هذه المراكز الحضرية كما يتضح من نتائج التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠٠٦:

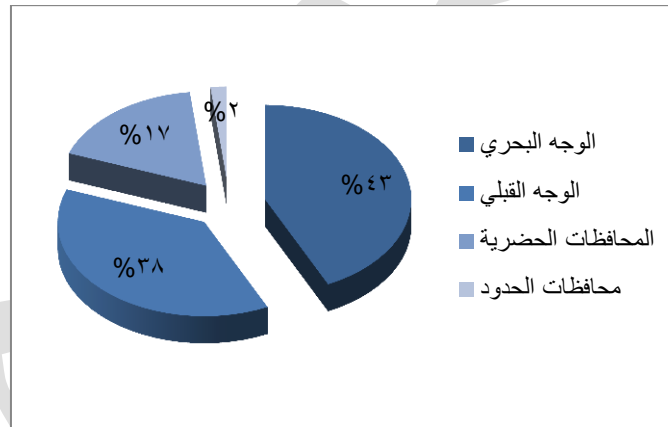
- تضم مصر ٢٢٣ مدينة يقطن بها حوالي ٤٣.١٪ وعلى الرغم من هذا العدد الكبير من المدن فإن ٥٦٪ من السكان يتمركزون في محافظات القاهرة، والجيزة، والقليوبية، والإسكندرية.
- يعيش ٤٣.١٪ من سكان مصر في الحضر ويتوزعون على ٢٢٣ مدينة.

- يقطن ٤١.٨٪ من سكان المدن في المحافظات الحضرية، تليها محافظات الوجه القبلي ٢٧.٤٪.
- أكثر من ربع المدن المصرية (٢٨٪) يقطن بها ما بين ٢٥ ألف لأقل من ٥٠ ألف نسمة.
- ٤ محافظات (القاهرة والإسكندرية والجيزة والقليوبية) يقطن بهم ١٥.٦ مليون نسمة مقابل ١٥.٨ مليون نسمة يقطنون بعض المدن في المحافظات الأخرى.

الشكل (رقم ١-١) التوزيع النسبي للمدن وفقاً للأقاليم الجغرافية



الشكل (رقم ٢-١) التوزيع النسبي لسكان المدن على الأقاليم الجغرافية



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠٠٨. التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠٠٦

٢. إدارة الاتزان بين الحضر والريف:

١.٢ أدت الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر وعدم إمكانية تلبية متطلبات السكان المتزايدة إلى ظهور مشكلات اجتماعية جديدة ومتنوعة داخل هيكل المدينة. مما أدى إلى انتقال السلوكيات والعادات وطريقة الحياة الريفية إلى المدن. وقد تسبب ذلك في ظهور المناطق العشوائية على حساب الأراضي الزراعية والتي تتناقص مساحتها بسبب هذه الظاهرة بمعدلات مرتفعة. وفي حالة استمرار الحال على ما هو عليه فإنه من المتوقع أن تفقد مصر حوالي مليون فدان من أجود أراضيها خلال السنوات القادمة. وتعتبر المخططات الاستراتيجية التي تقوم الدولة بإعدادها الأسلوب الأوفق للحد من الامتداد على

الأراضي الزراعية هذا بالإضافة إلى مشروعات التنمية الكبرى مثل إنشاء مجتمعات جديدة في ظهير الساحل الشمالي لتشجيع السكان على الانتقال من المدن المتوسطة المكتظة في الدلتا للحفاظ على الأراضي الزراعية.

٢.٢ وتشير دراسات الخصائص العامة للريف المصري في الوضع الراهن إلى امتداد القرى عشوائياً على الأراضي الزراعية، وإلى التغير المتسارع لهيكل استخدامات الأراضي، ونقص الخدمات والمرافق، وارتفاع منسوب مياه الرشح، وانتشار المناطق المتداعية، وسوء حالة الطرق وتدهور كفاءة وسائل النقل وصعوبة المرور بالإضافة إلى عدم وجود أساليب صحية للتخلص من المخلفات بأنواعها المختلفة.

٣.٢ تيارات الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر: تشير اتجاهات الهجرة إلى أن محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية هم أكثر المحافظات الجاذبة بالرغم من المشاكل التي يعانيها المواطن من حيث غلاء المعيشة، والازدحام الشديد وصعوبة توافر السكن المناسب. بينما تعتبر محافظات جنوب الصعيد مثل سوهاج وأسيوط أكثر المحافظات الطاردة يليها الشرقية والمنوفية.

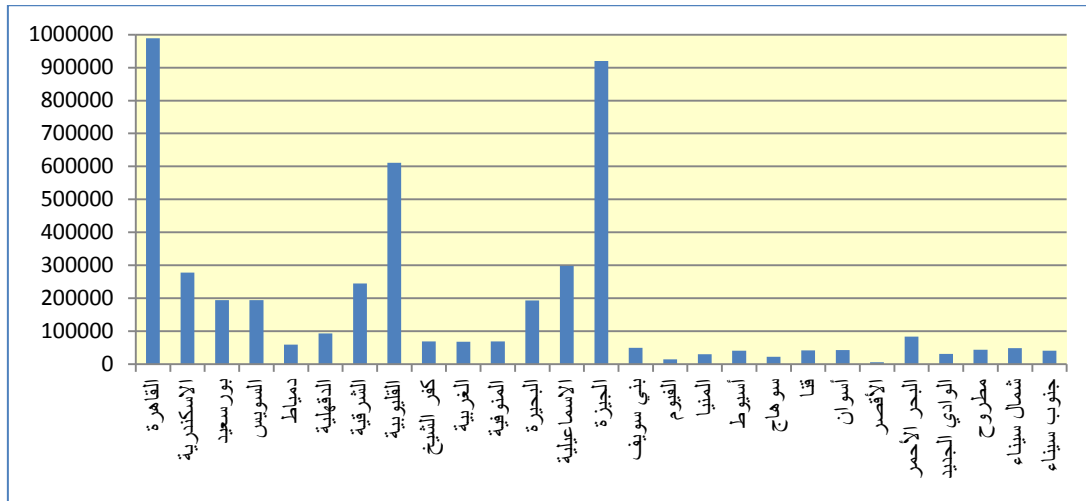
٤.٢ الهجرة إلى إقليم القاهرة الكبرى^٢: يعاني إقليم القاهرة الكبرى من ضغط سكاني ملحوظ حيث بلغ عدد سكانه أكثر من ١٨ مليون نسمة. ويعد أكثر الأقاليم تقدماً وحيوية حيث تتركز فيه الهيئات والمصالح الحكومية.

٥.٢ تتعدى نسبة المهاجرين من محافظات الجمهورية المختلفة إلى محافظة القاهرة ٧٠٪ من جملة المهاجرين من تلك المحافظات. مما يعطي مؤشر أن القاهرة محافظة جاذبة لتيارات الهجرة بنسبة كبيرة عن باقي محافظات إقليم القاهرة الكبرى ككل. وقد بلغ إجمالي السكان الوافدين إلى محافظة القاهرة (تيارات الهجرة) حوالي مليون نسمة. ويأتي النازحون إلى محافظة الجيزة من العديد من محافظات الجمهورية خاصة الفيوم والقاهرة (٣٥٪) والفيوم وسوهاج (٥٪ كل منها) وأسيوط (٤.٥٪) والمنوفية والمنيا وبني سويف (١٠.٧٪ مجتمعين). وقد بلغ إجمالي السكان الوافدين إلى محافظة الجيزة حوالي ٩٠٠ ألف نسمة. أما محافظة القليوبية فنصيبها حوالي ٦٠٠ ألف نسمة بنسبة لا تتعدى ١٥٪ من جملة السكان المهاجرين من المحافظات المختلفة.

^١ الهيئة العامة للتخطيط العمراني عن الجهاز المركز للتعبة العامة والإحصاء ٢٠٠٦

^٢ الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء. ٢٠٠٨. التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠٠٦

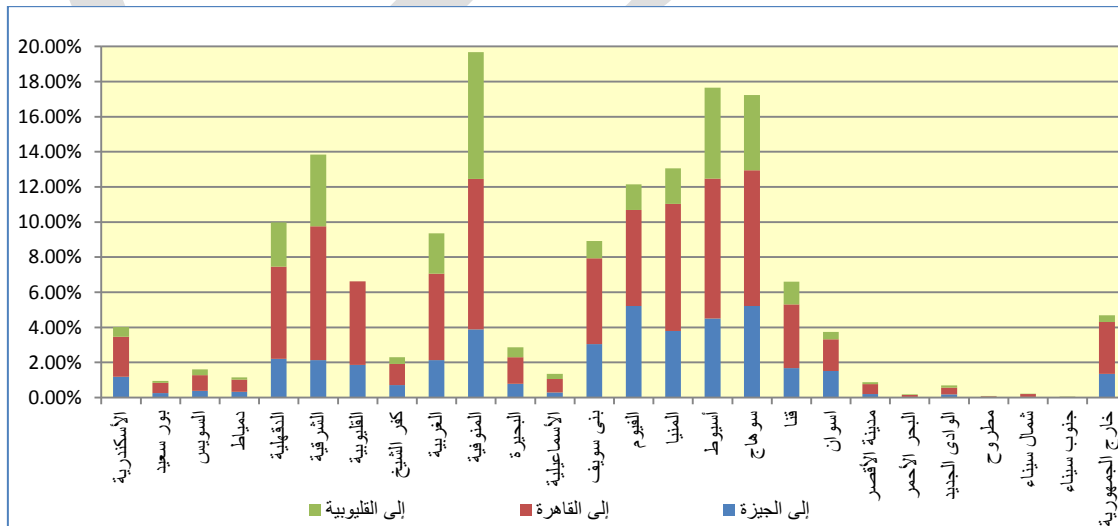
الشكل (رقم ١-٣) أعداد المهاجرين إلى المحافظات المختلفة



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠٠٨. التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠٠٦

٦.٢ هذه التحولات والتيارات انعكست بطبيعة الحال على طريقة الحياة في التجمعات الريفية ومن ثم على خصائص الكتلة العمرانية من حيث تركيب استخدامات الأراضي وارتفاعات المباني والكثافات السكانية وحجم المرور وتغير البيئة بوجه عام. وزاد من هذا التأثير زيادة معدلات النمو العمراني نتيجة ارتفاع سعر الأراضي في المدن وعدم وجود مساكن بالإضافة إلى عودة العاملين المصريين من الدول العربية وتوجيه استثماراتهم إلى محافظاتهم. وتبدو خطورة التحولات التي تشهدها القرية المصرية في المرحلة الراهنة في الإيقاع السريع للتطورات الاقتصادية والاجتماعية وفي انتشار المظاهر الحضرية مما أفرز العديد من السلبيات ومن أهمها تخطى المسكن الريفي عن دوره الإنتاجي.

الشكل (رقم ١-٤) نسب المهاجرين إلى إقليم القاهرة الكبرى

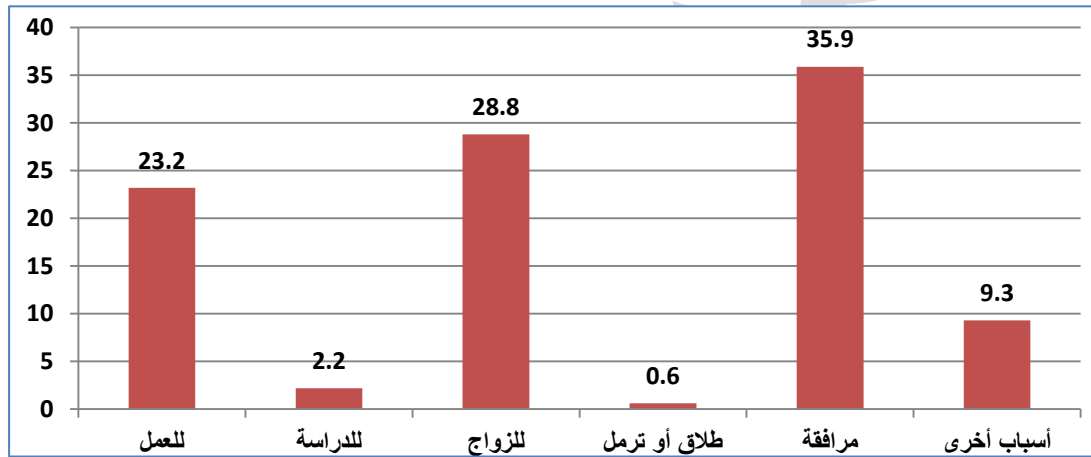


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠٠٨. التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠٠٦

٧.٢ وتواجه المحافظات عدد من التحديات المتداخلة ويتطلب الحد من تضخم المدن توفير فرص عمل في المناطق الريفية والمحافظات الأصغر دون المساس بشخصية القرية المصرية والتوازن الأيكولوجي، وتوفير بيئة سكنية وخدمية جيدة يتمتع فيها المواطن بجودة الحياة. كما يتمثل التحدي الأكبر في تعدد قواعد البيانات غير المكتملة والتي تؤثر سلباً على عملية اتخاذ القرار.

٨.٢ أهم أسباب الهجرة الداخلية: يوضح الشكل رقم (١-٥) التوزيع النسبي للمهاجرين سبب الهجرة وفقاً لتعداد ٢٠٠٦. ويتمثل السبب الرئيسي للهجرة الداخلية في مرافقة الآخرين، مما يدل على أن الهجرة الداخلية في مصر هي هجرة عائلية. وجاءت الهجرة بسبب الزواج في المرتبة الثانية، وبسبب العمل في المرتبة الثالثة، مما يدل على عدم توافر فرص عمل ملائمة في المحافظات الطاردة للسكان. ولم تمثل الهجرة للدراسة ولظروف اجتماعية سوى نسبة بسيطة من جملة المهاجرين.

الشكل (رقم ١-٥) التوزيع النسبي للمهاجرين وفقاً لسبب الهجرة



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠٠٨. التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠٠٦

٩.٢ توجهات الدولة في مجال إدارة نمو العمران وتحقيق الاتزان بين الريف والحضر:

١.٩.٢ قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد المخطط الاستراتيجي القومي في إطار أهم المقومات التي تتمتع بها الدولة مع التركيز على توفير الطاقة الجديدة والمتجددة. كما بدأت الدولة بإعادة ترسيم حدود المحافظات لتشجيع الانتشار السكاني من الحيز الحالي إلى الحيز الجديد، تمهيداً لزيادة المساحة المأهولة من ٦٪ إلى ١٥٪ من المساحة الكلية خلال العقود الأربع القادمة في المناطق الصحراوية شرقاً وغرباً. وتشمل خطط التنمية المستقبلية تنمية القرية المصرية، وتنمية الساحل الشمالي الغربي ليستوعب عدد أكبر من السكان وتطوير وإعادة تنمية المدن الجديدة لتستوعب الأعداد المخطط لها منذ نشأتها.

٢.٩.٢ قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بالانتهاء من اعتماد المخططات الاستراتيجية العامة لعدد ٤٩ مدينة، بالإضافة إلى ١٨ مدينة جاري اعتمادها من مجلس الوزراء، بخلاف تحديث مخططات

مدينتي الزقازيق والفيوم. كما تم الانتهاء من إعداد المخططات الاستراتيجية العامة لعدد ٥٢ مدينة وجاري اتخاذ إجراءات الاعتماد لها، وجاري العمل على إعداد المخططات الاستراتيجية لعدد ٦٠ مدينة، بالإضافة لطرح وإسناد عدد ٤٥ مدينة لإعداد المخططات الاستراتيجية العامة لها.

٣.٩.٢ الدروس المستفادة والأجندة المقترحة: من خلال تقييم منهجية ومُخرجات المخططات الاستراتيجية للمدن الصغيرة تم تعديل الشروط المرجعية لتفادي المشاكل التي تم رصدها أثناء إعداد المخططات الاستراتيجية العامة لعدد ٥٢ مدينة، والتي أتضح منها ما يلي:

- أهمية مشاركة أصحاب المصالح في إعداد المخططات، خاصة ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية.

- ضرورة التنسيق بين الوزارات المعنية بتحقيق التوازن العمراني بين الريف والحضر خاصة في ضوء تواضع منظومة الحوكمة، الأمر الذي دفع الحكومة إلى التأكيد على أهمية إدراج تطوير الحوكمة كأحد أهم مكونات أجندة هابيتات ٣.

٣. تلبية متطلبات الشباب في المدن:

تولي الدولة اهتماماً كبيراً بقضايا الشباب وتعمل على تفعيل مشاركتهم في كافة مناحي التنمية خاصة في أعقاب ثورتي يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣.

١.٣ بلغ عدد الشباب في مصر في الفئة العمرية ١٥-٢٩ وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠٠٦ حوالي ٢٢.٧ مليون نسمة يشكلون حوالي ثلث المجتمع. وقد بلغت نسبة الأمية بين الشباب في الفئة العمرية ١٥ - ٢٩ سنة ١٨٪ وقدّر عدد الشباب الأميين بحوالي ٤.١ مليون نسمة. ويشير التعداد أيضاً إلى أن ٢.١٪ من الشباب في مصر لديهم إعاقة، و ٢.٦٪ منهم يعانون من أمراض مزمنة اجتماعياً. كما أن ٥١.٣٪ من الفتيات في فئة الشباب سبق لهم الزواج، في حين أن ٧٧٪ من الذكور في الفئة ١٨-٢٩ سنة لم يتزوجوا أبداً. وتبلغ قوة العمل حوالي ٢٢ مليون شاب، بينما يعاني ٢١.١٪ منهم من البطالة، خاصة بين الإناث حيث تصل نسبة البطالة بين الشباب الإناث القادرين على العمل إلى ٤٤.٣٪.

٢.٣ وفي ضوء الاهتمام بتفعيل دور الشباب في المجتمع قامت الدولة بتنفيذ العديد من المشروعات التي تلبي احتياجاتهم المادية والمعنوية، وتتمثل هذه المشروعات في إنشاء وتطوير المدن الشبابية ومراكز الشباب والملاعب الرياضية المختلفة في أنحاء الجمهورية. ويوضح الملحق رقم (١-١) أهم المشروعات

التي تم الانتهاء منها والمشروعات الجاري تنفيذها بالإضافة إلى المشروعات الموضوعات على رأس أولويات الخطة المستقبلية للدولة^٣.

٣.٣ التحديات أمام تمكين ومشاركة الشباب، وتتمثل فيما يلي:

- ضعف إمكانيات الشباب العلمية والتقنية مقارنة بالخبرات المتراكمة لدى الفئات الأكثر عمراً.
- ضعف الوعي المجتمعي بأهمية مشاركة الشباب.
- عدم وجود تمويل مباشر موجّه لدعم قضايا تمكين ومشاركة الشباب.
- غياب الشعور بالانتماء لدى الشباب ورغبتهم في الهجرة بحثاً عن فرص أفضل للحياة.
- ضعف مشاركة الشباب في جهود التنمية بشكل عام بسبب تواضع فرص العمل المتاحة لهم في ضوء تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الأونة الأخيرة، بالإضافة إلى عدم توافر المهارات التي يتطلبها سوق العمل عند الشباب.

٤.٣ الدروس المستفادة والمقترحة للأجندة الجديدة:

- رفع الوعي المجتمعي بأهمية مشاركة الشباب في مواقع تتعلق بالإبداع والابتكار.
- زيادة المخصصات المالية الموجهة لدعم الشباب في إقامة مشروعات خاصة أو مسكن مستقل.
- دعم المعرفة العلمية والتقنية لقوة العمل والموائمة بينها وبين متطلبات سوق العمل.
- زيادة فرص الشباب في المشاركة في عمليات التخطيط والتنمية العمرانية.
- استغلال الزيادة الحالية في فئة الشباب نتيجة انخفاض مواليد الجيل الحالي عن الجيل السابق.

٤. تلبية متطلبات الشرائح المسنة في المدن:

١.٤ ارتفعت نسبة المسنين إلى جملة السكان من ٥.٧٪ عام ١٩٨٦ إلى ٦.١٪ عام ٢٠٠٦، ومن المتوقع أن تصل نسبة المسنين إلى حوالي ١١٪ عام ٢٠٢٥ وإلى ١٩٪ عام ٢٠٥٠ ليصل عددهم إلى نحو ١١ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ وهو ما يتطلب توجيه مزيد من الموارد لرعاية المسنين لا سيما في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية بالإضافة إلى الموارد المطلوبة لتمويل صناديق المعاشات^٤.

٢.٤ تشير نتائج التعداد العام للسكان خلال العقدين السابقين إلى ارتفاع نسبة الأمية بين المسنين على الرغم من انخفاضها من ٧٦٪ في عام ١٩٨٦ إلى حوالي ٦٩٪ من إجمالي المسنين عام ٢٠٠٦. كما تختلف الحالة الزوجية للمسنين باختلاف النوع بشكل واضح، فبينما كان معظم المسنين الذكور متزوجين

^٣ تقرير صادر من وزارة الشباب والرياضة - الإنجازات والأجندة المستقبلية - ٢٠١٤.

^٤ ملامح المسنين في مصر - تقرير شهري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء المصري - ٢٠٠٨.

حوالي (٨٠٪ و ٨٦٪ وفقاً لتعداد عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٦ على التوالي)، فإن معظم الإناث المسنات أرامل حوالي (٥٨٪ و ٦٣٪ وفقاً لتعداد عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٦ على التوالي).

٣.٤ أهم مشاكل المسنين المتعلقة بالخدمات العامة: تتضمن أهم المشاكل التي يعاني منها المسنون عدم توافر الرعاية الصحية حيث يعاني ٢٠.٧٪ من الذكور المسنين من نقص الخدمات الصحية مقابل ١٦.٥٪ من إجمالي المسنات الإناث اللاتي تعانين من نفس المشكلة. بلغت نسبة المسنين الذكور الذين لديهم بطاقات تموين حوالي (٨٩٪) من إجمالي المسنين الذكور ونسبة الإناث المسنات اللاتي لديهن بطاقات تموين (٥٩٪) من إجمالي المسنات. وبلغت نسب المسنين الحاملين لبطاقات تأمين صحي (هم أو أحد أفراد أسرته) (٦٢٪) من إجمالي الذكور المسنين، وبلغت هذه النسبة بالنسبة للمسنات (٣٥٪) من إجمالي المسنات.

٤.٤ معاش الضمان الاجتماعي: صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ وجاء في المادة الثامنة "يستحق طالب المعاش معاشاً شهرياً بالكامل إذا لم يكن له أو لأسرته دخل فإذا كان له أو لأسرته دخل خفض المعاش بقيمة هذا الدخل مع مراعاة عدم حساب الدخل الأتية ضمن الدخل:

- ٥٠٪ من قيمة الدخل الناتج عن كسب العمل.
- مساعدات غير الأقارب والأقارب غير الملتزمين بالنفقة قانوناً.
- المكافآت التي تصرف لأصحاب المعاشات والمستحقين للمساعدات أو أسرهم من المؤسسات خلال فترة تدريبهم أو تأهيله.
- المساعدات التي تصرف لأصحاب المعاشات أو لمستحقي المساعدات من المؤسسات المختلفة على سبيل العلاج.
- المساعدات أو المنح التي تقدم في الأعياد والمواسم.
- البدلات التي تمنح للأبناء الملتحقين بالمدارس والمعاهد."

٥.٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٠ لسنة ٢٠٠٥ وجاء بالمادة الأولى "يكون استحقاق المعاش الذي يصرف تطبيقاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي والقوانين المعدلة له للفئات التالية (اليتيم - الأرملة - المطلقة - أولاد المطلقة - إذا توفيت أو تزوجت أو سجن - العاجز - الشيخ - البنت التي بلغت سن ٥٠ سنة ولم يسبق لها الزواج - أسرة المسجون لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات) على النحو التالي: فرد واحد (٦٠ جنيهاً)، وفردين (٦٥ جنيهاً)، وثلاثة أفراد (٧٠ جنيهاً)، وأربعة أفراد (٨٠ جنيهاً).

٦.٤ خدمات وزارة التضامن الاجتماعي في مجال رعاية كبار السن خلال العشر سنوات الأخيرة:

- التوسّع في إنشاء دور إقامة لكبار السن: حيث تم افتتاح عدد ٨٩ دار إقامة متنوعة خلال السنوات العشر الأخيرة ليصبح الإجمالي ١٧٢ دار إقامة لكبار السن موزعة على عدد ٢٢ محافظة يستفيد منها حوالي ٦ آلاف مسن.
- التوسّع في إنشاء أندية رعاية نهارية للمسنين: حيث تم التوسّع بإنشاء عدد ١١٢ دار إقامة خلال السنوات العشر الأخيرة ليصبح الإجمالي حتى الآن عدد ١٤٩ نادي موزعين على مستوى محافظات الجمهورية.
- افتتاح مكاتب خدمة المسنين (داخل دور وأندية المسنين) وهي من الخدمات المستحدثة خلال السنوات العشر الأخيرة تهدف إلى خدمة المسنين بمنزلهم. وقد تم حتى الآن افتتاح عدد ٣٠ مكتب خدمة المسنين بالمنازل على مستوى الجمهورية وجاري التوسّع فيها.
- افتتاح مراكز ووحدات للعلاج الطبيعي: وهي أيضاً من الخدمات المستحدثة حيث يحصل المسن من خلالها على جلسات العلاج الطبيعي واللياقة البدنية بأجر رمزي من المقيمين داخل المؤسسات وخارجها. ويبلغ عدد هذه الوحدات التي تم إنشاؤها من خلال التطوير للأنشطة عدد ٥٢ وحدة علاج طبيعي ولياقة بدنية.
- استحداث خدمة جليس وجلسة المسن: عن طريق برامج إعداد وتأهيل وتدريب تحويلي بالاشتراك مع جمعيات أهلية تقوم بالتنسيق بين طالب الخدمة ومقدمها. ويبلغ إجمالي من تم تدريبهم من الشباب ما يقارب ٣٠٠٠ شاب وفتاة على نطاق الجمهورية على نطاق القاهرة الكبرى والإسكندرية.
- التعاون والتنسيق مع الجهات والأجهزة الأخرى: حيث تعمل وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون والتواصل المستمر مع الهيئات المختلفة والمعنية بأمور المسنين، مثل (وحدة طب المسنين - مركز رعاية المسنين بجامعة حلوان - المركزي القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - وزارة الصحة - وزارة الإعلام - الصندوق الاجتماعي - بنك ناصر. إلخ).
- خدمات متنوعة تقوم بها أجهزة الوزارة:
 - صرف مساعدات ضمانية لمن ينطبق عليهم قانون الضمان الاجتماعي من كبار السن.
 - تقديم خدمات تأهيلية وصرف أجهزة تعويضية.
 - تقديم تيسيرات لكبار السن لإدارة مشروعات الأسر المنتجة والصناعات الصغيرة وإعداد المعارض التسويقية لمنتجات المسنين.
 - دمج كبار السن في المجتمع مرة أخرى لتنمية مجتمعاتهم والاستفادة من الخبرات التراكمية لديهم.

- افتتاح إذاعة متخصصة لكبار السن تعمل على مدار اليوم بجانب تخصيص أبواب أسبوعية في بعض الصحف القومية لطرح قضايا ومشكلات كبار السن على المجتمع.
- فتح منافذ جديدة ببعض وحدات خدمات السمنين لصرف المعاشات تخفيفاً من عبء ازدحام المكاتب التأمينية ومكاتب البريد.
- إعداد قاعدة بيانات إحصائية عن كبار السن في مصر بالتعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- المشاركة الفعالة في الاجتماعات الدولية مثل (الاتحاد الدولي للشيخوخة - الاسكوا - الجمعية العالمية للشيخوخة - الاتحاد العربي الأفريقي - الاتحاد العربي للجان الوطنية - المعهد الدولي للشيخوخة بمالطا).
- التعاون مع وزارة الشباب والرياضة لتنفيذ برامج الكشف والفحوصات على أعضاء دور أندية المسنين بالقاهرة الكبرى.
- إعداد التقارير الوطنية لرعاية المسنين في مصر لعرضها على لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).

٧.٤ الخطة المستقبلية لرعاية كبار السن:

- استمرار التوسع في إنشاء دور إقامة لكبار السن بالمجان لمواجهة التزايد في الأعداد لطالبي هذه الخدمة من غير القادرين مادياً.
- استمرار التوسع في إنشاء دور إقامة لكبار السن غير القادرين على خدمة أنفسهم صحياً.
- استمرار التوسع في افتتاح أندية نهائية لتعطي كافة التجمعات السكانية والمجتمعات الريفية.
- إعادة تشكيل اللجنة العليا لرعاية كبار السن لتوحيد وتنسيق الجهود في منظومة واحدة.
- السعي لدى الجهات المعنية لإعلان وثيقة حقوق كبار السن على غرار وثيقة حقوق الطفل.
- السعي لدى الجهات المعنية لإنشاء مجلس قومي متخصص لكبار السن أسوة بالمجالس القومية المتخصصة الأخرى.
- تشجيع إنشاء منتجع لكبار السن وكذا مشتى لهم في صعيد مصر.
- إلزام الوزارات والهيئات والمنظمات المختلفة على تقديم تيسيرات وخدمات لكبار السن.
- التوسع في نشر خدمة جليس المسن - المسنة وتدريب شباب الخريجين من الجنسين على هذه الخدمة لتعطي كافة محافظات الجمهورية وتوفير عمل فرص عمل لهم.

- التوسع في نشر خدمات رعاية كبار السن لتمتد إلى الريف والمناطق الحدودية والقرى بإنشاء أندية رعاية نهائية للمسنين.
 - السعي لإعادة إصدار الكارت الذهبي الذي يحصل المسن بمقتضاه على كافة التيسيرات الخدمية والتخفيضات من جميع الجهات المانحة للخدمات بالدولة.
 - التفاوض مع الهيئة العامة للتأمين الصحي لطلب إعادة فتح باب الالتحاق بمشروع التأمين الصحي لمن فاتهم الدور في المرة الأولى من كبار السن.
 - التعاون والتنسيق مع المنظمات الأهلية والدولية والوزارات المعنية بتقديم خدمات لكبار السن للوصول إلى "منظومة عمل متكاملة" تحقق احتياجات ومطالب كبار السن.
- ٨.٤ الدروس المستفادة والمقترحة للأجندة الجديدة:** تحقيقاً وتلبية لاحتياجات هذه الفئة من المجتمع تسعى الدولة إلى توفير برامج فعالة لرعاية المسنين تسهم في دمجهم في المجتمع ويمكن تقسيم هذه البرامج على النحو التالي:

- تشكيل لجنة عليا لرعاية كبار السن تكون بمثابة لجنة قومية مسئولة عن وضع الخطط والبرامج القومية لرعاية كبار السن فبرئاسة وزارة التضامن الاجتماعي وعضوية كافة الوزارات والهيئات ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، وذلك تمشياً مع مقررات الخطة الدولية للشيخوخة والمعتمدة في مدريد بإسبانيا عام ٢٠٠٢.
- الانتظام بالاحتفال باليوم العالمي للمسنين والمقرر في الأول من أكتوبر من كل عام.
- توفير المخصصات المالية لاستكمال المشروعات التي يحتاج لها تأمين.
- مراجعة التشريعات المتعلقة بكبار السن لتتناسب مع الظروف الحالية. وتأتي على رأس التعديلات المطلوبة خفض سن استحقاق معاش الضمان لكبار السن من ٦٥ إلى ٦٠ عاماً.

٥. تمكين المرأة للمشاركة في عملية التنمية العمرانية

١.٥ وفقاً للمادة ١١ من الدستور المصري لعام ٢٠١٣، "تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لأحكام الدستور. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها. وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف،

وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجاً.^٥

٢.٥ تبلغ نسبة الإناث في مصر ٤٨.٩٪ من إجمالي السكان في تقديرات عام ٢٠١٢. ولكنها لا تحصل على حقوقها بالمساواة مع الرجل في بعض الشؤون، حيث ترتفع نسبة الأمية بين الإناث (فوق ١٥ عاماً) إلى ٣٨.٥٪ مقابل ٢١.٢٪ فقط للذكور، وتبلغ معدل البطالة بين الإناث ٢٤.١٪ من إجمالي النساء في سن العمل مقابل ٩.٣٪ فقط للذكور، كما تبلغ نسبة الإناث للذكور في التعليم العالي ٩٣٪. ولكن القضايا التي تبدو أكثر خطورة هي انحدار نسبة مشاركة المرأة في المجالس النيابية والمواقع القيادية ودوائر القضاء والشرطة.

٣.٥ تأسس المجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٠ للنهوض بالمرأة وضمان مشاركتها الفعالة في عمليات التنمية الوطنية. ويتولى المجلس اقتراح سياسات وخطط عامة، وآليات لتمكين المرأة. كمان إنشاء المجلس القومي للأمومة والطفولة، والإدارة العامة لشئون المرأة التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي.

٤.٥ بذل المجلس القومي للمرأة جهوداً عديدة لتعزيز دور المرأة في المشاركة منها:^٦

- إنشاء "وحدات تكافؤ الفرص" بكافة الوزارات، كما أنشأ المجلس فرعاً بكل محافظة.
- تطوير منهجية دمج النوع الاجتماعي في خطة التنمية القومية الخمسية (٢٠٠٧/٢٠٠٢) كما نجح في مضاعفة المخصصات المالية لمشروعات وبرامج التنمية الحضرية والريفية التي تستهدف تحسين أوضاع المرأة. أدرج المجلس في عام ٢٠٠٠ منظور النوع الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة، وفي المسح القومي لموارد الأسر المصرية بهدف تحسين آلية تحديد احتياجات المرأة، والتأكيد على أن جميع البيانات الإحصائية مصنفة طبقاً للنوع الاجتماعي.
- استحداث مفهوم اللامركزية والتخطيط بالمشاركة عند صياغة الخطة القومية الخمسية (٢٠١٢/٢٠٠٧) لدمج شئون المرأة في كافة المجالات وعلى كافة المستويات المحلية.
- تنفيذ مشروع متعدد الأغراض في خمس قرى بمحافظة المنيا. حيث أنشأ شبكة لتبادل الخبرات بين الوزارات المعنية وبين المؤسسات الدولية وفرع المجلس القومي للمرأة بالمنيا بهدف تعزيز الوضع الاجتماعي للمرأة.
- تخصيص منحاً للقرى الأكثر فقراً في ست محافظات من خلال توفير قروض لنحو ٨٠٠ امرأة معيلة لإنشاء مشروعات تجارية خاصة بهن. كما استهدف مكافحة الأمية بين النساء.

^٥ الدول العربية أرقام ومؤشرات -جامعة الدول العربية -٢٠١٣.

^٦ دمج النوع الاجتماعي في التنمية الحضرية - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

٥.٥ التحديات^٧:

- قصور الموارد التمويلية المخصصة لتعزيز قضايا المرأة.
- ضعف الوعي المجتمعي بأهمية عمل المرأة ومشاركتها في كل مجالات التنمية والقيادة والإدارة.
- القصور في تطبيق مفهوم المشاركة المجتمعية في عمليات التخطيط للتنمية بشكل عام.
- اقتصار الجهود المبذولة للمرأة على الفئات الأكثر فقراً والمرأة المعيلة، وغياب الدعم لدورها في الفئات الأعلى اجتماعياً واقتصادياً.
- التذبذب في توجهات الدولة نحو تعزيز دور المرأة، رغم حفاظ دساتير مصر الأخيرة على حقوق ومكتسبات المرأة.

٦.٥ الدروس المستفادة والمقترحة للأجندة الجديدة:

١. زيادة الوعي العام بقضايا المساواة بين الجنسين.
٢. زيادة دور المرأة التشاركي في عملية التخطيط.
٣. وضع إطار قانوني لإضفاء الطابع المؤسسي واللامركزية على قضايا النوع الاجتماعي.
٤. تخصيص ميزانيات وموارد مالية كافية لقضايا المرأة.
٥. استخدام منهج "دورة الحياة" لتلبية احتياجات المرأة من خلال توفير:
 - مدارس قريبة من محل الإقامة، ووسائل مواصلات آمنة، وضمان توفير بيئة آمنة للحياة.
 - مرافق رياضية وثقافية مناسبة للمرأة.
 - وسائل مواصلات ومرافق عامة خاصة الصرف الصحي.
 - شرطة نسائية لمكافحة التحرش الجنسي.
 - إنارة الشوارع بصورة كافية لتجنب التحرش الجنسي أو الاغتصاب.

٧.٥ العلاقة بين القضايا الديموغرافية المؤثرة على عمران المدن وأهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥: وتتمثل التحديات المستقبلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ في قدرة الدولة على زيادة كفاءة إدارة الموارد المتاحة سواء البشرية أو الطبيعية، والقدرة على دمج كافة فئات المجتمع خاصة الشباب والمرأة في عملية التنمية المستدامة. كما تشمل هذه التحديات تشجيع الشباب على الانتقال خارج

^٧ دمج النوع الاجتماعي في التنمية الحضرية - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

المدن الكبرى وتعمير الصحراء والامتداد خارج الوادي والدلتا، بالإضافة إلى تنمية القرية المصرية خاصة قرى الصعيد وإيجاد فرص عمل وتنمية المشروعات الصغيرة للشباب والمرأة في القرى. ونستعرض فيما يلي بعض التوصيات العامة المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية المحققة للتنمية المستدامة:^٨

أولاً: فيما يخص قضايا المرأة والشباب والمسنين وتمكينهم من المشاركة في التنمية:

- العمل على إنهاء كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات.
- العمل على وقف كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات في الفراغات العامة والخاصة.
- ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في جميع مستويات صنع القرار.
- العمل على تمكين وتعزيز الاندماج الاجتماعي للفقراء والمهمشين والفئات الضعيفة، كالمهاجرين والمعاقين، وكبار السن، والأطفال والشباب.

ثانياً: فيما يخص قضايا النمو العمراني والتوازن بين الريف والحضر:

- ضمان وصول السكن اللائق والخدمات الأساسية للجميع، وتطوير المناطق العشوائية.
- تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين المدن والمناطق شبه الحضرية والريفية.

^٨ مسودة عمل مبدئية - التنمية المستدامة في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

.II الأراضي والتخطيط: قضايا وتحديات من أجل أجندة حضرية جديدة

II. الأراضي والتخطيط: قضايا وتحديات من أجل أجندة حضرية جديدة

يستعرض هذا الجزء من التقرير الوضع الحالي والجهود المبذولة خلال السنوات الماضية لضمان استدامة التخطيط والتصميم الحضري، وتطوير إدارة الأراضي الحضرية، بما فيها مجابهة الزحف العمراني وتحسين إنتاج الغذاء في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، ومجابهة تحديات النقل الحضري، وتطوير القدرة التقنية لتخطيط وإدارة المدن. وينتهي هذا الجزء بتوضيح أهم التحديات التي تواجه الأراضي والتخطيط والدروس المستفادة والتوصيات التي يتعين تضمينها في الأجندة المستقبلية لهيئات ٣.

٨. ضمان استدامة التخطيط والتصميم الحضري:

٨.١ تضمين مواد في دستور ٢٠١٣ تهدف إلى ضمان حق المواطنين في التنمية العمرانية: نص دستور ٢٠١٣ ومواده ٢٩ و ٢٣٦ و ٧٨ على التزام الدولة بضمان استدامة التخطيط والتصميم الحضري والالتزام الدولة بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه، كما نص الدستور على التزام الدولة بوضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة، وبوضع خطة وطنية للإسكان تراعى الخصوصية البيئية، وتكفل إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية في تنفيذها. وأكد على دور الحكومة في تنظيم استخدام أراضي الدولة ومدها بالمرافق الأساسية في إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى واستراتيجية لتوزيع السكان.

٨.٢ توحيد القوانين المعنية بالتنمية العمرانية: أصدرت الدولة قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية، وذلك لجمع كل التشريعات المعنية بالتنمية العمرانية والتنسيق الحضري وتنظيم أعمال البناء. وقد استبدل قانون البناء منهجية التخطيط العام للمدن بالتخطيط الاستراتيجي الذي يعتمد على وضع رؤية تنموية للمدينة وأهداف استراتيجية للتنمية من خلال مشاركة الفئات المجتمعية المعنية من وحدات محلية ومجتمع مدني وقطاع خاص، وذلك لضمان استدامة عملية التخطيط.

٨.٣ إعداد المخططات الاستراتيجية على المستويات المختلفة: تقوم الهيئة العامة للتخطيط العمراني وفقاً لقانون البناء الموحد بإعداد المخطط الاستراتيجي القومي والمخططات الاستراتيجية الإقليمية والمخططات الاستراتيجية للمحافظات والمخططات الاستراتيجية العامة للمدن والقرى. وتهدف المخططات الاستراتيجية للمدن إلى وضع تصور حول الاحتياجات المستقبلية للتوسع العمراني ومشروعات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في إطار المخططات الاستراتيجية على المستويات الأعلى. وكما سبق الإشارة، قامت الهيئة بإعداد مخططات استراتيجية لأكثر من ١٠٠ مدينة من أصل ٢٣٠ مدينة مصرية. أما على مستوى القرى، فتم الانتهاء من إعداد المخططات الاستراتيجية العامة لعدد ٤٤٠٩ قرية من أصل ٤٦٧٣ قرية مصرية.

٤.٨ **إعداد المخطط الاستراتيجي القومي:** وكما سبق الإشارة، قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بتكليف من المجلس الأعلى للتنمية العمرانية في عام ٢٠٠٩ بإعداد المخطط الاستراتيجي القومي، والذي يهدف إلى وضع رؤية مستقبلية تحظى بتوافق مجتمعي وتهدف إلى تحقيق اتزان في التنمية المكانية والاقتصادية والاجتماعية، وفق منظومة بيئية تحافظ على التراث والموارد وتقلل مصر إلى اقتصاد المعرفة وتتلافى التفاوتات البيئية في مستويات الدخل والمعيشة.

٥.٨ **إعداد المخطط الاستراتيجي للقاهرة الكبرى والأسكندرية:** قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد مشروع المخطط الاستراتيجي "القاهرة ٢٠٥٢" والمخطط الاستراتيجي "الأسكندرية ٢٠٣٢" وذلك لتحقيق التنمية ومواجهة التحديات التي تواجه المدن المتروبوليتانية. ويهدف مخطط القاهرة إلى استيعاب نحو ٣٠ مليون نسمة في عام ٢٠٥٢ وتنفيذ ٢٢ مشروع ذات أولوية، تتضمن تطوير المناطق غير الآمنة، وإنشاء ٤ خطوط جديدة لمترو الأنفاق، و ٩ خطوط للترام، ونقل الوزارات من وسط البلد إلى مركز مدينة جديد، وتطوير القاهرة الخديوية (منطقة وسط البلد بالقاهرة). كما يهدف مخطط الأسكندرية إلى تحديد مسارات التطوير العمراني والصناعي والزراعي بالمدينة، بالإضافة إلى تطوير الطرق والسكك الحديدية، فضلاً عن دراسة إتاحة فرص عمل جديدة وتحسين القدرة التنافسية. وقد شارك في إعداد هذه المخططات ممثلين عن الوزارات الحكومية المعنية والمجالس المحلية التنفيذية والشعبية المنتخبة وممثلين عن شركاء التنمية من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

٦.٨ **إعداد المخططات العامة للمجتمعات العمرانية الجديدة:** تم تكليف الهيئة العامة للتخطيط العمراني بالشراكة مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بإعداد مخططات عامة للمدن الجديدة وذلك من خلال وضع رؤية للتنمية الحضرية بالمدينة وضمان توفير كافة الخدمات والمرافق اللازمة للتنمية المستدامة. وعلى مدار العقدين الماضيين تم إعداد مخططات عامة لخمس عشرة مدينة جديدة مثل: العاشر من رمضان و ١٥ مايو و ٦ أكتوبر والسادات وبرج العرب الجديدة.

٧.٨ **إعداد المخططات التفصيلية لمناطق الامتداد العمراني:** في إطار تأكيد الدولة على التوجه نحو اللامركزية في عمليات التخطيط الحضري، نص قانون البناء على إنشاء مراكز إقليمية للتخطيط والتنمية العمرانية تكون تابعة للهيئة العامة للتخطيط العمراني. ويكون من مهام تلك المراكز الإقليمية تقديم الدعم الفني للمحافظات في إعداد المخططات التفصيلية ودراسة تخطيط مناطق الامتداد بما يراعى السكان وقوة العمل والخدمات والأنشطة الاقتصادية واستعمالات الأراضي والدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.

٨.٨ **إعداد دلائل إرشادية لتعزيز اسلوب التخطيط التشاركي:** قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد أدلة إرشادية توضح كيفية إعداد المخططات الاستراتيجية العامة والتفصيلية والتي تمكن شركاء

التنمية من المجالس المحلية التنفيذية والشعبية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من المشاركة في عملية التخطيط والتنفيذ والمراقبة والإشراف على تنفيذ المخططات الاستراتيجية.

٩. تطوير إدارة الأراضي الحضرية، بما فيها مجابهة الزحف العمراني:

١.٩ تضمين مواد تهدف إلى تطوير إدارة أراضي الدولة وحمايتها من التعدي: نص دستور ٢٠١٣ فى المواد ٢٩ و ٧٨ على التزام الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها. كما نص على التزام الدولة بتنظيم استخدام أراضيها ومدها بالمرافق الأساسية فى إطار تخطيط عمرانى شامل للمدن والقرى، بجانب وضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق للمناطق غير المخططة.

٢.٩ إعداد مخطط استراتيجى قومى لزيادة رقعة الأراضي المعمورة: ترتبط أهم أهداف المخطط الاستراتيجى القومى بزيادة الحيز المعمور من خلال نقل العمالة ورؤوس الأموال من المستوطنات الحضرية والريفية الحالية بواى النيل والدلتا إلى السواحل المصرية والصحراء، وذلك لتقليل الكثافات السكانية الحالية واستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة خلال الأربعين عاماً القادمة. ويهدف المخطط إلى زيادة النسبة المعمورة حالياً والتي تقدر بحوالى ٧٪ من المساحة الإجمالية لمصر إلى ١١٪ بحلول عام ٢٠٥٢. ويتضمن المخطط خطة عمل محددة وإطار زمنى مقسم إلى ثلاثة مراحل، الأولى حتى عام ٢٠١٧، والثانية حتى عام ٢٠٢٧، والثالثة حتى عام ٢٠٥٢.

٣.٩ إعداد الأحوزة العمرانية للمدن والقرى: نص قانون البناء الموحد ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ على أن يتم تحديد أحوزه عمرانية للمدن والقرى فى إطار إعداد المخططات الاستراتيجية، على أن توضح الأحوزة العمرانية الجديدة مناطق الامتداد العمرانى والتي تُضاف إلى الكتلة العمرانية القائمة وتهدف إلى استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة ويسمح فيها بالاستعمالات المختلفة طبقاً للاشتراطات التخطيطية للمخططات الاستراتيجية والمخططات التفصيلية. وقد نص القانون على حظر إقامة أى مبان أو منشآت خارج حدود الأحوزة العمرانية المعتمدة ومعاقبة المخالفين. وفى هذا الإطار قامت الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بوضع الخطوات الإجرائية التى تضمن مشاركة جميع الأطراف المعنية على المستوى المحلى لتحديد الاتجاهات المتوقعة للتنمية العمرانية والنطاق المتوقع للحيز الجديد. كما تم تشكيل لجنة لمراجعة الأحوزة العمرانية المقترحة والتأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الأراضي الزراعية، ويشارك فى هذه اللجنة الوزارات والهيئات المركزية المعنية. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى الآن، تم الانتهاء من إعداد الأحوزة العمرانية لكل القرى المصرية بالإضافة إلى ١٢٤ مدينة من إجمالى ٢٣٠ مدينة.

٤.٩ إنشاء مدن جديدة: قامت هيئة المجتمعات الجديدة بإنشاء مدن جديدة لتقليل الكثافات السكانية فى التجمعات الحضرية القائمة والحد من زحف المدن والقرى القائمة على الأراضي الزراعية. وقد قامت

الهيئة بتنفيذ استثمارات تقدر بحوالى ٦٦.١ مليار جنيه فى الفترة من سنة ١٩٩٦ إلى سنة ٢٠١٣ وذلك لتنفيذ مشروعات فى قطاع الإسكان والخدمات والبنية الأساسية فى هذه المدن. كما وضعت الدولة حزمة من السياسات والإعفاءات التى تشجّع على نقل العمالة والاستثمارات إلى هذه المدن. وقد بلغ عدد المصانع المنتجة بالمدن الجديدة ٧٦٣٠ مصنع، توفر ٥٣٣ ألف فرصة عمل بأجور سنوية تصل إلى ٤.٣ مليار جنيه، أما المصانع تحت الإنشاء ف يبلغ عددها ٣٨٨٧ مصنع ومن المتوقع أن توفر ٩٢ ألف فرصة عمل بأجور سنوية تصل إلى ٧٢٩ مليون جنيه.

٥.٩ إنشاء قرى الظهير الصحراوى: يقوم الجهاز المركزى للتعمير والهيئة العامة لتعاونيات البناء ووزارة الزراعة والهيئة العامة للتخطيط العمرانى بتنفيذ برنامج تنمية قرى الظهير الصحراوى والذى بدأ فى تنفيذه فى عام ٢٠٠٦ ويهدف لإنشاء ٤٠٠ قرية بالظهير الصحراوى واستصلاح مليون فدان جديد من المساحات المتاخمة لهذه القرى وذلك بميزانية تقديرية تصل إلى ٥ مليار جنيه. ويهدف البرنامج إلى أن تستوعب هذه القرى عند اكتمالها عام ٢٠٢٢ حوالى ٥ مليون نسمة مع توفير فرص العمل المناسبة لسكانها. ووفقاً للمخططات العمرانية لهذه القرى تضم كل قرية ١٠٠ بيت ريفى بالإضافة إلى الخدمات والمرافق اللازمة لضمان استقرار السكان بها. ويتم حالياً تطوير القرى التى تم تنفيذ مراحلها الأولى لى تصبح قرى تعاونية منتجة، يتوافر فيها فرص للعمل والخدمات الأساسية للسكان.

٦.٩ تسجيل الملكيات الزراعية والحضرية: قامت مصلحة الشهر العقارى التابعة لوزارة العدل بالتعاون مع العديد من الوزارات والهيئات المركزية بتحديث تسجيل ٩٥٪ من الأراضى الزراعية على مستوى الجمهورية وتسجيلها فى السجل العينى بدلاً من السجل الشخصى وذلك لتطوير منظومة تسجيل العقارات وضمان الحفاظ على حقوق الملكية للأفراد. كما تقوم مصلحة الشهر العقارى بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية بتنفيذ مشروع تجريبى للسجل العينى الحضرى وذلك للعقارات فى أحد أحياء محافظة الجيزة وواحدة من المجتمعات العمرانية الجديدة. وترجع أهمية السجل العينى الحضرى للعقارات إلى اعتباره السند الأساسى القانونى لنقل الملكية، بالإضافة إلى كونه شرط أساسى لتطبيق شروط التمويل العقارى.

٧.٩ تنمية محور قناة السويس: يعتبر مشروع محور قناة السويس هو أحد الركائز الخمس الأساسية لتنمية إقليم قناة السويس. ويهدف المشروع إلى تنمية مركز لوجيستى عالمى وتدعيم وتقوية شبكة الطرق التى تربط بين إقليم قناة السويس وباقى أقاليم الجمهورية. وتتمثل رؤية المشروع فى أن يكون الإقليم متكامل اقتصادياً وعمرانياً متزن بيئياً ويمثل مركزاً عالمياً متميزاً فى الخدمات البحرية واللوجستية والصناعية والسياحية ومركز أعمال عالمى متكامل ومحور مشارك فى تشكيل معالم التجارة العالمية. ويستهدف المشروع توفير مليون ونصف فرصة عمل وتنمية ٧٦ ألف كم على جانبي القناة واستصلاح نحو ٤ ملايين فدان.

وتتمثل مراكز التنمية الرئيسية بمنطقة محور قناة السويس فى مدينة شرق بورسعيد، والإسماعيلية الجديدة وضاحية الأمل، ووادى التكنولوجيا، ومنطقة شمال غرب خليج السويس والعين السخنة. كما يتم تطوير قناة السويس كممر ملاحى، من خلال إنشاء تريعة جديدة موزاية للقناة الحالية بطول ٣٤ كم وتعميق وتوسيع المجرى الملاحى الحالى بطول ٧٢ كم لتقليل الفترة الزمنية لعبور السفن. ولقد تم بدء العمل بالمشروع بالفعل فى أغسطس ٢٠١٤ على أن يتم الانتهاء من حفر القناة الموازية خلال عام لتبدأ الملاحه بها في أغسطس ٢٠١٥.

٨.٩ المثلث الذهبى للثروة المعدنية فى جنوب مصر: يقع المشروع على الطريق الساحلى فى منطقة المثلث المحصورة بين حدود مدينة سفاجا شمالاً والقصير جنوباً وقنا غرباً. ويهدف المشروع إلى تعظيم الاستفادة من الموارد التعدينية والمحجرية بالمنطقة وتنمية سفاجا كمركز اقتصادى ولوجستى قائم على الأنشطة التعدينية والاستخراجية. ويركز المشروع على جعل المثلث الذهبى منطقة جذب استثمارى ومركزاً اقتصادياً دولياً وصناعياً قائماً على الاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية المحلية والموارد البشرية المتاحة، مع إقامة بعض المدن الصناعية والتجمعات العمرانية لتخفيف العبء السكانى على وادى النيل وتوفير فرص عمل.

١.١٠ تحسين إنتاج الغذاء فى المناطق الحضرية وشبه الحضرية:

١.١٠ استخدام فكرة الحزام الأخضر حول المدن الجديدة: فى إطار البرنامج القومى للاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحى المعالجة فى زراعة الغابات الشجرية وبعض أنواع الزراعات الأخرى، قامت الحكومة بإنشاء مشروع الحزام الأخضر حول القاهرة الكبرى، حيث يبلغ طوله ١٠٠ كم ويزرع به حوالى ٥٠٠ ألف شجرة. وينفذ البرنامج على أربعة مراحل يتم فيهم زراعة نصف مليون شجرة بتكلفة ١٠٠ مليون جنيه. على جانب آخر قامت الحكومة بمشاركة القطاع الخاص فى زراعة عدد من الغابات الشجرية فى محافظات مطروح وقنا والمنيا وأسيوط والوادى الجديد. وفى العقد الماضى قامت الحكومة تحت رعاية وزارة التعاون الدولى وبشراكة ودعم من دول الصين وتونس وألمانيا واليابان بزراعة عدد من الغابات الشجرية.

٢.١٠ توفير الغذاء من خلال زراعة الأسطح: قامت الحكومة بالاشتراك مع عدد من مؤسسات المجتمع المدنى فى تنفيذ مبادرة لزراعة أسطح المنازل بهدف زيادة دخل الأسر الفقيرة وتعويض المدن عن نقص المنتجات الزراعية بسبب تقلص الرقعة الزراعية. وقد تم فى عدة محافظات إنشاء حديقتى سطح كنموذج استرشادى لتوضيح فكرة تحويل أسطح المباني إلى حدائق مثمرة. وقد حققت مبادرة زراعة الأسطح فى المدن المصرية المختلفة نجاحاً ليس فقط فى الاستفادة من أسطح المنازل بل وفى زراعة أسطح عدد من المدارس أيضاً، حيث مثلت نشاطاً بيئياً مبتكراً لرفع الوعى البيئى للطلبة والطالبات.

٣.١٠ **توفير الغذاء عبر منتجات الوزارات:** تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي عبر عدد من مراكزها ومعاهدها بزراعة وإنتاج عدد من المواد الغذائية كجزء من أنشطة الوزارة العلمية والتجريبية. وفي هذا الإطار، أعدت الوزارة خطة لإنشاء منافذ دائمة ثابتة ومتحركة بكافة محافظات الجمهورية لتسويق منتجاتها من المواد الغذائية التي تنتجها وتقدمها للمستهلك بأسعار أقل من السوق للمساهمة في تخفيف العبء على المواطنين. في نفس السياق نجح قطاع الأمن الغذائي التابع للقوات المسلحة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية اللازمة لأفراد القوات المسلحة وطرح فائض الإنتاج إلى المواطنين عبر منافذ بيع منتشرة في أرجاء الجمهورية.

٤.١٠ **زراعة المحاور الموصلة بين عدد من المدن الرئيسية:** قامت الحكومة في العقدين الماضيين بتشجيع زراعة وتنمية الأراضي الصحراوية الموصلة بين عدد من المدن الرئيسية وذلك من خلال الشراكة مع القطاع الخاص والتعاوني. ففي هذا الإطار قامت الدولة على سبيل المثال بتعمير مساحات شاسعة من محور القاهرة -الإسماعلية الصحراوي وكذلك محور القاهرة -الأسكندرية الصحراوي والذي يطل عليه أربعة مدن. كما تقوم الحكومة بتنفيذ مشروعات ضخمة لاستصلاح الأراضي وذلك في إطار رؤية قومية للتعمير وإنشاء المدن الجديدة مثل المشروع القومي للاستصلاح الزراعي حول ترعة السلام والواقع في إقليم قناة السويس والمشروع القومي للاستصلاح الزراعي حول ترعة الحمام في إقليم الأسكندرية.

٥.١٠ **دعم الحكومة لمشروعات الشباب في مجال إنتاج الغذاء:** في إطار خطة الحكومة لحل مشكلة البطالة بين شباب الخريجين وتشجيع العمل الحر، قامت الحكومة بالاشتراك مع مؤسسات المجتمع المدني بتقديم الدعم الفني من خلال تنظيم العديد من الدورات التدريبية لإنتاج وتسويق العديد من المنتجات الزراعية وكذلك توفير فرص مناسبة لتمويل المشروعات الصغيرة. وقد قامت وزارة الزراعة بتنظيم بعثات خارجية للباحثين بمعهد بحوث تكنولوجيا الأغذية للاستفادة من الخبرات العالمية وتطوير القدرة الانتاجية بما يتناسب مع الظروف المحلية.

٦.١٠ **توفير الغذاء من خلال جمعيات صغار المزارعين:** قامت الحكومة المصرية بتوزيع أراضي للاستصلاح الزراعي على الشباب في محاولة لإرساء مجتمعات زراعية جديدة. وتم إنشاء جمعيات تعاونية زراعية لخدمة شباب الخريجين وفقاً لقانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠. ويبلغ عدد أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية المشاركة في المشروع حوالي ٤٠٠٦ من صغار المزارعين لا تتعدى الحيازة الزراعية لكل منهم عن ٥ أفدنة. ونظراً لوجود تلك الأراضي بالقرب من عدد من المدن الرئيسية، فقد وفر الإنتاج الزراعي والحيواني لتلك الأراضي مصدر هام للوفاء باحتياجات هذه المدن من الغذاء.

١.١. مجابهة تحديات النقل الحضري:

١.١.١ دمج التخطيط للنقل الحضري كأحد أهم المحاور في إعداد المخططات الاستراتيجية: قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بدمج التخطيط للنقل كأحد أهم المحاور في إعداد المخططات الاستراتيجية على المستويات المختلفة (على مستوى الأقاليم والمحافظات والمدن والقرى). ويعتبر التخطيط للنقل الحضري أحد أهم المحاور الرئيسية التي تضمنها المخطط الاستراتيجي للقاهرة ٢٠٥٢، والذي تضمن ٦ مشروعات معنية بتطوير النقل الحضري، منها على سبيل المثال: إنشاء ٤ خطوط جديدة لمترو الأنفاق، وتنفيذ ٩ خطوط للترام السريع.

٢.١.١ إعداد مخطط استراتيجي للنقل ومخطط استراتيجي إقليمي للقاهرة: في إطار التعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي تم إعداد خطة استراتيجية للنقل في مصر للمساعدة في تنظيم مشاريع التنمية القومية في إطار خطة التنمية حتى عام ٢٠٢٧. وتتضمن الخطة مجموعة من المشروعات الجاذبة للمستثمرين لتمويل المشروعات ذات الأولوية.

كما تم إعداد مخطط إقليمي للنقل في إقليم القاهرة الكبرى يضم محورين، الأول معنى بالمشروعات ذات الأولويات مثل: تطوير شبكة النقل الجماعي وتوفير تمويل مستدام لها، وتطوير إدارة المرور والدعم المؤسسي لهيئات النقل العام والارتقاء بكفاءة كواردها وتطوير إطار التعاون بين القطاعين العام والخاص وتوفير خدمات نقل صديقة للبيئة وذات كفاءة عالية ومتابعة. ويركز المحور الثاني على التطوير المؤسسي لهيئات النقل عن طريق فصل عمليات اتخاذ القرار عن التخطيط والتصميم والمتابعة والتنفيذ والتشغيل. وفي هذا الإطار، صدر القرار الجمهوري رقم ٣٤٩ لسنة ٢٠١٢ بإنشاء جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى والذي يهدف إلى تنظيم وتخطيط ومتابعة ومراقبة وتقييم أداء كل ما يتعلق بأنشطة النقل بالقاهرة الكبرى وفقاً للتشريعات القائمة.

٣.١.١ تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص: أطلقت وزارة الاستثمار استراتيجية شاملة لتطوير نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتضمنت الاستراتيجية إنشاء إطار تشريعي ومؤسسي لتسهيل تنفيذ مشروعات البنية التحتية بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب على الدخول في شراكة مع الحكومة في القطاعات ذات الأولوية. وقد صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠، بشأن مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة.

٤.١.١ إنشاء محور للنقل متعدد الوسائط (محور ٦ أكتوبر الجديد): يعتبر مخطط إنشاء محور النقل متعدد الوسائط الذي أعدته وزارة النقل، همزة وصل إقليمية هامة لربط إقليم القاهرة بالأقاليم المجاورة له. ويربط مركز النقل متعدد الوسائط، السادس من أكتوبر بكل الموانئ البحرية في منطقة الأسكندرية وميناء

السخنة، ليساهم بشكل كبير في توفير الخدمات اللوجستية ذات الكفاءة العالية في نقل البضائع من وإلى إقليم القاهرة الكبرى.

٥.١١ التخطيط لعمل مراكز للتبادل بين وسائل الانتقال المختلفة: يقوم هذا المشروع على إنشاء محطات تبادلية تجمع لعدد من المواصلات العامة، ومن مترو أنفاق، والترام، والقطار، والسيارات الأجرة، والأتوبيسات، في مكان واحد، حتى يتاح للمواطن التنقل بسهولة بينها وفقاً لاحتياجاته، ويلحق بكل محطة تبادلية مواقف للسيارات الخاصة. ويستهدف هذا المشروع تخفيف الكثافات المرورية على المحاور الهامة، إذ سيسمح للمواطنين بترك سياراتهم الخاصة في جراجات المحطات التبادلية، واستخدام المواصلات العامة الأخرى. ومن المقرر إنشاء النقاط التبادلية في ٥ مناطق متفرقة بالقاهرة الكبرى.

٦.١١ التوسع في شبكات النقل الجماعي (توسيع شبكة مترو الانفاق): وقعت الحكومة المصرية في ٢٠١٢ اتفاقاً مع الاتحاد الأوروبي وفرنسا لتمديد شبكة مترو القاهرة. ويجرى حالياً تنفيذ الخط الثالث للمetro على أربع مراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى: تمتد بطول ٤.٣ كم وتشتمل خمس محطات نفقية، وتم افتتاحها في فبراير ٢٠١٣.

المرحلة الثانية: تمتد بطول ٧.٧ كم وتشتمل أربع محطات نفقية، وتم افتتاحها في مايو ٢٠١٤.

المرحلة الثالثة: يبلغ إجمالي طول هذه المرحلة ١٧.٧ كم وإجمالي ١٥ محطة ويتم حالياً اتخاذ الاجراءات اللازمة لبدء التنفيذ على ثلاث مراحل.

- مرحلة (أ): تمتد بطول ٤ كم وتشتمل أربع محطات نفقية.

- مرحلة (ب): تمتد بطول ٦.٦ كم وتشتمل على محطة نفقية ومحطة سطحية وأربع محطات علوية.

- مرحلة (ج): تمتد بطول ٧.١ كم وتشتمل على ثلاث محطات نفقية ومحطة علوية ومحطة سطحية.

٧.١١ التوسع في شبكات النقل الجماعي (الترام السريع): بدأت الحكومة في تنفيذ مشروع الترام السريع الذى يربط المجتمعات العمرانية الجديدة بقلب القاهرة بما يسهم في تنمية هذه المجتمعات، وتخفيف الازدحام، والحد من التلوث والضوضاء. وسوف يتم كمرحلة أولى تنفيذ خطين للترام السريع بالقاهرة الكبرى. ومن المخطط أن يبدأ تشغيل الترام في ٢٠١٦. وقد تم إعداد المشروع بالتعاون بين وزارة النقل وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والهيئة العامة للتخطيط العمرانى ومحافظة القاهرة.

٨.١١ الشراكة مع القطاع الخاص في مشروع التاكسى: في إطار خطة الارتقاء بخدمة التاكسى فى القاهرة، قامت الحكومة بطرح مشروع تاكسى العاصمة فى عام ٢٠١٠. وقد قامت الحكومة بطرح مزايده بين الشركات الراغبة بالعمل فى مجال تاكسى العاصمة وعددها ٤ شركات، ساهمت كل منها بمائتى سيارة تعمل طبقاً للمواصفات التى وضعتها اللجان الفنية المتخصصة بمحافظة القاهرة. وتتمثل

المواصفات فى أن تكون السيارات جديدة ولم يسبق ترخيصها أو تشغيلها وأن تعمل بالتعريف المقرر من المجلس الشعبى المحلى للمحافظة. وقد قامت الحكومة بالاشتراك مع محافظة القاهرة بإنشاء جهاز متخصص لمتابعة إلزام الشركات بكافة الاشتراطات الخاصة بالسيارات وحل كافة المشاكل التى تواجهها. وقامت الحكومة بتوفير أماكن انتظار و ١٢ موقعاً بالقاهرة. فى نفس السياق قامت الحكومة بالتعاون مع عدد من الشركات الخاصة بتطوير "تاكسى المطار"، وقامت الحكومة بتوفير مواقف لسيارات تاكسى المطار السياحية.

٩.١١ تحديث أسطول سيارات الأجرة والميكروباص فى محافظة القاهرة: قامت الحكومة فى عام ٢٠٠٩ بتنفيذ خطتها باستبدال ٤٠ ألف سيارة أجرة بالقاهرة (التى يعود تاريخ صنعها لأكثر من ٢٠ عاماً) بسيارات أحدث تعمل بالغاز الطبيعى. وشرعت الحكومة فى توحيد "موديل ولون" سيارات الأجرة (التاكسى) داخل القاهرة. وقد قام بنك ناصر الاجتماعى بتوفير قروض للراغبين فى شراء سيارات جديدة فى إطار هذا المشروع. وفى ذات السياق، بدأت وزارة المالية فى تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع "إحلال الميكروباص"، والتى ستشهد استبدال ٦٠ ألف سيارة ميكروباص مضى ٣٠ عاماً أو أكثر على إنتاجها بأخرى جديدة. ومن المخطط أن يتم تطبيق المشروع فى محافظتى الجيزة والقليوبية حال نجاحه فى القاهرة، مع إمكانية تعميمه فى باقى المحافظات إذا ثبتت جدواه.

١٠.١١ تقنين أوضاع وسائل النقل غير الرسمية (التوك توك): نظراً لانتشاره فى المناطق الفقيرة وغير المخططة لقدرته على الدخول فى الشوارع الضيقة، قامت الحكومة بمحاولة توفيق وتقنين أوضاع التوك توك. وقد نصت المادة المضافة إلى قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ والتى حملت رقم ٧٤ "مكرر"، لأول مرة على وجوب تقنين وترخيص التوك توك واستخراج لوحات معدنية له. وأضاف القانون أنه فى حالة عدم حمل التوك توك للوحات المعدنية المخصصة له أو استعمال لوحات معدنية أخرى، يوجب على السلطة المختصة مصادره.

١١.١١ دعم مبادرات منظمات المجتمع المدنى لترويج ركوب الدراجات كوسيلة انتقال نظيفة: قامت العديد من منظمات المجتمع المدنى الشبابية منذ ٢٠٠٧ بعمل مبادرات ودعوات لركوب الدراجات، من ناحية كحل لمشكلة الازدحام بالمدن المصرية. ومن ناحية أخرى باعتبارها وسيلة مواصلات نظيفة غير ملوثة للبيئة. وفى نفس السياق قامت وزارة الشباب والرياضة بالتنسيق مع عدد من منظمات المجتمع المدنى بتنظيم عدد من الفاعليات والمسابقات الشعبية لتحفيز المواطنين لركوب الدراجات. وقد قامت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالإعلان عن خطة لإنشاء حارات مخصصة للدراجات وأماكن لانتظار الدراجات فى عدد من المدن الجديدة مثل ١٥ مايو والمينا الجديدة.

١٢. تطوير القدرة التقنية لتخطيط وإدارة المدن:

١.١٢ تأسيس المرصد الحضري الوطني: تنفيذاً لتوصيات جدول أعمال المؤئل الثاني وافق وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية فى مايو ١٩٩٩ على قيام الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بإعداد المؤشرات الحضرية الوطنية والمحلية ومتابعتها كنواة لإنشاء المرصد الحضري الوطنى ليكون مقره بالهيئة نظراً لارتباط أنشطة المرصد الحضري بمهام الهيئة، ومنحها قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ مسؤولية تقييم وتحديث المعلومات والمؤشرات العمرانية بالتنسيق مع مراكز المعلومات على المستويات المختلفة، لأنها تعد أساس المخططات الاستراتيجية بمستوياتها المختلفة، وأيضاً أساس متابعة وتقييم تنفيذ سياسات وخطط وبرامج التنمية العمرانية. وبناءً على ذلك تم تأسيس وحدات للمرصد الحضرية بالمراكز الإقليمية للتخطيط والتنمية العمرانية التابعة للهيئة العامة للتخطيط العمرانى والمتمثلة بالأقاليم الاقتصادية، وكذلك تأسيس وحدات للمرصد الحضرية ببعض محافظات الجمهورية، وبصدور قرار الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٠ بإنشاء إدارة عامة للمرصد الحضري ضمن الهيكل التنظيمى للهيئة، حيث قام المرصد بإعداد المؤشرات الحضرية على المستوى المحلى للمدن، وكذلك دور المؤشرات الحضرية فى تخطيط وإدارة التجمعات العمرانية على المستوى القومى، وإصدار المؤشرات المتخصصة لحالة البيئة العمرانية والإسكان لبعض عواصم محافظات الجمهورية وإعداد مؤشرات دليل إزدهار المدن بالتطبيق على مدينة سوهاج، بالإضافة إلى العديد من الدراسات التى أوضحت القضايا والإمكانات المعنية بالإسكان والأراضى والفقر. ويوضح الملحق رقم (٢-١) الإطار المؤسسي لآليات عمل المرصد.

٢.١٢ ربط وزارة التنمية المحلية بالوحدات المحلية المختلفة (رابط): قامت وزارة التنمية المحلية بتنفيذ مشروع (رابط) والذى يهدف إلى الربط المعلوماتى بين الوزارة والوحدات المحلية على المستويات المختلفة. وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع رابط فى ١٠٥٠ وحدة محلية من إجمالى ١٢٤٠ وحدة محلية وتم مدهم بعدد ١٢٠٠ جهاز كمبيوتر محمل ببرنامج رابط . وقد تم تدريب ١٤ ألف موظف بالإدارات المحلية المختلفة على استخدام هذا البرنامج وإعداد ٢٤٠ مدرباً متخصصاً فى مختلف المحافظات. ويساعد المشروع على إتاحة البيانات لجميع المستويات المحلية والمستوى المركزى على النحو الذى يدعم صناعة القرار على مستوى الحكومة أو المجالس المحلية الشعبية أو التنفيذية على النحو الذى يحقق الشفافية والرقابة وتعزيز رضا المواطنين عن تقديم الخدمات والمرافق.

٣.١٢ تقديم الدعم الفنى والمتابعة للوحدات المحلية من خلال مكاتب إقليمية لبعض الهيئات المركزية: نص قانون البناء الموحد ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ على تأسيس مراكز إقليمية للهيئة العامة للتخطيط العمرانى، تكون مهمتها الأساسية دعم الوحدات المحلية فى إعداد الأهداف والسياسات العمرانية على مستوى المحافظات المعنية، بجانب تقديم الدعم الفنى والتقنى للوحدات المحلية فى إعداد المخططات الاستراتيجية للمحافظات والمخططات الاستراتيجية العامة للمدن والقرى. وكذلك قام جهاز التفتيش الفنى على أعمال

البناء بإنشاء مكاتب إقليمية تختص بمهام التفتيش والرقابة والمتابعة على أعمال الجهات الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدات المحلية فى جميع أنحاء الجمهورية، بالنسبة لإصدار تراخيص إنشاء المباني أو إقامة الأعمال أو توسعتها أو تدعيمها أو هدمها أو إجراء أى تشطيبات خارجية.

٤.١٢ إعداد برامج تدريبية للوحدات المحلية: قامت وزارات التنمية المحلية والتنمية الإدارية والإسكان، بتنظيم عدد من البرامج التدريبية المكثفة للعاملين بالمحافظات، تضمنت: (١) برنامج لرفع كفاءة العاملين بالوحدات المحلية والتنفيذية فى استخدام أدوات تكنولوجية وتقنية حديثة فى الإدارة والمتابعة، (٢) برنامج تدريب مهندسى الأحياء تقنياً على استخدام تطبيقات حديثة للمسح والتصميم العمرانى، (٣) برنامج توعية لأعضاء المجالس الشعبية والمحلية بحقوقهم وواجبتهم وفقاً للدستور المصرى والقانون. هذا وقد أعدت وزارة التنمية المحلية مجموعة من الدلائل الإرشادية لتدريب المسئولين بالوحدات المحلية، ومنها أدلة معايير تطبيق اللامركزية المالية، والتى تهدف لشرح الخطوات والإجراءات وأساليب العمل التى يتعين على كل من التنفيذيين والشعبيين الالتزام بها فى توزيع الاعتمادات المخصصة للمستويات المحلية المختلفة وفى إعداد خطط التنمية على هذه المستويات.

٥.١٢ تعزيز الشفافية فى القطاع الحكومى: قامت الحكومة فى عام ٢٠٠٤ بوضع برنامج واستراتيجية عمل لتطوير الجهاز الإدارى للدولة لضمان تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة سواء على المستوى المحلى أو المركزى ووضع معايير وآليات لرصد ومكافحة الفساد وتحقيق مستوى أعلى من الشفافية وإتاحة المعلومات وتوفير نظم مساهلة كفاء للممارسات الإدارية فى الحكومة. وترتكز الاستراتيجية على مبادئ أساسية من أهمها ضرورة مشاركة المواطنين سواء فى عمليات اتخاذ القرار، أو المشاركة فى عمليات التقييم والمساءلة. وفى ذات الإطار قامت وزارة التنمية الإدارية فى عام ٢٠٠٩ بتأسيس لجنة للشفافية والنزاهة، وهى لجنة تعمل كنقطة وصل بين الحكومة والمجتمع المدنى. وتختص اللجنة بدراسة سُبُل واقتراحات آليات لتعزيز ودعم الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد بوحدة الجهاز الإدارى للدولة، وتعمل اللجنة على إصلاح القوانين واللوائح لزيادة الشفافية وأيضاً تعمل على وضع آليات لقياس درجة الفساد فى الحكومة.

٦.١٢ استخدام نظم المعلومات الجغرافية فى مشروع التخطيط الاستراتيجى التشاركى القومى: أولت الحكومة اهتماماً خاصاً باستخدام نظم المعلومات الجغرافية كأداة لرفع كفاءة العملية التخطيطية واتخاذ القرار. وقد وفر نظم المعلومات الجغرافية إمكانية تناول حجم هائل من البيانات ومعالجتها وتحليلها بشكل يساعد فى زيادة كفاءة عمليات التخطيط، سواء للعاملين بأجهزة الدولة أو لتشجيع وتسهيل عمليات التخطيط التشاركى من منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص. وقد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمرانى عبر مكاتبها الإقليمية بإعداد برامج تدريبية للعاملين بالوحدات المحلية، بجانب تقديم الدعم

التقنى والفنى للوحدات المحلية وتوفير البنية الأساسية من أجهزة وتطبيقات تدعم استخدام نظم المعلومات الجغرافية.

١٣-التحديات والدروس المستفادة المتعلقة بالأراضى والتخطيط:

التحديات المتعلقة بالإطار التشريعى والمؤسسى:

١.١٣ صعوبة التكامل والتنسيق بين التخطيط على المستوى القومى والاقليمى والمحلى. كذلك بين التخطيط القطاعى والمكانى وتخطيط الأراضى، ويرجع ذلك إلى عدم وضوح التشريعات المنظمة للعلاقة بين التخطيط على المستويات المختلفة والمركزية الشديدة في العملية التخطيطية وكذلك تعدد الجهات المعنية بالتخطيط.

٢.١٣ **ضعف التخطيط على المستوى الإقليمي:** قامت الحكومة بالعديد من الجهود لتعزيز التنمية الإقليمية، فوفقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٧ المعدل، تم تقسيم جمهورية مصر العربية إلى ٧ أقاليم اقتصادية. ورغم أهمية الأقاليم، إلا أن تلك الفكرة لم تفعل على أرض الواقع، سواء على الجانب المؤسسى أو وضع السياسات الإقليمية على المستوى المركزى. هذا ومازالت التشريعات تقصر دور المستوى الإقليمي في معاونة الوحدات المحلية في وضع مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوحدات المحلية والتي يتم إقرارها على المستوى القومى.

٣.١٣ **ضعف قدرة المدن الجديدة على اجتذاب سكان.** فقد أشارت الإحصائيات أن المدن الجديدة قد اجتذبت ١.٥ مليون نسمة يمثلون ١٧.٦٪ من عدد السكان المستهدف حتى عام ٢٠١٧ والبالغ عددهم ٨.٥ مليون نسمة. وترجع الأسباب المباشرة لانخفاض اجتذاب المدن الجديدة للسكان إلى ضعف التكامل بين الوزارات والهيئات المعنية بوضع سياسات تحفز على نقل السكان ورؤوس الأموال من الوادي والدلتا، وإلى السواحل والصحاري المصرية. كذلك عدم توافر الخدمات التعليمية والصحية والتموينية والترفيهية والأمنية ووسائل الانتقال المناسبة.

٤.١٣ **التعدي على الأراضى الزراعية:** رغم أهمية القطاع الزراعي باعتباره قطاعاً مسئولاً عن تحقيق الأمن الغذائى ومصدراً رئيسياً لتوفير مُدخلات القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، إلا أن تقرير مركز بحوث البناء أشار إلى ضياع ١.٢ مليون فدان من أجود الأراضى الزراعية بسبب بناء المساكن عليها خلال أكثر من ٥٠ سنة مضت رغم إصدار التشريعات وإعداد المخططات الاستراتيجية التي تهدف إلى ضبط الزحف العمرانى للمدن والقرى وزيادة نسبة الأراضى المعمورة في مصر من خلال التوجّه لتعمير الصحراء وسواحل مصر الممتدة.

٥.١٣ **محدودية إنتاج المدن للغذاء:** تعاني العديد من المدن المصرية من أزمة حادة في توفير الغذاء من أماكن قريبة منها، وبالأخص المدن التي ليس لها ظهير زراعي. ورغم مجهودات الدولة في توفير

أراضي للاستصلاح للشباب، إلا أن عدم اكتمال البنية التحتية المطلوبة لعمليات الزراعة والاستصلاح ومحدودية مياه الري أدى إلى عدم قدرة العديد من البرامج التي أعدتها الدولة من تحقيق أهدافها المأمولة.

٦.١٣ عدم تحديث الخرائط المساحية لأراضي الامتدادات العمرانية: تم تدوين معظم الأراضي المخططة للامتداد العمراني هي أراضي زراعية بالخرائط المساحية عام ١٩٣٣. ولم يتم تحديث الكثير منها ولذلك تفقد الدقة. وقد ترتب على ذلك ضرورة إعادة عمليات المسح والرفع العمراني لتحديد حدود قطع الأراضي والتعرف على الحدود والملاحم الطبيعية لمناطق الامتداد وفض المنازعات التي قد تنشأ بين الملاك لتداخل حدود الملكيات في بعض الأحيان. وقد ترتب على ذلك استغراق فترات زمنية طويلة لتدقيق الوضع الراهن وزيادة تكلفة الرفع المساحي لمناطق الامتداد مما أدى إلى اتجاه الغالبية من ملاك الأراضي إلى البناء من دون التقيد بالاشتراطات الواردة في المخططات الاستراتيجية والتفصيلية وعدم إصدار شهادة الصلاحية للبناء والتي تقوم بإعطائها الوحدات المحلية المختصة.

٧.١٣ ضعف الكوادر الفنية على المستوى المحلي: رغم مجهودات الوزارات المختلفة والوحدات المحلية للارتقاء بكفاءة العاملين في الوحدات المحلية، إلا أن ضعف الكوادر الفنية على المستوى المحلي مازال يعتبر من أهم التحديات. ويرجع ذلك لضعف المهارات التكنولوجية للعاملين بالوحدات المحلية ونقص البنية الأساسية التكنولوجية من معدات وتطبيقات بكل وحدة محلية وضعف منظومة المتابعة والتقييم ووجود نظام فعال للحوافز.

الدروس المستفادة في مجال الأراضي والتخطيط:

٨.١٣ أهمية التحول من نهج التخطيط الشامل إلى التخطيط التأشيري: حيث تشير التجربة المصرية إلى التحديات التي تصاحب تبني النهج الشامل والقائم على خطة مركزية موضوعة بشكل مفصل. ويرجع ذلك إلى أن المنهج الشامل لا يترك المجال للتكيف والاستجابة مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية على الصعيدين العالمي والإقليمي. كذلك لا يسمح التخطيط الشامل للوحدات المحلية بالمرونة والحرية للتخطيط بما يتناسب مع الظروف المحلية. ومن ثم يجب التحول نحو التخطيط التأشيري والذي يكون أكثر مرونة وقدرة دمج شركاء التنمية من القطاع العام والتعاوني والخاص في العملية التخطيطية. وتقوم الحكومة المركزية من خلال هذا المنهج بوضع السياسات العامة للدولة وتحديد مجموعة مرنة من المبادئ التوجيهية للتخطيط على المستوى المحلي، وكذلك تقوم الحكومة بتوفير بيئة مناسبة تمكن شركاء التنمية من الالتزام بأدوارهم المتفق عليها.

٩.١٣ أهمية التطوير المستمر لرؤية واستراتيجية الدولة في التنمية، وذلك من خلال: (١) تسجيل التجارب والمحاولات السابقة بإيجابياتها وسلبياتها والتي كانت تهدف لإعداد رؤية قومية للتنمية. (٢) الاستفادة من مؤسسات الدولة البحثية والمعلوماتية لحصر التحديات التي تواجهها الدولة على المدى

القريب والمتوسط والبعيد، وإعداد تصورات أولية للتعامل مع تلك التحديات. ٣) أهمية الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية عند القيام بإصلاحات تشريعية وتطوير مؤسسي.

١٠.١٣ أهمية إصلاح المنظومة التشريعية والمؤسسية المعنية بالمجتمعات العمرانية الجديدة، وذلك من خلال إصدار تشريعات تحدد العلاقة بين المجالس المحلية وهيئات المجتمعات العمرانية وأجهزة المدن المسؤولة عن تنمية المدن. هذا بجانب ضرورة رفع كفاءة والارتقاء بأداء أجهزة الدولة التنفيذية المنوط بها توفير خدمات البنية الأساسية من إسكان وتعليم وصحة وتموين.

١١.١٣ ارتباط إصلاح منظومة التخطيط والتنمية العمرانية بعملية الإصلاح الديمقراطي، حيث أن أحد أهم دعائم التخطيط هو إعطاء مساحة واسعة لإشراك المواطنين وشركاء التنمية من المجتمع المدني والقطاع الخاص حول المواد الدستورية الواجب تعديلها والتشريعات الواجب إصدارها لإصلاح منظومة التخطيط العمرانية.

١٢.١٣ أهمية وجود مخططات استراتيجية على المستويين القومي والإقليمي لتوضيح الرؤية والأهداف المعنية بالتنمية العمرانية وتوضيح السياسات والتوجهات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند إعداد خطط المدن والتجمعات الحضرية الأخرى. ويجب دمج شركاء التنمية من المجتمع المدني والقطاع الخاص في عمليات التخطيط والمتابعة والتنفيذ والتقييم للمخططات الاستراتيجية والتفصيلية.

١٣.١٣ ضرورة دعم الترابط والتكامل بين القطاعات المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمكانية، وذلك لتحقيق الكفاءة في: ١) التنسيق والتكامل بين أدوار الأطراف ذات الصلة في المراحل المختلفة لعملية التخطيط. ٢) توضيح العلاقة بين التخطيط المكاني والتخطيط القطاعي والتخطيط لاستخدام أراضي الدولة. ٣) توضيح الفرق في المحتوى والمضمون للخطط طويلة الأجل ومتوسطة الأجل والسنوية. ٤) توضيح العلاقة بين التخطيط على المستوى القومي والإقليمي والمحلي. ٤) توضيح كيفية الربط بين التخطيط على المستويات المختلفة ومراحل إعداد الموازنة العامة للدولة وموازنة الوحدات المحلية.

١٤.١٣ أهمية مراجعة السياسات والتشريعات التي تحظر التعدي على الأراضي الزراعية خارج الأحوزة العمرانية للقرى والمدن سواء بالتجريف أو التبوير أو البناء أو تركها دون زراعة، وكذلك أهمية أن تشمل هذه السياسات والتشريعات الجديدة على آليات متناسبة مع الواقع والخصوصية المصرية وتوزيع واضح لأدوار الجهات ذات الصلة على المستويات المختلفة في تنفيذ ومتابعة هذه الآليات.

١٥.١٣ أهمية التوسع في إنشاء شبكات مترو الأنفاق والترام السريع، وذلك لكونها من أنظمة النقل الجماعي التي تساعد على تخفيف التكدس والازدحام والحد من التلوث والضوضاء، بجانب دورها في ربط المدن الرئيسية بالتجمعات العمرانية الجديدة.

١٦.١٣ أهمية دعم مبادرات المجتمع المدني في الترويج لاستخدام الدراجات باعتبارها وسيلة مواصلات نظيفة وغير ملوثة للبيئة ولقدرتها على حل مشكلة الازدحام بالمدن المصرية. كذلك أهمية أن تقوم المدن بإنشاء حارات مخصصة وأماكن لانتظار الدراجات، هذا بجانب القيام بحملات توعية قومية بأهمية استخدام الدراجات.

١٧.١٣ أهمية دعم مبادرات المجتمع المدني التي تهدف إلى زراعة أسطح المباني والأراضي الزراعية الفضاء داخل المدن، وذلك لتأهيل الأسر خاصة الفقيرة من زراعة مسطحات صغيرة من الأرض كنوع من المشروعات الصغيرة غير المكلفة، والتي بجانب ما توفره من غذاء للأسرة، يمكن أن تساعد في زيادة الدخل عن طريق بيع المنتجات الزراعية.

III. التغيرات المناخية والتحضر

III. التغيرات المناخية والتحضر

يهدف هذا الجزء من التقرير لمناقشة الجهود المبذولة لمواجهة التغيرات المناخية والتصدي للكوارث الطبيعية والحد من الاحتقان المروري والتعامل مع قضية تلوث الهواء في المناطق الحضرية. ويتضمن أيضاً الوضع الحالي بالنسبة لهذه الموضوعات وأهم التحديات التي تواجهها الدولة في التعامل مع هذه القضايا وأخيراً التوصيات التي يتعين تضمينها في البرنامج المستقبلي للهيايات ٣.

١٥. مواجهة التغير المناخي

١.١٥ حجم ومعدلات انبعاثات غازات الدفيئة: بدأ تقييم انبعاثات غازات الدفيئة في مصر بوضع عام ٢٠٠٠ كأساس للتقييم وفقاً لما ورد بالبلاغ الوطني الثاني لمصر (جهاز شئون البيئة، ٢٠١٠). وكشف هذا التقرير أن إجمالي الانبعاثات في مصر عام ٢٠٠٠ كانت حوالي ١٩٣ مقارنة بنحو ١١٧ مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام ١٩٩٠، وهو ما يمثل متوسط زيادة قدرها ٥.١٪ سنوياً. ويقدر مجموع انبعاثات غازات الدفيئة في عام ٢٠٠٨ بما يقرب من ٢٨٨ وفي عام ٢٠١٠ بحوالي ٣١٨ مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون انبعاثات غازات الدفيئة.

٢.١٥ ويعد قطاع الطاقة المساهم الرئيسي في انبعاثات الغازات الدفيئة في مصر، يليها قطاع الزراعة والصناعة ثم قطاع النفايات. ولا يزال نصيب مصر من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم لا يمثل أي تأثير مقارنة بالنسب العالمية. وبالرغم أن انبعاثات مصر من غازات الاحتباس الحراري المسببة للتغيرات المناخية لا تمثل سوى ٠.٥٧٪ من إجمالي انبعاثات العالم إلا أن مصر تعتبر من أكثر دول العالم تضرراً من آثار التغيرات المناخية.

٣.١٥ خطط التكيف: قامت مصر بالعديد من الجهود في مجال التكيف مع التغيرات المناخية نظراً لأنها من أكثر الدول تأثراً بالتغيرات المناخية وتتمثل هذه الجهود فيما يلي:

- إصدار الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية (صدرت عن مركز معلومات مجلس الوزراء ٢٠١١).
- إصدار استراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠ لوزارة الزراعة وتتضمن بعض أساليب التكيف الزراعي مع التغيرات المناخية.
- إصدار استراتيجية الموارد المائية والري ٢٠٥٠ وتشمل سناريوهات الموارد المائية وعلاقتها بالتغيرات المناخية.
- جاري إصدار الاستراتيجية الخاصة بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
- تنفيذ بعض المشروعات في مجال التكيف مع التغيرات المناخية.

٤.١٥ إجراءات التخفيف وبروتوكول كيوتو وآلية التنمية النظيفة: بلغ عدد مشروعات التنمية النظيفة في الحافظة ١٠١ مشروع منها ١٧ مشروعاً تم تسجيلها في المجلس التنفيذي للاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية بالأمم المتحدة وعدد ٢٥ مشروعاً حصلت على الموافقة النهائية. وبذلك يصل إجمالي عدد المشروعات الموجودة بالحافظة المصرية ٤٢ مشروعاً بإجمالي استثمارات ٧٥٥ مليون دولار أمريكي. وتحقق تلك المشروعات انخفاضاً سنوياً في غازات الاحتباس الحراري ما يعادل نحو ١١ مليون طن ثاني أكسيد الكربون المكافئ.

٥.١٥ التغييرات المؤسسية:

- تعد مصر من أوائل الدول العربية التي تعاملت مع ظاهرة التغيرات المناخية، حيث وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية عام ١٩٩٢، وصدقت عليها عام ١٩٩٤.
- تم إنشاء إدارة مركزية داخل وزارة البيئة للعمل كمنسق وطني للاتفاقية الإطارية لتغير المناخ.
- تم إنشاء إدارات أو مراكز متخصصة في إدارة أنشطة تغير المناخ بالوزارات الأكثر تأثراً في تغير المناخ مثل وزارات الزراعة والموارد المائية والري والكهرباء والبتترول.
- تشكلت اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية بوزارة البيئة وأعيد تشكيلها بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٢ لسنة ٢٠٠٧.
- تشكلت اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة والتي تتضمن المجلس والمكتب المصري لآلية التنمية النظيفة برئاسة وزير الدولة لشئون البيئة لعام ٢٠٠٥.
- بناء القدرات الوطنية على مستوى الأفراد والمؤسسات في مجال إجراءات خفض الانبعاثات وموضوعات التخفيف والتكيف.

٦.١٥ موقف المفاوض المصري:

- عدم الانزلاق إلى ما يُسمّى بالالتزامات الطوعية. المؤيد من كافة الدول الصناعية -والذي يهدف إلى تقديم حوافز مالية وتكنولوجية للدول النامية التي تقبل بنظام الالتزامات الطوعية - خوفاً من تحوله إلى التزامات مفروضة في الوقت القريب -علماً بأن هذه الحوافز هي أصلاً موجودة ومن حق الدول النامية طبقاً للاتفاقية والبروتوكول.
- ضرورة وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها تجاه الدول النامية، وخاصة الأكثر تعرضاً لمخاطر التغيرات المناخية التكيف مع مردودات التغيرات المناخية والتخفيف والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

- استمرار مناقشة قضايا التغيرات المناخية في إطار اجتماعات ومفاوضات ومؤتمرات تغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية، وبروتوكول كيوتو، مع عدم تسييسها حتى لا يتم توجيهها ضد مصلحة الدول النامية.
- رفض أية التزامات إجبارية، حيث أنها لم تكن المتسببة في حدوث هذه الظاهرة.
- التأكيد على الالتزام بإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية خاصة مبدأ (٧) بشأن المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومبدأ (١٦) بشأن مسؤولية الملوث في تحمل تكلفة التلوث والتأكيد على الدول المتقدمة الوفاء بالتزاماتها لنقل التكنولوجيا والتمويل وبناء قدرات الدول النامية.
- مطالبة الدول والجهات المانحة أن تكون الموارد المالية المخصصة لمعالجة التغير المناخي جديدة وإضافية وكافية ومتوقعة ومستدامة، وأن تقدم على هيئة منح من خلال آليات وأدوات تمويل خلاقة.

٧.١٥ المعوقات والدروس المستفادة:

- البُعد المؤسسي:
 - ضعف التنسيق بين الجهات الإدارية المعنية بأنشطة التغيرات المناخية.
 - نقص في الكوادر المتخصصة بالإدارة المركزية للتغيرات المناخية بوزارة البيئة.
 - عدم وجود إدارات متخصصة لتغير المناخ في الكثير من الهيئات.
 - نقص التوعية والتدريب لدى العاملين في مجالات التفاوض على الموضوعات المرتبطة بتغير المناخ، ووضع خطط التكيف مع التغيرات المناخية، وطرق حصر غازات الاحتباس الحراري من المصادر المختلفة، ومراجعة التقارير العلمية، ونقل التكنولوجيا وتطبيق آليات التنمية النظيفة.
 - عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بأنشطة التغيرات المناخية والأبحاث والدراسات التي أجريت في هذا المجال، وعدم وجود شبكة لرصد البيانات الخاصة بتغير المناخ.

٨.١٥ التحديات المستقبلية:

- ٨.١.٥ التحدي السكاني: تتفق جميع التقارير الوطنية والدولية على أن هناك علاقة قوية بين تغير المناخ والكثافة السكانية من حيث التأثير بارتفاع درجات الحرارة والتأثر بالموجات الحرارية وكذلك التأثير بنقص الغذاء الناتج عن التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية وهو ما يسمى بمشكلة الأمن الغذائي وفيما يلي التقديرات بالخسائر والأضرار التي يمكن أن تحدث في مصر نتيجة التغيرات المناخية:

جدول رقم (٣-١) تقديرات الخسائر والأضرار نتيجة التغيرات المناخية

م	القطاع	الخسائر المتوقعة عام ٢٠٣٠ (بالمليار جنيه)	الخسائر المتوقعة عام ٢٠٦٠ (بالمليار جنيه)
١	الزراعة	٢٥	١١٢
٢	السياحة	١٩	٨٥
٣	الممتلكات الساحلية	١	٧
٤	الإجهاد الحراري	٣	١٤
٥	تلوث الهواء	٦	١٤
	الإجمالي	٤٩	٢٣٢

المصدر: جهاز شئون البيئة، برنامج إدارة مخاطر تغيّر المناخ في مصر، ٢٠١٣.

٢.٨.١٥ **تحدي الطاقة:** تواجه مصر مشكلة عامة من حيث نقص موارد الطاقة نظراً للزيادة المستمرة في معدلات الاستهلاك مع ثبات أو انخفاض الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي والبتروöl. وعلى ذلك يجب وضع وتنفيذ السياسات التي تحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية بها أخذاً في الاعتبار:

- الالتزام بسياسات الحكومة المصرية بشأن حماية البيئة باعتبارها إحدى عناصر الأمن القومي وتأمين حقوق الأجيال القادمة في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- خفض استخدام الوقود الأحفوري الذي يؤدي إلى زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهذا يتعارض مع سياسات الدولة المعنية وهي التنمية الاقتصادية الأقل اعتماداً على الكربون واستخدام تكنولوجيات الإنتاج الأنظف.

وهنا يجب الاعتماد على:

- ترشيد وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة في كافة القطاعات والأنشطة وأهمها قطاع الصناعة والمنازل والمباني الحكومية والتجارية.
- الاستفادة من مصادر الطاقة الطبيعية الهائلة في مصر والتي تشمل الرياح والطاقة الشمسية، مع التحسين الكبير والمستمر في اقتصاديات الاستثمار في هذه المجالات.
- تعظيم الاستفادة من الكتلة الحيوية والمخلفات من كافة الأنشطة.

- استخدام المخلفات كبدايل للوقود من خلال تطوير منظومة إدارة المخلفات المنزلية والزراعية لتوفير بدائل الوقود لصناعة الأسمنت بالكميات والنوعيات المناسبة بما يسمح باستخدام هذه البدائل في جميع المصانع بنسبة لا تقل عن ٢٠٪.
- تشجيع مشروعات التنمية الاقتصادية الخضراء الأقل اعتماداً على الكربون.
- تنفيذ برنامج إدارة المخلفات الصلبة بالتعاون مع الحكومة الألمانية وبالشراكة مع وزارة التنمية المحلية وكافة جهات المجتمع المدني.

٩.١٥ الفحم والطاقة في مصر:

- تتجه مصر بقوة نحو استيراد الفحم، ودمجه في مزيج الطاقة، لعلاج الأزمة الحادة للطاقة التي تشهدها البلاد حالياً.
- وقد أجازت الحكومة المصرية استخدام الفحم في منظومة الطاقة، شريطة الالتزام بالمعايير الأوروبية الأكثر صرامة، والالتزام بمعايير منظمة الصحة العالمية، وفرض ضريبة على استخدام الفحم في مصانع الأسمنت.
- تقوم وزارة البيئة حالياً بإعداد ضوابط الاستخدام الآمن بيئياً للفحم في صناعة الأسمنت، وذلك في ضوء التوصيات التي وردت من الوزارات المختلفة كالصحة والداخلية والكهرباء وبعض مصانع الأسمنت لإصدارها في صورتها النهائية.
- تقوم وزارة الكهرباء بإعداد المنظور الاستراتيجي لخريطة الطاقة في مصر بحلول عام ٢٠٣٠، بحيث يتم تحديد كافة أنواع الطاقة المستخدمة، سواء كانت الأحفورية أو النووية أو طاقة الشمس والرياح في ظل دعم برامج الطاقة الجديدة والمتجددة حتى تصل بمعدلات الطاقة الجديدة إلى أكثر من ٤٠٪ بحلول ٢٠٣٠.

١٠.١٥ المعوقات والدروس المستفادة: هناك العديد من المعوقات التي تواجه جهود مواجهة آثار

التغيرات المناخية منها:

- غياب آلية فعالة للتنسيق تضم كافة الأطراف المعنية صاحبة المصلحة، وتضمن تطبيق أفضل الممارسات والدروس المستفادة.
- ضعف مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- ضرورة إعداد استراتيجية قومية للتنمية المستدامة تحدد فيها الأدوار والمسؤوليات بوضوح حتى يمكن ضمان تحقيق التوازن بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتجدر الإشارة إلى

قيام وزارة التخطيط في الوقت الراهن بإعداد "استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠" والتي من المتوقع الانتهاء من إعدادها خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥.

- عدم إدماج البُعد البيئي بصفة عامة وأبعاد التغيرات المناخية بصفة خاصة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- عدم وجود استراتيجية قومية للتخفيف والتكيف.
- عدم وجود برنامج متكامل لتمويل الكربون في إطار الاقتصاد منخفض الكربون.
- جمود الأطر التشريعية والإدارية وضعف الأطر التمويلية.
- عدم الاستغلال الأمثل لإمكانات البحث العلمي والتكنولوجيا.
- عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بأنشطة التغيرات المناخية والأبحاث والدراسات التي أجريت في هذا المجال.
- عدم وجود شبكة لرصد البيانات الخاصة بتغير المناخ.
- عدم وضع آلية تسمح بتطبيق الأفكار الخلاقة والمبتكرة في هذا المجال.
- نقص في التوعية والتدريب لدى العاملين في هذا المجال.

١٦. الكوارث والحد منها:

١٦.١ قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء بإنشاء "قطاع إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها" ليتولى مهام الأمانة الفنية لكل من اللجنتين "القومية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها" و"الاستشارية"، والاضطلاع بمسؤولية متابعة تنفيذ البرامج والخطط الوطنية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها. ويلعب هذا القطاع دوراً هاماً في إعداد برامج التدريب المختلفة، ونشر الوعي الثقافي بإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وتقديم الدعم الفني لقطاعات الدولة المختلفة لتمكينها من إعداد البرامج والخطط الخاصة بالاستعداد والتصدي للأزمات والكوارث والحد من أخطارها. لذا وفي إطار "نشر الوعي الثقافي بإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، وتقديم الدعم الفني لقطاعات الدولة المختلفة. قام قطاع إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها بإطلاق موقعاً إلكترونياً يستفيد منه أعضاء اللجنة القومية وأعضاء الهيئة العلمية الاستشارية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، والباحثين والدارسين في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها.

٢.١٦ السيول في مصر:

بلغت حصيلة السيول التي هطلت على أنحاء متفرقة من الجمهورية خلال مايو الماضي ٤.٦ مليار متر مكعب، وتتضمن المحافظات المضارة من السيول سيناء وأسيوط وسوهاج.

وقد قامت وزارة الموارد المائية والرى ممثلة في قطاع المياه الجوفية بتنفيذ العديد من الأعمال لتفادي الآثار السلبية الناتجة عن مخاطر السيول. وقد تضمنت هذه الأعمال صيانة سد الروافعة وتطهير حوض التخزين أمام السد وتهذيب وأرنكة جوانب وادي العريش بطول ٧ كم، وذلك بتكلفة إجمالية حوالي ٥٦ مليون جنيه. وتم إنشاء عدد ١٢٤ خزاناً وخندقاً أرضياً بمناطق وسط سيناء والساحل الشمالي وذلك لاستيعاب كافة تصرفات الأمطار والسيول بتلك المناطق والاستفادة منها في خدمة أغراض الشرب والزراعة بتكلفة قدرها نحو ٢٤ مليون جنيه. كما قامت الوزارة بإنشاء عدد ٤٤ سد إعاقة وحاجز وسواتر توجيه وكذلك بحيرة صناعية، وذلك بمناطق الحسنة ونخل بشمال سيناء ووادي وتير وشرم الشيخ وسانت كاترين بجنوب سيناء والصحراء الشرقية، وذلك للاستفادة من مياه السيول والأمطار في زراعة أراض جديدة وخدمة أغراض التوطين وتوفير احتياجات البدو بتكلفة إجمالية بلغت ١٣٥ مليون جنيه.

وفى ذات المجال تقوم محافظة البحر الأحمر بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية والرى بإنشاء ٣ سدود لحماية مدينة القصير من أخطار السيول بتكلفة تصل إلى ٢.٥ مليون جنيه حيث تتعرض مدينة القصير خلال موسم الأمطار إلى موجات من السيول تهدد الحياة، وتغلق الشوارع وتصيب الحياة بالشلل، وقامت المحافظة بالتنسيق مع وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية / قطاع المياه الجوفية لبحث تنفيذ مشروع السدود لحماية المدينة والاستفادة من مياه الأمطار والسيول لاستغلالها في زراعة الأشجار والنباتات العطرية في منطقة وادي النخيل، كما تم الاتفاق على إنشاء ٣ آبار للمياه الجوفية في منطقة النخيل غرب القصير لتعظيم الاستفادة من الأراضي الصالحة للزراعة في وادي النخيل.

٣.١٦ قضية الألغام:

تُفقد الألغام الحربية مصر جزء كبير من أراضيها في الصحراء الشرقية والغربية نتيجة للألغام المزروعة في هذه المناطق أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية. وتحتاج مصر إلى دعم في المجالات الفنية والمالية للكشف عنها وتطهير هذه المواقع التي تمثل إهداراً لمساحة كبيرة من الأراضي يمكن استغلالها في التنمية الزراعية أو الصناعية أو السكانية وغيرها. وفي منتصف التسعينات من القرن العشرين بلغ حجم الألغام القابلة للانفجار التي خلفتها الحرب العالمية الثانية في الأراضي المصرية ١٩.٧ مليون لغماً ودانة تنتشر في مساحة قدرها ٦٨٣ ألف فدان تمتد من غرب الإسكندرية حتى حدود ليبيا. ونجحت الجهود المصرية في تطهير ٩٣ ألف فدان في مدينة العلمين خلال الفترة ما بين ١٩٨٣ - ١٩٩٩ وإزالة

نحو ٣ مليون لغماً وجسماً قابلاً للانفجار وهذا يعني أن المتبقي يبلغ حوالي ٥٩٠ ألف فدان تحتوي على ملايين الألغام والأجسام القابلة للانفجار، ويوضح الجدول التالي نتائج إزالة الألغام حتى الآن.

جدول (٢-٣) نتائج إزالة الألغام

م	العدد	الأنشطة
١	٦٣٧٤٧	فدان تم تطهيرها في منطقة العلمين
٢	٧٥٨	ناجياً من حوادث الألغام
٣	٢٥٤	ناجياً من حوادث الألغام وتم تركيب أطراف صناعية وتعويضية لهم
٤	٢٥٠	عدد أفراد القوة التي خصصها سلاح المهندسين للعمل في الساحل الشمالي الغربي بالتعاون مع الأمانة التنفيذية للألغام
٥	٥١	سيدة تم إمدادها بمتطلبات بدء مشروع مدر للدخل خاص بها
٦	١٧	ناجياً من حوادث الألغام تم تزويدهم بكراسي متحركة
٧	٤	وثائق استراتيجية تم إصدارها خاصة بالدعوة وكسب التأييد وتعبئة الموارد ومساعدة الضحايا والتوعية بمخاطر الألغام
٨	٤	جمعيات أهلية ساهمت في تنفيذ برامج التوعية لمساعدة الضحايا لإقامة مشروعات مدرة للدخل
٩	٢	حملة توعية ضد الألغام

المصدر: وزارة التعاون الدولي، الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام وتنمية الساحل الشمالي الغربي، ٢٠١٤.

البعد المؤسسي لإزالة الألغام: تم تشكيل اللجنة القومية للإشراف على إزالة الألغام من الساحل الشمالي طبقاً لقرار السيد رئيس الوزراء رقم ٧٥٠ لسنة ٢٠٠٠، وأعيد تسميتها إلى "اللجنة القومية للإشراف على إزالة الألغام وتنمية الساحل الشمالي" عام ٢٠٠٢. كما تم إنشاء الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام وتنمية الساحل الشمالي الغربي في وزارة التعاون الدولي تعمل على التنسيق مع الجهات المعنية في مصر وخارجها ومن أنشطتها إزالة الألغام والتوعية بمخاطرها ومساعدة الضحايا والتوعية والإعلام عن إنجازات الأمانة وكسب التأييد.

يستهدف المخطط المستقبلي لخطة التنمية الساحل الشمالي بعد إزالة الألغام ما يلي:

١. إيجاد ٢ مليون فرصة عمل بحلول ٢٠٥٠ يتوفر منها ٧٥٠ ألف فرصة عمل بحلول عام ٢٠٣٢.

٢. إصلاح نصف مليون فدان للزراعة وإصلاح ٣.٥ مليون فدان أخرى تصلح للرعي وتنمية الثروة الحيوانية ومختلف الصناعات الزراعية.

٣. توفير أكثر من ٧٠ مليون متراً مكعباً من الثروات التعدينية.

٤. وجود احتياطات بترولية تقدر بنحو ١.٨ مليار برميل بترول ونحو ٨.٥ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

وتشمل الاحتياجات المالية لبرنامج إزالة الألغام خلال السنوات الثلاث القادمة ما يقرب من ١٢٠ مليون جنيه، يُخصّص منها ٦٥ مليون جنيه لشراء معدات للكشف عنها وتطهيرها و ٣٠ مليون جنيه لتغطية المصروفات الجارية لوحدة التطهير المقدمة من سلاح المهندسين، بالإضافة على ٢٠ مليون جنيه لمساعدة ضحايا الألغام، و ٥ مليون جنيه للتوعية بمخاطر الألغام.

٤.١٦ المعوقات والدروس المستفادة:

١.٤.١٦ البُعد المؤسسي: بالرغم من وجود قطاع للأزمات والكوارث في مركز معلومات مجلس الوزراء في مصر إلا أن معظم الوزارات والهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية وغير الحكومية لا يوجد بها إدارة متخصصة للأزمات والكوارث وإن وجدت في بعض الشركات تكون غير مفعلة ولم يتم تجربتها أو تنفيذها ولو لمرة واحدة. ومن هذا المنطلق، يجب إنشاء وحدات متخصصة لإدارة الكوارث والأزمات في جميع الجهات بها كواحد مدربة ومؤهلة لوضع الخطط والتنبؤ بالكارثة أو الأزمة وطرق مجابهتها، ويحتاج العاملون في إدارات الكوارث والأزمات إلى برامج بناء القدرات على إدارة الكوارث والأزمات تتضمن التوعية العامة وتدريب الأمان والتدريب الوظيفي الخاص والأمني العميق.

٢.٤.١٦ الاتصالات الداخلية والخارجية: تستخدم مجموعة متنوعة من وسائل الاتصال الداخلية والخارجية فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بإدارة الكارثة ويتم مراجعة عمليات الاتصال بصفة مستمرة من خلال عمليات مسح ومراجعات واستشارات، وتشمل الأهداف العامة لمجابهة الكارثة، والأدوار والمسؤوليات، والإجراءات التنفيذية، والسلامة من الأخطار وحالات الطوارئ.

• **السلوكيات:** يُعد الالتزام بالسلوكيات واللوائح أثناء حدوث الكارثة من العوامل المهمة حيث تقلل من النزاح والتدافع والالتزام بالمسارات المخططة للخروج أو التعامل مع الكارثة مما يقلل من الخسائر في الأرواح والممتلكات. ونحتاج إلى مزيد من البرامج لزيادة الوعي المجتمعي والمهني في هذا المجال.

٥.١٦ التحديات المستقبلية:

١.٥.١٦ الالتزام والالتزام:

• يجب الإلزام بالقوانين واللوائح والخطط الموضوعية لمجابهة الكوارث الطبيعية أو التي تنتج عن الأنشطة البشرية.

- يشمل الهدف من خطة مواجهة الكوارث التأكيد على سلامة المواطنين، والحفاظ على البيئة، وحماية المنشآت، واسترجاع الناتج، والإنقاذ طبقاً للأولويات.
- تعتمد كفاءة تطبيق خطة مواجهة الكوارث والطوارئ على التدريب المستمر على أسلوب تنفيذ الخطة وتداولها بين الإدارات المختلفة.
- إن تحضير خطة محكمة للطوارئ تعتبر من أهم إنجازات تقليل الخسائر.
- تتناول خطة الطوارئ الإجراء الذي يجب اتخاذه عند حدوث أي كارثة طبيعية أو نتيجة للتشغيل وذلك بالاستغلال الأمثل لجميع الإمكانيات المتاحة بالإضافة إلى الخدمات المتوفرة بالطرق وخاصة الخدمات الطبية أو الإسعاف والمطافئ، مما يؤدي إلى تقليل الخسارة في الأفراد والممتلكات وتدهور حالة البيئة وتعظيم التحكم في الوضع.

٢.٥.١٦ الموارد المتاحة: بالرغم من قيام وزارة الداخلية بتدعيم قطاع الحماية المدنية بأحدث الأجهزة والمعدات لمواجهة الحرائق والكوارث بتكلفة بلغت ٢٠٠ مليون جنيه، بالإضافة إلى الاطلاع المستمر من قبل القائمين عليها على أحدث الدراسات والأبحاث العلمية للوقوف على تطورات عمليات الحماية المدنية بدول العالم والاستفادة منها لتحقيق أفضل درجة من الأداء بهدف توفير أفضل خدمة للمواطن وتحقيق أفضل درجة من الأداء إلا أنه مازالت هناك الحاجة إلى المتطلبات التالية:

- توفير صناديق الاستجابة الطارئة في الموقع شاملة أدوات الحماية الشخصية.
- تعيين موظف مؤهل للطوارئ ليكون مسئولاً عن التعامل مع حالات وإجراءات الطوارئ أثناء ظروف العمل العادية أو خلال الحالات الطارئة.

٣.٥.١٦ متطلبات تنفيذ الخطة:

- تجميع معلومات عن الوضع الحالي والبرامج والسياسات والممارسات المعمول بها.
- تحديد العناصر البشرية والإدارية والتنظيمية ومسئولياتهم والمعدات والأماكن اللازمة لمواجهة الخطر وأنواع التدريب اللازم؛ مع وضع خرائط للموارد المتاحة في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث وتحديد لوسائل ومهمات الوقاية الفردية والجماعية والإنقاذ المطلوبة، ووضع خرائط ورسومات تفصيلية لمسارات ومسالك الهروب وخططاً لإخلاء في حالات الطوارئ، وتحديد لبرامج التوعية المطلوبة لتعريف العاملين بخطط الإخلاء في حالة حدوث طوارئ ودور كل منهم، وتحديد الجهات التنفيذية والمنشآت المعنية بتقديم المعاونة والخدمات لمواجهة حالات الطوارئ، وبرامج الصيانة الدورية لأجهزة ومعدات وإنشاءات العمل وسياسات الإحلال والتجديد.

١٧. الحد من الاحتقان المروري:

١.١٧ أصبح الاحتقان المروري في مصر قضية هامة تثير المشاكل على نحو متزايد ولهذا صممت أنظمة النقل للتخفيف من حدة هذه المشكلة بتوفير حلول قابلة للتطبيق. ويوجد حالياً بمصر أكثر من ٧.٤ مليون مركبة مسجلة، مقارنة بنحو ٦.٦ مليون مركبة عام ٢٠١٢.

٢.١٧ تتسبب أزمة المرور وتكدس الشوارع خاصة في القاهرة الكبرى إلى خسائر فادحة. وقد أصاب العطل المروري عدد من المحافظات وخاصة الإسكندرية التي أصبحت تضج من الازدحام المروري والتكدس السكاني. كما تعاني شوارع القاهرة من عدم وجود قدرة على استيعاب أعداد السيارات بالإضافة إلى الباعة الجائلين المنتشرين في الشوارع، والذين قد يصل عددهم إلى عشرات الآلاف. وتقدر الخسائر الاقتصادية الهائلة المترتبة على الازدحام المروري في فقدان حوالي ٨ مليارات دولار من الإنتاج وزيادة استهلاك الوقود.

٣.١٧ تداعيات الأزمة:

- تُعتبر وسائل النقل العام أحد أسباب الازدحام المروري لتدني كفاءتها وعدم صيانتها وعدم التزامها بالطرق المخصصة والسماح بركوبها من أي مكان مما يؤدي إلى إعاقة المرور.
- يعد سوء التخطيط وغياب الصيانة الدورية للطرق وعدم الالتزام بالقانون من المواطنين الأسباب الجوهرية في نشوب أزمة المرور وتزايد معدلات حوادث الطرق.
- لا تخضع معظم المطبات الموجودة في الشوارع للمواصفات الموجودة في الكود المصري للطرق من ناحية الأبعاد وطريقة الإنشاء وأماكن تواجدها.
- عدم مراعاة ضوابط الجودة أثناء إنشاء الطريق وتدهور نوعية المواد المستخدمة في إنشاء الطرق وعدم خضوعها في كثير من المشروعات لضوابط الجودة طبقاً لمواصفات الهيئة العامة للطرق والكباري والكود المصري.
- أن من أسباب حوادث الطرق الوقوف المفاجئ عند المطبات الصناعية غير المطابقة للمواصفات إضافة إلى ذلك عدم وضوح الرؤية على بعض أجزاء الطريق وخصوصاً في المناطق الواعرة.

٤.١٧ تشمل الجهود المبذولة من الجهات الحكومية الانتهاء من أعمال الخط الثالث والرابع لمترو الأنفاق خلال الأعوام القليلة القادمة ووضع خطة سليمة لمحطات المترو والنقل الجماعي لتحقيق السيولة المرورية. كما وضعت وزارة الدولة لشئون البيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية عدة برامج تستهدف خفض عوادم السيارات من أهمها تطبيق برنامج فحص عوادم المركبات بوحدات المرور وعلى الطريق وأسطول

أتوبيسات هيئة النقل العام. وتتبنى الوزارة برنامج للتوسع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود في السيارات. كما استهدف المشروع القومي لاستبدال سيارات التاكسي القديمة المساهمة في مواجهة الأزمة المرورية. كما تم تطوير شبكة رصد نوعية الهواء ونظام الإنذار المبكر.

١٨. تلوث الهواء

١.١٨ نوعية الهواء: زادت بعض ملوثات الهواء بالقاهرة عن المعدلات الصحية وتكرر الظواهر الجوية المؤثرة على نوعية الهواء وهو ما يعرف بمصر بظاهرة السحابة السوداء (الضباب الدخاني) وهي الظاهرة المصاحبة لعمليات حرق المخلفات الزراعية والبلدية، بالإضافة إلى عوادم السيارات والصناعة. وطبقاً لإرشادات وكالات حماية البيئة العالمية ومنظمة الصحة العالمية، فقد تم التركيز على ست ملوثات رئيسية يتقرر بناءً على مستوياتها في الهواء مستوى التلوث العام وبالتالي نوعية الهواء. وتضم الملوثات الأولية الرئيسية الناتجة عن الأنشطة المختلفة غازات ثاني أكسيد الكبريت، ثاني أكسيد النيتروجين، أول أكسيد الكربون والأوزون والجسيمات العالقة المستنشقة، والرصاص.

٢.١٨ أهم مؤشرات نوعية الهواء المحيط لعام ٢٠١٢:

- جاءت نتائج المتوسطات لتركيزات غاز ثاني أكسيد الكبريت وغاز ثاني أكسيد النيتروجين خلال عام ٢٠١٢ في حدود القانون كمتوسط سنوي على مستوى المناطق الحضرية والمناطق الصناعية.

- جاءت متوسطات التركيزات للجسيمات الصلبة أقل من ١٠ ميكرومتر PM_{10} خلال عام ٢٠١٢ أعلى من الحدود المسموح بها قانوناً كمتوسط سنوي بنسبة بلغت ١٢٠٪ تقريباً بالمناطق الحضرية، وتجاوز المتوسط السنوي على مستوى المناطق الصناعية بنسبة تقارب ٢١١٪ من حدود القانون ويعتبر من ملوثات الهواء التي لم يتم السيطرة والحد منها للوصول الي المعيار المسموح به قانوناً وإن كان أقل من مستوي عام ١٩٩٩ (العام المرجعي).

- جاءت متوسطات التركيزات للجسيمات الصلبة أقل من ٢.٥ ميكرومتر $PM_{2.5}$ خلال عام ٢٠١٢ أعلى من الحدود المسموح بها كمتوسط سنوي بنسبة تجاوز ٨٨٪ بالمناطق الحضرية بالشبكة.

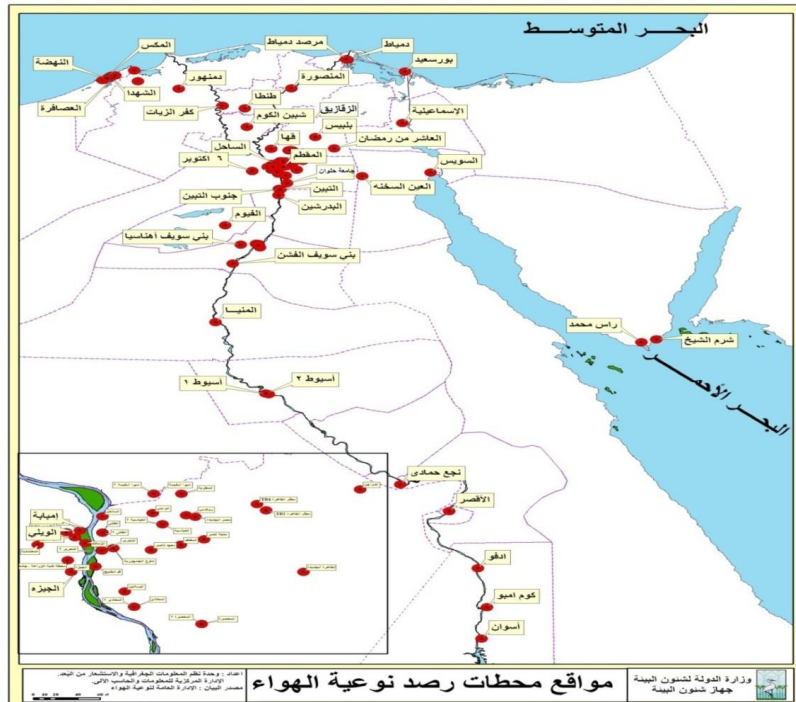
- جاءت متوسطات التركيزات للرصاص خلال عام ٢٠١٢ أقل من الحدود المسموح به قانوناً كمتوسط سنوي بالمناطق الحضرية، كما لم تتجاوز متوسطات التركيزات بالمناطق الصناعية الحدود المسموح بها قانوناً كمتوسط سنوي.

٣.١٨ تتم عملية رصد الملوثات من خلال أجهزة آلية تعمل بصورة لحظية على مدار اليوم حيث تقوم الأجهزة برصد التركيزات لحظياً، ثم إجراء المتوسطات الحسابية كمتوسط ساعة للتركيزات المرصودة، أو

أجهزة تجميع العينات على فلاتر، ومن ثم تحليل تلك العينات في المعامل الكيميائية المتخصصة وذلك لتحديد نسب التركيزات.

وبين الشكل أماكن توزيع ٤٢ محطة رصد لحظي و ٤٥ محطة جمع عينات تحتوي على ٢٠ محطة لجمع عينات الرصاص بالقاهرة الكبرى.

أماكن توزيع محطات رصد نوعية الهواء بالجمهورية



المصدر: جهاز شئون البيئة - قطاع نوعية البيئة.

٤.١٨ **نوعية الهواء والتغيرات المناخية:** يوجد تفاعل بين ملوثات الهواء وتغير المناخ وقد ركزت الأدلة العلمية على العلاقة بين غازات الاحتباس الحراري وارتفاع درجات الحرارة، ويؤثر المناخ على حالة الغلاف الجوي، وهذا بدوره له تأثير على تكوين وتدفق ملوثات الهواء. ولذا، فإن هناك قلق من أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة الأمراض والوفيات المرتبطة بتلوث الهواء. فمن الصعب التنبؤ كيف ستتأثر نوعية الهواء من جراء تغير المناخ في المستقبل. كما تساعد إجراءات التخفيف من تغير المناخ في الحد من تلوث الهواء، وفي المقابل تساعد تدابير التكيف المتخذة لتوفير الهواء النقي على خفض انبعاثات غازات الدفيئة والتي تؤدي بدورها إلى تخفيضات في ظاهرة الاحتباس الحراري.

٥.١٨ **الضوضاء:** تقوم وزارة الدولة لشئون البيئة بالتوسع في رصد مستويات الضوضاء في المناطق المختلفة لمحافظة القاهرة الكبرى بهدف تقييم الوضع الحالي وإعداد الخطط التي تساعد الجهات المعنية على خفض مستويات الضوضاء التي يعاني منها المواطنين. وقد تم الرصد بالمناطق ذات الأنشطة

المختلفة ومقارنتها بنتائج العام السابق ٢٠١١ بهدف الوقوف على مدى فاعلية الإجراءات المتخذة للحد من الضوضاء في المناطق التي تم الرصد بها، ويتضح من هذه المقارنة ما يلي:

- انخفاض مستويات الضوضاء في موقع المحطة الكائن بمدرسة صقر قريش بطريق الأوتوستراد في كل من فترتي النهار والليل بمقدار يصل إلى ٧ ديسيبل، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض حركة المركبات الثقيلة على هذا الطريق بعد اتجاهها إلى طريق الكورنيش مخالفاً لقواعد السير مما يؤدي لانخفاض مستويات الضوضاء البيئية بطريق الأوتوستراد، ويزيد في الوقت ذاته من مستويات الضوضاء بطريق الكورنيش.
- ارتفاع مستويات الضوضاء في معظم مواقع الرصد بمحافظة القاهرة الكبرى بالمناطق الصناعية والمناطق التجارية والإدارية والمناطق الواقعة على طرق رئيسية أو فرعية عن الحدود والمعايير الواردة باللائحة التنفيذية لقانون البيئة رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩.
- عدم وجود تغيير ملحوظ في مستويات الضوضاء لفترتي اليوم (النهار والمساء) في معظم المناطق خلال عام ٢٠١٢ بسبب عدم تفعيل خطة مكافحة الضوضاء بسبب الظروف التي مرت بها مصر مؤخراً.

.IV الحوكمة والتشريع الحضري: قضايا وتحديات من أجل أجندة حضرية جديدة

IV. الحوكمة والتشريع الحضري: قضايا وتحديات من أجل أجندة حضرية جديدة

يركز هذا الجزء من التقرير على استعراض الجهود المبذولة لإرساء قواعد الحوكمة وتطوير الإطار التشريعي الحضري، وللتحول نحو تطبيق اللامركزية، وتحسين المشاركة وحقوق الإنسان في التنمية الحضرية، وتعزيز السلامة والأمان الحضري، وتطوير الدمج الاجتماعي والعدالة. ويخلص إلى مجموعة من التحديات التي يتعين التصدي لها من خلال بعض الإجراءات المقترحة.

٢١. تحسين التشريع الحضري

١.٢١ تضمّن دستور ٢٠١٣ على مجموعة من المبادئ لتحسين التشريع الحضري كان من أهمها: (١) التزام الدولة بضمان تشريعات حضرية تتحاز اجتماعياً للفئات الأفقر وذلك عبر التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سُبُل التكافل الاجتماعي ووضع خطة وطنية للإسكان. (٢) التزام الدولة بالشفافية وحق توفير المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية. (٣) التزام الدولة بدعم تحقيق اللامركزية ودعم سلطات الوحدات المحلية في عمليات اتخاذ القرار. كما ألزم الدستور المشرع بإعداد مجموعة من القوانين المكملة للدستور يأتي في مقدمتها قانون الإدارة المحلية.

٢.٢١ حصر التشريعات المنظمة للعمران في قانون موحد للبناء: كما سبقت الإشارة، صدر قانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ الذي جمع كل التشريعات المنظمة للعمران متضمناً مجالات التخطيط العمراني والتنسيق الحضري وتنظيم أعمال البناء والحفاظ على الثروة العقارية، حيث كانت هذه المجالات تنظمها قبل ذلك تشريعات خاصة بها. وقد قام القانون بتوضيح شكل العلاقات بين الجهات المختلفة المنوط بها إدارة العمران. كما تقوم لجنة متخصصة في وزارة الإسكان بمراجعة آليات تطبيق القانون بهدف حل المشاكل وتذليل العقبات وتطوير آليات تطبيقه. وقد تم تشكيل ٣ مجموعات عمل فرعية، الأولى لمراجعة باب التخطيط العمراني بالهيئة العامة للتخطيط العمراني، والثانية لمراجعة باب تنظيم أعمال البناء بقطاع الإسكان، والثالثة لمراجعة باب الحفاظ على الثروة العقارية بقطاع الإسكان. ورصدت اللجنة أهم النقاط الواجب تعديلها في القانون: (١) إعادة تقييم دور المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية في ظل عدم انعقاده دورياً، (٢) إمكانية إضافة مادة تكفل إجراءات تغيير استخدامات المباني، (٣) وضع آلية لاستخراج التراخيص للأراضي المخالفة التي تم تقسيمها وبيعها دون مشروع تقسيم معتمد.

٣.٢١ إنشاء المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة وإصدار مشروع قانون الأراضي: تم إنشاء المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة وفقاً لقرار رئيس الجمهوري رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١. وتتمثل أهمية إنشاء المركز في ضمان الإدارة الأمثل للأراضي خارج الزمام والتنسيق بين الوزارات بشأن حصر أراضي الدولة خارج الزمام وتحديد قواعد تسعيرها، ونظام بيعها، وجمع حصيلتها.

كذلك يختص المركز بإعداد خرائط لاستخدامات أراضي الدولة خارج الزمام لكل الأغراض ومنح كل وزارة خرائط الأراضي المخصصة لاستخدامات أنشطتها.

٤.٢١ اعداد مشروع قانون للتخطيط الموحد: أولت الحكومة اهتماماً كبيراً لتطوير الإطار التشريعي الحاكم للتخطيط بعد ثورة ٢٥ يناير، فقد كلف المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية وزير التخطيط بإعداد استراتيجية لإصلاح منظومة التخطيط. وفي هذا السياق قامت وزارة التخطيط ومعهد التخطيط القومي بعقد عدد من المؤتمرات وورش العمل خلصت إلى ضرورة إعداد مشروع قانون موحد للتخطيط يختص بالآتي: (١) وضع المبادئ التي يجب الأخذ بها عند إعداد الخطط على المستويات المختلفة. (٢) تنسيق التكامل بين أدوار الأطراف ذات الصلة في المراحل المختلفة لعملية التخطيط. (٣) توضيح العلاقة بين التخطيط المكاني والتخطيط القطاعي والتخطيط لاستخدام أراضي الدولة. (٤) توضيح الفرق في المحتوى والمضمون للخطط طويلة الأجل ومتوسطة الأجل والسنوية. (٥) توضيح العلاقة بين التخطيط على المستوى القومي والإقليمي والمحلي. (٦) إقرار الخدمات والمرافق والمشروعات الاستثمارية التي سوف ينقل اتخاذ القرار التخطيطي لها إلى المستويات المختلفة. (٧) توضيح كيفية الربط بين التخطيط على المستويات المختلفة ومراحل إعداد الموازنة العامة للدولة وموازنة الوحدات المحلية. (٨) إقرار الآليات التي يمكن أن يتخذها المستوى المركزي لضمان اتساق الخطط الإقليمية أو المحلية مع السياسة العامة للدولة. (٩) إقرار آليات المساءلة والمتابعة والتقييم وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في المراحل المختلفة للتخطيط على المستويات المختلفة. وقد قام وزير التخطيط بتشكيل لجنة من الخبراء والمتخصصين في المجال لإعداد مشروع قانون يتم عرضه على مجلس النواب فور انعقاده.

٥.٢١ إعداد تشريعات جديدة لحماية الأراضي من التعدي: أعدت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بالاشتراك مع وزارة التنمية المحلية ووزارة الاسكان، مشروع قانون لحماية الأراضي الزراعية. ويهدف القانون إلى تغليظ عقوبات التعدي على الأراضي الزراعية سواء بالتجريف أو التبوير أو البناء أو تركها دون زراعة. ويحظى مشروع القانون على الجهات الحكومية إمداد المباني المتعدية على الأراضي الزراعية بالمرافق بأي صورة من الصور.

٦.٢١ القانون الجديد للإدارة المحلية: شكّلت وزارة التنمية المحلية لجنة لإعداد مشروع قانون جديد للتنمية المحلية بدل من قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩. ويمنح مشروع القانون الجديد مزيداً من الصلاحيات للمجالس المحلية المنتخبة والرقابة على الموازنات الخاصة بالوحدات المحلية، وكذلك تعديل شروط انتخاب أعضائها من حيث العدد وسن الترشح، بالإضافة إلى تعزيز دور المرأة والشباب في التنمية المحلية وإيجاد فرص عمل وتوفير بيئة ملائمة للاستفادة من طاقات الشباب. ويهدف القانون إلى التوجه نحو اللامركزية ومنح صلاحيات وسلطات أكبر للمحافظين ورؤساء الوحدات المحلية بحيث تقوم الوحدات المحلية في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة بإنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة

في دائرتها كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها.

٧.٢١ إنشاء وزارة الدولة للتطوير الحضري والعشوائيات: في إطار توجّه الدولة لمزيد من الاهتمام بتطوير المناطق العشوائية صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٠١٤ بشأن إنشاء وزارة الدولة للتطوير الحضري والعشوائيات لتحقيق حياة آمنة بيئياً وصحياً للمواطن المصري. كما شمل الهدف من إنشاء هذه الوزارة تحسين مستوى المعيشة للفئات الفقيرة والمهمشة بالدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإيجاد حلول عملية لإعادة الوجه الحضاري والجمالي لمصر من خلال تطوير المناطق العشوائية والتي تشمل المناطق غير الآمنة والمناطق غير المخططة والأسواق العشوائية. وتتضمن مهام الوزارة الجديدة بناء منظومة قوية لإدارة المخلفات البلدية ومخلفات مواد الهدم والبناء. والعمل على بناء جسور الثقة مع قاطني المناطق العشوائية والعمل على دمجهم ضمن المجتمع وإشراكهم في عمليات التطوير.

٢.٢. اللامركزية وتدعيم السلطات المحلية:

١.٢٢ تدعيم اللامركزية من خلال دستور ٢٠١٣: نص دستور ٢٠١٢ على التزام الدولة بدعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، وذلك عبر تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية، والنهوض بها، وتوفير ما تحتاجه الوحدات المحلية من معونة علمية، وفنية، وإدارية، ومالية. ووسع الدستور من صلاحيات المجالس المحلية، فخصها بمتابعة تنفيذ خطة التنمية، ومراقبة أوجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة على الأجهزة التنفيذية من خلال اقتراحات، وتوجيه أسئلة، وطلبات إحاطة، والاستجابات، وسحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية.

٢.٢٢ إعداد استراتيجية اللامركزية المالية: من خلال مشاركة وزارة المالية ووزارة التنمية المحلية في عام ٢٠٠٩ بإعداد اللامركزية المالية وتتضمن هذه الاستراتيجية إعطاء دور أكبر للمجالس الشعبية المحلية في التخطيط وإعداد الموازنات وقد تم تطوير صيغة التمويل وزيادة عدد برامج التنمية المحلية في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ ووضع نظام التحويلات الحكومية وإنشاء إطار الإنفاق المتوسط الأجل وتقوية الرقابة المالية المحلية الداخلية ونظام للمشتريات الحكومية على المستوى المحلي. وبمقتضى هذا الاستراتيجية تم منح سلطات وزير المالية لرؤساء المجالس الشعبية بالمحافظات فيما يخص موازنات المجالس الشعبية لكل محافظة من المحافظات. وكذلك تم الاتفاق على معادلة تمويلية لتوزيع التحويلات المركزية من وزارة التنمية المحلية إلى الوحدات المحلية المختلفة. وقد تضمنت المعادلة التمويلية معايير مختلفة مثل مؤشرات التنمية وتدعيم المحافظات النائية. وقد تم تحديد البرامج التي تمولها الاستثمارات المحولة إلى خمسة برامج أساسية، وهي: برنامج الكهرباء وبرنامج الطرق

والنقل وبرنامج تحسين البيئة وبرنامج الوحدات المحلية الذي يشمل تنمية أحوال المرأة والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية وتدعيم احتياجات الوحدات المحلية.

٣.٢٢ إنشاء وحدة تطوير الإدارة المحلية: قامت الحكومة في عام ٢٠٠٩ بتأسيس وحدة لدعم اللامركزية وتطوير الإدارة المحلية، وقد تضمنت مهام هذه الوحدة تنمية مهارات القيادات الحالية وإعداد صف ثان قادر ومؤهل لتولى المسؤولية خلال المرحلة القادمة. وتتضمن استراتيجية الوحدة رفع قدرات القيادات المحلية. وتقوم الوحدة حالياً بوضع استراتيجية لدعم التوجه نحو اللامركزية وتنمية الاقتصاد المحلي من خلال فريق عمل متخصص وبالشراكة مع عدد من الجهات الدولية.

٤.٢٢ تأسيس مرصد للتنمية المحلية بوزارة التنمية المحلية: قامت وزارة التنمية المحلية بتأسيس مرصد للتنمية المحلية لرصد تطورات تطبيق اللامركزية وأثرها على العلاقات بين المستويات المحلية المختلفة وبين المستويات المحلية والمركزية، وأثرها أيضاً على المواطنين. ويقوم المرصد بتصميم عدة مؤشرات لخدمة التنمية، والتي من أهمها مؤشر الحوكمة، والتي تعكس أداء المؤسسات المحلية في تحقيق عناصر الحكم الجيد، وقياس أثر تطبيق اللامركزية على تحسين الخدمات المحلية للمواطنين.

٥.٢٢ إنشاء معهد إعداد قادة في مجال التنمية المحلية: قامت وزارة التنمية المحلية في ٢٠١٤ بتحويل مركز إعداد القادة بسقارة إلى معهد دراسي. وقامت وزارة التنمية المحلية بتدريب مئات من القيادات المحلية فيما يخص الشئون الهندسية والمالية والقانونية والتخطيط الاستراتيجي. ويخطط المعهد إلى التوسع في البرامج التدريبية لتصل إلى عدد أكبر من العاملين بالإدارة المحلية وتطوير منهجية تنمية القدرات لإعداد كوادر مؤهلة إدارياً وتقنياً قادرة على أن تقود بدورها عملية إصلاح وتطوير الوحدات المحلية.

٦.٢٢ إطلاق مشاريع رائدة في اللامركزية المالية بقطاع التعليم: تهدف المشاريع الرائدة في اللامركزية المالية بقطاع التعليم على تحويل الاستخدامات التي تم تخصيصها للصيانة المنشآت التعليمية إلى إدارة المدارس والتي تقوم بالتخطيط لإنفاقها بالشراكة مع مجلس الأمناء بالمدرسة والذي يضمن جميع الأطراف ذات الصلة على مستوى المدرسة. كما قامت وزارت التعليم بنقل الاستثمارات التي تم تخصيصها للتعليم الفني إلى المحافظات ليتم إنفاقها على الأولويات التي يقوم بتحديدتها المديرية التعليمية بالشراكة مع الأطراف ذات الصلة.

٢.٣ تحسين المشاركة وحقوق الإنسان في التنمية الحضرية:

١.٢٣ تضمن دستور عام ٢٠١٣ عدد من المواد التي تدعم حقوق الإنسان في التنمية الحضرية، مثل: (١) الحق في حماية الملكية وعدم نزعها إلا في حالة المنفعة العامة مع التعويض العادل والفوري (المادة ٣٥) وحظر التهجير القسري التعسفي (المادة ٦٣). (٢) الحق في المسكن الملائم للمواطنين بما يحقق العدالة الاجتماعية (المادة ٦٨). (٣) حق المواطن في المعلومات، والتزام الدولة بالإفصاح عن

المعلومات وتوفير البيانات والإحصاءات وإتاحتها بما يسهل الحصول عليها وتداولها بشفافية (المادة ٦٨).

٢.٢٣ توقيع الدولة على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان: وقعت الحكومة المصرية على عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وقد كان على رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي يلزم الحكومة بما يلي: (١) احترام وحماية وإعمال الحق في السكن الملائم، مما يترتب عليه واجبات على الدولة أولها تبني تدابير تشريعية وإدارية ومالية وقضائية وتشجيعية وغيرها من أجل إعمال الحق في السكن الملائم بشكل كامل. كما تلتزم الحكومة بتحقيق حد أدنى لمستوى السكن لكل المواطنين، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر فقراً في جميع البرامج وعند تخصيص الموارد . (٢) احترام أمن الحياة لدى المواطنين، فتلتزم الدولة بعدم القيام بأي عمليات إخلاء قسري إلا كملأذ أخير، وبعد أن تكون جميع البدائل الممكنة الأخرى قد استنفدت وبعد أن تكون جميع سُبل الحماية الإجرائية المناسبة قد اتخذت. (٣) ضمان الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، مما يقتضي من الحكومة ضمان حق المواطنين في المشاركة في القرارات التي تؤثر على حقوقهم والتشاور حولها.

٣.٢٣ إنشاء مجالس متخصصة معنية بضمان حقوق الإنسان: تم إنشاء عدد من المجالس المعنية بضمان حقوق الإنسان كان من أولها المجلس القومي للأمم المتحدة والطفولة في عام ١٩٨٩، ثم اللجنة القومية للمرأة في ١٩٩٣، والمجلس القومي للمرأة في ٢٠٠٠، وأخيراً المجلس القومي لحقوق الإنسان والذي أنشئ في ٢٠٠٣. وقد شملت اختصاصات المجلس القومي لحقوق الإنسان مراقبة أي انتهاك لحقوق الإنسان وتلقى أي شكاوى في هذا الشأن. كما يقوم المجلس بإعداد الدراسات بهدف نشر الوعي بحقوق الإنسان خاصة ما له من حقوق وما عليه من واجبات. ويتولى المجلس التأكد من التزام الحكومة بالمعاهدات والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان التي قامت بالتوقيع عليها، تقديم المشورة للحكومة من أجل تبني خطط للتنمية تضمن حقوق الإنسان، وتنظيم العديد من جلسات الاستماع والمؤتمرات والندوات المشتركة مع منظمات المجتمع المدني من أجل تبني استراتيجية مشتركة للنهوض بحقوق الإنسان في مصر. هذا وقد قام المجلس بإعداد تقارير سنوية لرصد ومتابعة حالة حقوق الإنسان في مصر، بما فيها متابعة قضايا حقوق الإنسان المرتبطة بالتنمية الحضرية والحق في السكن.

٤.٢٣ تضمين مواد تشريعية تهدف لتفعيل المشاركة في التنمية العمرانية: حرص المشرع على تضمين آليات معنية باحترام حقوق الإنسان وضمان الحق في المشاركة الشعبية في عمليات التخطيط. فعلى سبيل المثال، نصت المادة رقم ٣ من قانون البناء على إنشاء المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية والذي يختص بتمكين شركاء التنمية من تنفيذ أدوارهم ومسئولياتهم نحو تحقيق الأهداف القومية. ويلزم القانون المجلس على إشراك ممثلين من المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٢٤. تعزيز السلامة والأمان الحضري

١.٢٤ إقرار كود للبناء كمرجعية فنية موحدة للبناء في مصر: قامت الحكومة بإصدار مجموعة من أكواد البناء بواسطة لجان متخصصة من أساتذة الجامعات والمتخصصين. وأوجبت الحكومة بقوة القانون على المهندسين الذين يتولون تصميم المباني وتنفيذها الالتزام التام بهذه الأكواد واعتبارها المرجعية الفنية التي يمكن الرجوع إليها. ويشمل الكود الاشتراطات التفصيلية الواجب تنفيذها مثل: الاشتراطات المعمارية وتلك المتعلقة بأعمال القوى الكهربائية والبيئية وأماكن الإيواء وترشيد استهلاك الطاقة واستخدام المعاقين والمباني تحت الأرض والمصاعد والسلالم وتقرير السلامة والأمان.

٢.٢٤ ضرورة التعاقد مع متخصصين للإشراف على أعمال البناء وتنفيذ المخططات الاستراتيجية والتفصيلية: أوجبت المادة ٥٣ من قانون البناء إلزام المالك بأن يعهد إلى مهندس نقابي أو مكتب هندسي معماري أو مدني بالإشراف على تنفيذ الأعمال المرخص بها. ويكون المشرف مسئولاً مسئولية كاملة عن الإشراف على تنفيذ هذه الأعمال.

٣.٢٤ ضمان مطابقة المبنى للمواصفات عبر إصدار شهادة صلاحية للمبنى: استحدث قانون البناء في المادة ٦٢ هذه الشهادة التي يقوم المهندس المشرف على التنفيذ بإصدارها بعد الانتهاء من تنفيذ الأعمال ويتم تقديم هذه الشهادة إلى الجهة الإدارية المختصة التي يكون من حقها معاينة الأعمال والتأكد من مطابقتها للترخيص ثم إصدار الخطابات اللازمة للجهات المسؤولة لتزويد المبنى بالمرافق. من ناحية أخرى نص القانون على أنه في حالة ارتكاب مخالفات بعد إصدار شهادة صلاحية المبنى للإشغال تلتزم الجهة الإدارية باتخاذ الإجراءات القانونية، وذلك ضماناً للتأكد من سلامة الأعمال وتنفيذها طبقاً للمواصفات.

٤.٢٤ الإزالة الفورية للأعمال التي تتم بدون ترخيص: اعتبر القانون الأعمال التي تقام بدون ترخيص وجوبية الإزالة نظراً لما تشكّله من تهديد للأرواح والممتلكات، بالإضافة إلى صعوبة تحديد المسؤولية للمتسبب أو الحصول على تعويض للمتضررين. وحددت المادة ٦٠ من قانون البناء نوع المباني المخالفة التي يجب أن تزال بالطريق الإداري على نفقة المالك. هذا ويقر القانون أنه من صلاحيات المحافظ المختص إصدار قرار بالإزالة دون التقيد بالأحكام والإجراءات الخاصة بإيقاف الأعمال ولا يجوز التجاوز عن إزالة هذه المخالفات.

٥.٢٤ ضرورة إصدار وثيقة لتأمين المبنى: نصت المادة ٤٦ من قانون البناء على ضرورة الحصول على وثيقة تأمين على المبنى بالنسبة للمباني التي يزيد ارتفاعها عن ٤ أدوار أو تزيد تكلفتها عن مليون جنيه، كما تم تعديل القانون بحيث يكون التأمين على المبنى كاملاً في حالة التعليق وتتولى إصدار الوثيقة إحدى شركات التأمين بعد تكليفها لأحد المكاتب الهندسية المتخصصة والمقيدة بقائمة المكاتب الاستشارية المعتمدة.

٦.٢٤ إقرار الحدود الدنيا للطرق: حددت اللائحة التنفيذية الحدود الدنيا للطرق داخل الكتلة العمرانية القائمة وكذا مناطق الامتداد العمراني للمدن والقرى. كما تم التأكيد في القانون على ضرورة الالتزام بتوفير أماكن لانتظار السيارات طبقاً لعدد الوحدات بالمبنى بحيث يتم تخفيف العبء عن الشوارع وذلك لضمان تحقيق سيولة مرورية مناسبة وإمكانية وصول سيارات الإسعاف والحريق بسرعة في حالات الطوارئ.

٧.٢٤ هدم المنشآت الآيلة للسقوط: تقوم المحافظات وفقاً للمادة ٩٠ من قانون البناء الموحد، بتشكيل لجان هندسية متخصصة لمعاينة وفحص العقارات وتقرير ما يلزم اتخاذه للحفاظ على الأرواح والأموال سواء بالصيانة أو الترميم أو التدعيم وتحديد ما إذا كانت هذه الأعمال تستوجب إخلاء المبنى من شاغليه كلياً أو جزئياً، حيث يتم إعلان ذوي الشأن بالقرار لتنفيذه مع حفظ حقهم في التظلم.

٨.٢٤ تطوير المناطق غير الآمنة: يهدف تطوير المناطق غير الآمنة إلى تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وضمان حق المواطن في الحصول على مسكن آمن، مع تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية. ويتم ذلك من خلال توطين سكان المناطق العشوائية بنفس المواقع أو بأقرب مناطق مجاورة، ومشاركة الأهالي ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة لتطوير المناطق غير الآمنة.

٢٥. تطوير الدمج الاجتماعي والعدالة:

١.٢٥ تضمين دستور ٢٠١٣ لمواد تعبر عن العدالة الاجتماعية: نص دستور ٢٠١٣ على التزام الدولة المصرية بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي (مادة ٨)، فلتلتزم الدولة بتوفير خدمات التأمين الاجتماعي لكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي (مادة ١٨) كما سبق الذكر. هذا وقد نص الدستور على إلزام الدولة بتوفير الحقوق الأساسية للمواطن مثل الحق في السكن (٧٨) والصحة (١٨) والتعليم (١٩) والغذاء (٧٩). وفي نفس السياق تضمن الدستور عدد من المواد الموجهة للفئات المجتمعية الأولى بالرعاية مثل المزارعين (٢) والصيادين (٣٠) والعمال (٤٢) وذوي الإعاقة (٨١) والمسنين (٨٣). هذا وقد ضمن دستور ٢٠١٣ التزام الدولة بتنمية مناطق مكانية بعينها (٢٩ و ٢٣٦).

٢.٢٥ اقرار قانون الضمان الاجتماعية لسنة ٢٠١٠: أصدرت الدولة قانون الضمان الاجتماعي رقم (٧) لسنة ٢٠١٠، وذلك لضمان التكافل الاجتماعي بين أفراد الشعب من خلال تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي والمادي للأسرة الفقيرة التي لا يظلمها نظام التأمين الاجتماعي، وبالتالي تحقيق الحد الأدنى من الدخل لمن لا دخل لهم. وفي ٢٠١٤ قامت الدولة بإصدار القانون رقم (١) الذي تضمن عدداً كبيراً من الإصلاحات في قانون التضامن الاجتماعي لسنة ٢٠١٠. ومن أبرز تحديد الفئات المعنية بالاستفادة من القانون مثل: الأيتام وأولاد المطلقة، والأرملة أو المطلقة، والبنت التي بلغت سن ٥٠ عاماً ولم يسبق لها الزواج، والشيخ الذي بلغ سنه ٦٥ عاماً ولا يعمل، والفرد العاجز، والطفل المعاق. ونص القانون في

ديباچته الجديدة على التزام الدولة بتحقيق العدالة بين فئات المتقاعدين، وضمان العدالة التوزيعية، وتعزيز الحوكمة المؤسسية، وسلامة الجانب الاستثماري.

٣.٢٥ تفعيل قانون ومشروع الإسكان الاجتماعي: قامت الدولة بإصدار قانون الإسكان الاجتماعي، الذي ينص على التزام الدولة توفير الوحدات السكنية وقطع الأراضي للمواطنين دون تحملهم لأسعار السوق الباهظة. وتتولى وزارة الإسكان اقتراح وتخطيط وطرح مشروعات الإسكان الاجتماعي والإشراف على تنفيذها، بغرض توفير مسكن ملائم لمحدودي الدخل وقطع أراضي عائلية صغيرة لذوي الدخل المتوسط. وحدد القانون إنشاء صندوق لتمويل الإسكان الاجتماعي بتمويل وإشراف حكومي.

٤.٢٥ برنامج الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر احتياجاً: بدأت الحكومة في تجربة المشروع عبر وحدتين محليتين، وتبع نجاح المشروع فيها إعداد مخطط متكامل للنهوض بـ ١١٥٣ قرية بعشر محافظات يبلغ عدد المستفيدين من محاور البرنامج ١٢.٢ مليون. وقد شملت المرحلة الأولى للمشروع العمل على تنمية ١٥١ قرية تمثل القرى الأكثر فقراً في ٦ محافظات هي المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والشرقية والبحيرة. أما المرحلة الثانية للمشروع والتي بدأت في ٢٠١٠ ومن المفترض أن تنتهي في ٢٠١٧، فتهدف إلى تطوير ١٠٠٢ قرية في ٩ محافظات.

٥.٢٥ إعطاء حصة أكبر من استثمارات الحكومة للمحافظات الأكثر فقراً: قامت الحكومة بتنفيذ عدد من المشروعات في المحافظات الأكثر فقراً والتي تضمنت تنمية الظهير الصحراوي في المحافظات التي يتواجد بها ظهير. ويهدف المشروع إلى إنشاء ٤٠٠ قرية جديدة وزراعة مليون فدان وإتاحة ٧٠.٠٠٠ فرصة عمل، وقد تم الانتهاء من تنفيذ عدد ١٩ قرية. أما المشروع الآخر الذي لا يقل أهمية فيعود لسنة ٢٠١٢، وهو مشروع إنشاء منطقة حرفية في كل قرية لها ظهير صحراوي وقد تم حصر الأراضي الصالحة لإقامة هذه المناطق وفقاً لأولويات المحافظات واقتراح سبل مختلفة لتوفير التمويل اللازم من خلال عدة مصادر منها الصندوق الاجتماعي للتنمية.

٦.٢٥ التزام الدولة بتطوير المناطق العشوائية: صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٥ لسنة ٢٠٠٨ بشأن إنشاء صندوق تطوير المناطق العشوائية التابع لرئاسة مجلس الوزراء، يهدف إلى حصر المناطق العشوائية وتطويرها، وتنميتها، ووضع الخطة اللازمة لتخطيطها عمرانياً، وإمدادها بالمرافق الأساسية، من مياه وصرف صحي وكهرباء. ومن إنجازات الصندوق على المستوى القومي: إصدار الخريطة القومية لحصر الأسواق العشوائية ٢٠١٢، والخريطة القومية لحصر وتصنيف المناطق غير الآمنة والتي يتم تحديثاً سنوياً، وتقرير الأراضي المتاحة لإحلال المناطق غير الآمنة، وتقرير فتح التراخيص لمناطق المسكن غير الملائم على أملاك القطاع الخاص (يتضمن الجزء السادس من التقرير تفاصيل أكثر حول هذا الموضوع).

٧.٢٥ التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية لتطوير المناطق العشوائية: على المستوى المحلي ظهرت في العقد الماضي عدد من المبادرات التي يتم تنفيذها من خلال منظمات

المجتمع المدني لتطوير المناطق العشوائية مثل حملة "المليار لتطوير العشوائيات". وقد ساعدت الحكومة تلك المبادرة من خلال توفير الأراضي وجاري تنفيذ هذه المشروعات. ومن ناحية أخرى وقعت الحكومة المصرية في العقد الماضي عدد من الاتفاقيات مع عدد من الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني الدولية لتحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق العشوائية في مصر. وتهدف هذه الاتفاقيات لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية من خلال عدد من البرامج مثل: رفع مستوى الخدمات الصحية للمرأة، تشغيل الشباب ودعم التدريب الحرفي ومحو الأمية وإصدار بطاقات الرقم القومي وخفض حرمان الأطفال وعلاج الإدمان والادخار والقروض وإنشاء المدارس (يتضمن الجزء السادس من التقرير مزيد من المعلومات).

٢٦. التحديات والدروس المستفادة المتعلقة بالحوكمة والتشريع الحضري

التحديات المتعلقة بالحوكمة والتشريع الحضري

١.٢٦ التغير في السياسة العامة للدولة لم يتواءم مع إصلاح للإطار التشريعي والمؤسسي: على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة خلال السنوات الماضية والتي أدت إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي إلا أن الإصلاح الهيكلي الذي تبنته الحكومة والتحرك نحو اقتصاد السوق الحر، لم يكن مصحوبا بإصلاح الإطار التشريعي والمؤسسي المعني بالتخطيط والتنمية العمرانية والعلاقة الأفقية بين الوزارات والهيئات المركزية والمعنية بالتخطيط والتنمية الحضرية ووضع السياسات المعنية بالخدمات المحلية وتنمية الاقتصاد المحلي.

٢.٢٦ المركزية الإدارية والمالية والسياسية: أشار دستور ١٩٧١ إلى وجوب النقل التدريجي للصلاحيات إلى المجالس الشعبية المنتخبة وقد نص قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على أن تقوم الوزارات والهيئات إلى نقل استثمارات المشروعات التي تم تكليف الوحدات المحلية المختصة بالتخطيط لها. وبالرغم من وضوح الإطار التشريعي المحفز لامركزية فإن العلاقة بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية مازال يتسم بالمركزية الشديدة. فعلى سبيل المثال، فإن نظام الموازنة العامة الحالي مبني على مركزية واضحة لكل من النفقات والإيرادات العامة، ويعكس هذه المركزية الاعتماد الكبير للمحليات على التمويل المركزي أو تحويلات الخزنة العامة والتي تصل نحو ٩٠٪ من جملة الإنفاق المحلي على النحو الذي سيتضح في الفصل الخامس من التقرير. هذا بجانب أن الإيرادات المحلية على محدوديتها لا تملك الوحدات سلطة الإنفاق منها هذا من جهة أخرى. كذلك فإن سلطة اتخاذ القرار في تنفيذ أغلب المشروعات المحلية مازال في يد الوزارات والهيئات المركزية،

٣.٢٦ الازدواجية في المنهجية المتبعة لعملية التخطيط للتنمية المحلية. تتمثل هذه الازدواجية في اتباع نهجين منفصلين للتخطيط. الأول هو التخطيط الشامل (في إطار الخطة الاجتماعية والاقتصادية

للدولة) والذي قصر دور الأجهزة المحلية للتخطيط بمعاونة الوحدات المحلية في وضع مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (أما اتخاذ القرار فهو يؤخذ بشكل مركزي). أما النهج الثاني للتخطيط فهو التخطيط الاستراتيجي والذي يتبع في إعداد المخططات الاستراتيجية كما ورد في قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية دون أن يتم ربطه بمخرجات الخطة الاجتماعية والاقتصادية. وقد أدى هذا الازدواج إلى ضعف التخطيط المحلي وعدم تنفيذ أو تمويل المشروعات الاستثمارية التي يتم اقتراحها في المخططات الاستراتيجية.

٤.٢٦ التنفيذ الضعيف للمخططات الاستراتيجية: قامت الحكومات المتعاقبة بإعداد عدد من المخططات الاستراتيجية على المستويات المختلفة، وذلك للإسهام في حل مشاكل الإسكان والتنمية العمرانية. ورغم هذه الجهود، إلا أن افتقاد التنسيق بين الجهات التنفيذية المختلفة أدى إلى عدم اكتمال أو ضعف تنفيذ تلك المخططات. وقد أدت المركزية الإدارية والمالية إلى صعوبة اتخاذ القرار أثناء إعداد وتفيد المخططات وتشجيع منظمات المجتمع المدني والوحدات المحلية من المشاركة الايجابية في وضع السياسات والبرامج التنموية.

٥.٢٦ التضارب في اختصاصات الوزارات والهيئات المعنية بالتخطيط والتنمية العمرانية: نتج عن تعدد الجهات المعنية بعملية التخطيط والتنمية العمرانية في مصر، تضارب في دراسات الموقف والحلول التنموية المقترحة. لذلك تقوم الحكومة حالياً متمثلة في وزارة التخطيط بإعداد مشروع لقانون موحد للتخطيط يقوم بدعم التكامل بين أدوار الأطراف ذات الصلة في المراحل المختلفة لعملية التخطيط.

الدروس المستفادة المتعلقة بالحوكمة والتشريع الحضري

٦.٢٦ أهمية تحديث القوانين لتنسيق مع مبادئ دستور ٢٠١٣. ففي السياق المصري يتضح جلياً الاحتياج الكبير لحزمة تشريعات جديدة تعكس ما تضمنه دستور ٢٠١٣ من مواد هامة تتعلق بالأرض والسكن والعمران ودعم اللامركزية، وهو ما يقوم به مؤسسات الدولة من إعداد مشاريع قوانين، مثل مشروع قانون الأراضي الموحد، مشروع قانون التخطيط الموحد، ومشروع قانون حماية الأراضي من التعدي، ومشروع قانون الإصلاح الإداري الجديد ومراجعة قانون البناء الموحد.

٧.٢٦ أهمية تلافي التضارب وعدم الوضوح في القوانين المعنية بعمليات التخطيط والتنمية العمرانية، وذلك من خلال حصر وتعديل القوانين المنظمة والمعنية بالتخطيط، والذي يؤدي بدوره إلى دعم التكامل بين أدوار الأطراف ذات الصلة في المراحل المختلفة لعملية التخطيط. وكذلك ضرورة مراجعة التشريعات المعنية بتشجيع مشاركة المواطنين في عملية التخطيط: بحيث يتم تحديد دور منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في العملية التنموية على مستوى الوحدة الإدارية ويشركهما في عملية المراقبة والمتابعة والمسائلة.

٨.٢٦ **ضمان التنسيق الفعال بين مختلف مستويات الدولة وكذلك بين الجهات الفاعلة على نفس المستوى.** ومن التجربة المصرية يستخلص أنه لا يوجد نموذج واحد متفق عليه أو حلول جذرية، لذلك يجب أن تتم مراجعة مستمرة لقدرة المستويات المختلفة على التنسيق فيما بينها وكذلك شركاء التنمية، ووضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق التكامل. هذا بجانب مراجعة وتطوير العلاقة المؤسسية بين المؤسسات المعنية بإدارة التخطيط العمراني والتنمية الاقتصادية. كذلك يتضح أهمية أن يعطي الإطار القانوني الحق للوحدات المحلية في التعاون فيما بينهم لتحسين جودة الخدمات المحلية وتنمية الاقتصاد المحلي وتنسيق الجهود للارتقاء بالعمران.

٩.٢٦ **ضرورة التحرك نحو اللامركزية وارتباط ذلك بإصلاح الإطار المؤسسي والتشريعي الذي يحكم التخطيط ووقف هيمنة الحكومة المركزية على مهام التخطيط والمتابعة وتمكين مختلف مستويات الدولة من العمل جنباً إلى جنب لتحقيق التكامل المرجو وكذلك إشراك شركاء التنمية بطريقة فعالة على كل مستوى.** ويمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع صلاحيات المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني المحلية، وذلك بإعطائهم صلاحيات طلب الاحاطة والاستجواب وسحب ثقة من المحافظين.

١٠.٢٦ **أهمية التطوير المؤسسي على المستوي الوحدات المحلية بطرق غير تقليدية** بحيث تكون ليست مجرد طبقة أخرى من البيروقراطية، وإنما مؤسسات مرنة تستطيع الاستجابة بصورة أكثر فعالية للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام أساليب مبتكرة لبناء قدرات الكوادر الحكومية لتعزيز قدراتها على العمل كفريق مع شركاء التنمية، وكذلك يجب أن يكون منهجية بناء القدرات مبنية على طرق ووسائل متعددة قادرة على الجمع بين توضيح المفاهيم من ناحية وتطبيق هذه المفاهيم بشكل عملي وواقعي من الناحية الأخرى.

١١.٢٦ **اتباع مبدأ تجريبي في المراحل الأولى للاصلاح المؤسسي** من خلال أنماط مختلفة، مثل اختبار التجربة في إقليم معين أو قطاع معين. وقد أوضحت التجربة المصرية في اتباع المبدأ التجريبي في تنفيذ المخططات الاستراتيجية والتوجه نحو اللامركزية في قطاع التعليم على أهمية هذا النهج لما له من قدرة على تحفيز التعلم والابتكار وتصحيح المسار عند الحاجة.

١٢.٢٦ **على الرغم من عدم إمكانية بناء الآليات الإدارية دون أن تكون مصحوبة بإجراءات تدعم اللامركزية المالية، فإنه في الوقت نفسه أن المضي سريعا في اللامركزية المالية مع إهمال الجوانب الإدارية للامركزية لن يسمح بتحقيق المزايا المنشودة من اللامركزية، بل ربما من الأرجح أن يؤدي إلى العديد من المشاكل.** وفي هذا السياق يجب أن يكون التقدم في اللامركزية المالية موازياً مع التوجه إلى اللامركزية الإدارية ونقل المهام والاختصاصات إلى المستوى المحلي وبناء قدرات الموارد البشرية للمجالس التنفيذية والشعبية.

١٣.٢٦ أهمية إقرار كود موحد كمرجعية فنية للبناء، على أن يتضمن إجراءات التعاقد مع متخصصين للإشراف على أعمال البناء وتنفيذ المخططات الاستراتيجية والتفصيلية، وضمان مطابقة المبنى للمواصفات عبر إصدار شهادة صلاحية للمبنى، والإزالة الفورية للأعمال التي تتم بدون ترخيص، وهدم المنشآت الآيلة للسقوط. ٢) أهمية تقوية جهاز الدولة التنفيذي من أجل تطبيق القانون على المخالفين والذين يعرضون حياة المواطنين للخطر، وضرورة عدم مد المباني المخالفة التي تهدد حياة الناس بأي مرافق أو خدمات.

١٤.٢٦ ضرورة أن يتضمن الإطار التشريعي على مواد تكفل الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، من حق في تعليم جيد وخدمات صحية جيدة، ومسكن ملائم، وغذاء كافي. ويمكن الاستفادة من التجربة المصرية في وضع تشريعات تكفل تلك الحقوق مثل قانون الضمان الاجتماعية وقانون الإسكان الاجتماعي. وكذلك يجب التأكد من وجود البيئة الممكنة لمؤسسات المجتمع المدني والجهات ذات الصلة للقيام بدورهم في المساءلة الاجتماعية والتأكد من قيام مؤسسات الدولة من القيام بالتزاماتها.

V. الاقتصاد الحضري

V. الاقتصاد الحضري

يستهدف هذا الجزء من التقرير مراجعة الجهود المبذولة لدعم الاقتصاد الحضري، حيث يتم تحليل التطورات المتعلقة بالتمويل المحلي وعلاقته بالتمويل على المستوى القومي. كما يستعرض أيضاً محاولات تعزيز فرص الحصول على التمويل العقاري، وتجارب دعم التنمية الاقتصادية المحلية، وتوفير فرص عمل لائق ومستوى حياة كريمة، ودمج الاقتصاد الحضري في إطار سياسات التنمية على المستوى القومي. ويحدد هذا الجزء التحديات والدروس المستفادة من التجارب الحالية ويخلص إلى القضايا التي يتعين إدراجها في برنامج العمل الجديد للهيئات ٣.

٢٨. تطوير التمويل المحلي

١٠.٢٨ يعاني التمويل المحلي في مصر من ضعف حجم الموارد المالية المحلية في ضوء محدودية الدور الذي تلعبه الوحدات المحلية في تعبئة الموارد المالية الذاتية وفي إعداد موازاناتها. وتضطلع الأجهزة التنفيذية بالحق في الرقابة المالية دون الأجهزة الشعبية المنتخبة.

٢.٢٨ وقد تم وضع قيود على إدارة المحليات للصناديق والحسابات الخاصة وفقاً للقانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦. وتتسم هذه الموارد بالمحدودية نتيجة عدم قيام مصلحتي الضرائب والجمارك بسداد نصيب المحليات من الإيرادات المشتركة وضعف حصيلة المشروعات الإنتاجية بالمحدودية.

٣.٢٨ يتضمن قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الإطار التشريعي الحاكم للموارد المحلية وفقاً للمواد ٣٥ - ٣٨ و ٤٣ و ٥١ - ٥٤ و ٦٩ - ٧١. ويوضح الجدول رقم (٥ - ١) مصادر الموارد المحلية للمستويات المحلية المختلفة، وفقاً لمواد القانون سائلة الذكر. كما يتضح من الجدول رقم (٥ - ٢) والشكل رقم (٥ - ١) أن ٨٠٪ من إجمالي الموارد المحلية في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠١٣/٢٠١٤ تأتي من التمويل المحلي، بينما لا تشكل الإيرادات المحلية سوى ١١٪ بالإضافة إلى ٩٪ اقتراض.

٤.٢٨ يوضح الجدول رقم (٥ - ٣) أن ٣٠٪ من نصيب المحليات من الضرائب يأتي من الرسوم على السيارات و ٢٦٪ من الضرائب على المباني و ٢٢٪ من الضرائب على الأراضي و ١٥٪ من الضرائب على الشركات والجزء المتبقي (٧٪) يأتي من الأنواع الأخرى من الضرائب. كما يتضح انخفاض حصة الضرائب المحلية من الضرائب القومية من ٠.٦٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٠.٢٪ عام ٢٠١٣/٢٠١٤.

٥.٢٨ وتحليل هيكل الموارد الذاتية للإدارة المحلية في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠١٣/٢٠١٤ يتضح ارتفاع نسبة الرسوم على السلع والخدمات من ٥١٪ إلى ٨٢٪، وارتفعت الضرائب المحلية من ١١٪ إلى ١٦٪ وانخفضت نسبة التعويضات والغرامات والمنح الدولية من ٣٠٪ و ٦٪، على التوالي إلى لا شيء، وتراوحت نسبة عوائد الملكية حول ٢٪ خلال عامي المقارنة.

٦.٢٨ زادت جملة الإيرادات المحلية من ٤.٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٧.٣ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٤ بينما ارتفعت جملة النفقات من ٧٢.٥ مليار جنيه إلى ٩٧.٥ مليار جنيه خلال ذات الفترة كما يتضح من الجدول رقم (٥ - ٤). وعلى الرغم من زيادة الإيرادات المحلية إلا أن نسبة الإيرادات المحلية إلى جملة الإيرادات العامة قد انخفضت من ٢.٧٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ١.٤٪ عام ٢٠١٣/٢٠١٤. كما انخفضت نسبة النفقات المحلية إلى جملة النفقات العامة خلال ذات الفترة من ١٥.٥٪ إلى ١٤.٢٪. وبلغت نسبة الإيرادات المحلية للنفقات المحلية ٧.٤٪ عام ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بما يقرب من ١٤٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بينما ارتفع العجز الممول مركزياً كنسبة من إجمالي نفقات الإدارة المحلية من ٨٦٪ إلى ٩٢.٨٪ خلال ذات الفترة.

٧.٢٨ يوضح الجدول رقم (٥ - ٥) حصة الإدارة المحلية من الاستثمار الإجمالي وفقاً للقطاعات الاقتصادية في الخطة الخمسية (٢٠٠٢/٢٠٠٣ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧) مقارنة بالخطة الخمسية (٢٠٠٨/٢٠٠٩ - ٢٠١٢/٢٠١١)، حيث يتضح أن هذه الحصة تراوحت بين ١.٧٪ و ١.٣٪ خلال خطتي المقارنة. وفي واقع الأمر فإن هذه النسبة غير دقيقة، حيث تعكس ضالة هذه النسبة انخفاض نسبة الاستثمارات الموزعة على المستوى المحلي داخل القطاعات المختلفة. ويؤكد ذلك على مركزية التخطيط وتوزيع الاستثمارات قطاعياً بدلاً من توزيعها جغرافياً.

٨.٢٨ كما يوضح الجدول رقم (٥ - ٦) أن نسبة الإيرادات المحلية إلى جملة الإيرادات العامة بلغت ٢.٢٪ في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠١٣/٢٠١٤)، بينما بلغت نسبة النفقات المحلية إلى جملة النفقات العامة ١٤.٣٪ في المتوسط خلال ذات الفترة. ومن ثم وصلت نسبة الإيرادات المحلية للنفقات المحلية في المتوسط ١١.١٪ فقط، بينما العجز الممول مركزياً كنسبة من إجمالي النفقات للإدارة المحلية بلغ ٨٩٪ في المتوسط خلال هذه الفترة.

٩.٢٨ وقد قامت وزارة التخطيط مؤخراً بمحاولة توزيع الاستثمارات جغرافياً بالنسبة للخطة الاقتصادية والاجتماعية التي يجري إعدادها حالياً للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. حيث تم تطوير مجموعة من نماذج التنمية تقوم بربط المشروع المطلوب إدراجه في إطار الخطة على مؤشر تنمية ومكان. وعقدت الوزارة مجموعة من ورش العمل مع الوزارات والهيئات المختلفة لشرح النماذج الجديدة، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني اللازم لهذه الجهات. وقد أدى ذلك إلى توزيع أكثر من ٧٠٪ من المشروعات المدرجة في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ جغرافياً، بعد أن كانت المشروعات الموزعة جغرافياً لا تتجاوز ٤٥٪ في السنوات الماضية.

٢٩. تعزيز فرص الحصول على التمويل العقاري

١.٢٩ بالإضافة إلى إصدار قانون التمويل العقاري رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١١، وإنشاء "صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري" بهدف دعم حصول محدودى الدخل على مسكن ملائم، تقدم الدولة حالياً ٣ برامج للتمويل العقاري في مساهمة لسد فجوة المسكن التي تعاني منها الطبقات منخفضة ومتوسطة الدخل. وتتضمن هذه البرامج مبادرة البنك المركزي المصري لتأسيس صندوق للتمويل العقاري بفائدة منخفضة وفترة سداد ممتدة. أما البرنامج الثاني فتتولى تنفيذه وزارة الإسكان من خلال بيع وتأجير الوحدات السكنية المدعومة. ويتضمن البرنامج الثالث توفير الأرض ودعم قيام المواطنين ببناء مساكنهم من خلال برامج "بيت الوطن، أو "ابني بيتك"، أو "بيت العائلة".

٢.٢٩ البرنامج الأول: مبادرة البنك المركزي المصري: قام البنك المركزي المصري بتخصيص مبلغ مليار جنيه لصندوق التمويل العقاري، على أن تقوم البنوك بالحصول على هذا التمويل على مدى ٢٠ عاماً وبسعر فائدة منخفضة. ثم تقوم البنوك بإعادة إقراض المواطنين بسعر فائدة ٨٪ لأصحاب الدخل المتوسط و ٧٪ لأصحاب الدخل المنخفض، على ألا تتجاوز قيمة التمويل العقاري ٣٠٠ ألف جنيه.

٣.٢٩ وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي يقوم بتمويل صندوق آخر للتمويل العقاري منخفض التكلفة من خلال منحة في حدود ٣٠٠ مليون دولار أمريكي. تستهدف هذه المنحة الفئات الفقيرة التي يقل دخلها عن ٢٥٠٠ جنيه في الشهر. ويشترط البنك الدولي أيضاً ألا يزيد قيمة العقار عن ١٢٠ ألف جنيه، وبحيث تتراوح قيمة القرض بين ١٠ آلاف و ٢٥ ألف جنيه. وتواجه هذه المنحة عدد من التحديات من أهمها تركيز المطورين العقاريين على بناء الوحدات السكنية مرتفعة التكلفة والتي تفي باحتياجات أصحاب الدخل المرتفعة. كما توجد صعوبة في إثبات دخول المتقدمين للحصول على التمويل العقاري. وقد بلغ رصيد المنحة ١٢٠ مليون جنيه لم يتم تخصيصها بعد.

٤.٢٩ البرنامج الثاني: وزارة الإسكان والشركات العامة: قامت وزارة الإسكان والهيئات والشركات العامة ببناء ٧٨٥٢٩ وحدة سكنية لمحدودي الدخل حتى عام ٢٠١١/٢٠١٢، ساهمت المحافظات ببناء ٥٦٪ منها وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة قامت بتوفير ٢٠٪ من هذه الوحدات و ١٩٪ من خلال جهاز التعمير و ٢٪ قامت ببنائها شركات الإسكان والتعمير و ١٪ تم توفيرها من خلال كل من الهيئة العامة للبناء والإسكان التعاوني وبنك الإسكان والتعمير وصندوق التمويل العقاري.

٥.٢٩ وقد أعلنت وزارة الإسكان خلال عام ٢٠١١ على توفير مليون وحدة سكنية منها ٨٥٠ ألف وحدة سكنية جديدة وتجديد ١٥٠ ألف وحدة قائمة بالفعل. وقد حددت الوزارة مساحة هذه الوحدات بحوالي ٦٣ متر مربع على أن تتراوح قيمتها بين ١٥ ألف جنيه و ٢٢ ألف جنيه. وتعد هذه القيمة شديدة الانخفاض مقارنة بالوحدات الأخرى المخصصة لمحدودي الدخل. وقد تضمنت الخطة العاجلة لتنشيط الاقتصاد

والتأسيس للعدالة الاجتماعية (أكتوبر ٢٠١٣ - يونيو ٢٠١٤) الانتهاء من تنفيذ ٢٩٦٢٤ وحدة للإسكان الاجتماعي في محافظات الجمهورية و ٢٠١٠٨ وحدة من خلال برنامج الإسكان الاجتماعي بالمدن الجديدة. وخلال العام الحالي أعلنت القوات المسلحة عن بناء مليون وحدة سكنية جديدة للفئات محدودة الدخل بالتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة خلال ٥ سنوات وبتكلفة إجمالية ٢٨٠ مليار جنيه.

٦.٢٩ البرنامج الثالث: برامج "بيت الوطن، أو "ابني بيتك"، أو "بيت العائلة": تقوم هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بتخصيص أراضي للمصريين العاملين بالخارج في حدود ٣٥٠-٨٠٠ متر مربع على أن يتم البناء على ٥٠٪ فقط من مساحة الأرض. يستفيد من هذا البرنامج المصريون العاملون بالخارج فقط خاصة من أصحاب الدخول المتوسطة والمرتفعة. وفي بعض الأحيان تقوم هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بتخصيص بعض الأراضي للمطورين العقاريين لبناء بعض الوحدات السكنية منخفضة التكلفة ولكن في أضيق الحدود.

٧.٢٩ أما برنامج "ابني بيتك" فيشتمل تخصيص الدولة لعدد ٩٠ ألف قطعة من الأراضي في حدود ١٥٠ متر مربع لكل منها لبناء ما يقرب من ٢٧٠ ألف وحدة سكنية في حدود ٦٣ متر مربع لكل منها. ويشتمل برنامج "بيت العائلة" على بناء ٢٠ ألف وحدة تتراوح مساحة كل منها بين ١٥٠ و ٣٥٠ متر مربع. وقد واجه هذا البرنامج عدد من التحديات التي تتمثل في عدم إمداد هذه الأراضي بالمرافق اللازمة بالإضافة إلى وجود قيود على المساحات التي يتم البناء عليها فضلاً عن تعرض المشروع لبعض المشاكل الأمنية المترتبة على بعد الأراضي التي تم تخصيصها لهذا البرنامج عن مناطق العمران.

٨.٢٩ وفي إطار الخطة الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ تم تخصيص نحو ٩.٧ مليار جنيه للمشروع القومي للإسكان الاجتماعي لإنشاء نحو مليون وحدة سكنية في مختلف محافظات الجمهورية وإعطاء الأولوية للشباب في الحصول على هذه الوحدات السكنية وإنشاء واستكمال المدن الجديدة ومد المرافق للمجتمعات العمرانية الحديثة.

٣٠. دعم التنمية الاقتصادية المحلية

١.٣٠ يشير بحث الدخل والإنفاق إلى أن نسبة الفقراء في المجتمع قد زادت من ١٦.٧٪ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ١٩.٦٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وإلى ٢١.٦٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ووصلت إلى ٢٥.٢٪ عام ٢٠١٠/٢٠١١، وإلى ٢٦.٣٪ عام ٢٠١٢/٢٠١٣ أي أن أعداد الفقراء في زيادة مستمرة عاماً بعد آخر. كما ارتفعت نسبة الفقر المدقع من ٢.٩٪ إلى ٣.٦٪ وإلى ٦.١٪ قبل أن تتراجع قليلاً إلى ٤.٨٪، وإلى ٤.٤٪ خلال ذات الأعوام على الترتيب (الجدول رقم ٥ - ٧).

٢.٣٠ ويتركز الفقر في صعيد مصر حيث تشير الإحصاءات إلى أن ٤٩.٤٪ من سكان ريف الصعيد فقراء في عام ٢٠١٢/٢٠١٣، مقابل ٤٤٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وتخفض هذه النسبة إلى ٢٩٪ في حضر

الوجه القبلي مقابل ٢١.٣٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وبعبارة أخرى فإن ريف الوجه القبلي الذي يعيش فيه نحو ٢٥.٦٪ من سكان مصر يحتوي على ٤٩.٩٪ من الفقراء. كما بلغت نسبة الفقراء الجدد في ريف الصعيد نحو ٤٣.٦٪ مقابل ١٠.٦٪ في حضر الصعيد. كما بلغت نسبة الفقراء الجدد في ريف الدلتا نحو ٣٤٪ مقابل ٠.٩٪ في حضر الدلتا، و ٩.٦٪ في المحافظات الحضرية (الجدول رقم ٥ - ٨). وتشير هذه البيانات إلى أن ٧٠.٥٪ من الفقراء الدائمين يعيشون في ريف الصعيد، مقابل ١٧.٨٪ في حضر الصعيد، أي أن الصعيد يضم نحو ٨٨.٣٪ من الفقراء الدائمين مقابل ٦.٧٪ في ريف الدلتا و ١.٨٪ في حضر الدلتا. كما أن معدلات البطالة تختلف من منطقة لأخرى لتوضح تركيز البطالة في الوجه البحري والدلتا ومحافظات القناة (الشكل رقم ٥ - ٣).^٩

٣.٣٠ مما سبق يتضح عدم توازن مستويات التنمية على المستوى المحلي. وخلال الحقب القليلة الماضية، كان هناك عدد من المحاولات والجهود المبذولة لدعم التنمية الاقتصادية المحلية والتي تشمل:

- الخطة العاجلة والتي تضمنت منح كل قرية مليون جنيه مصري لتمويل بعض المشروعات التنموية في هذه القرى.

- مبادرة الانتعاش الاستراتيجي للمحليات Municipal Initiative for Strategic Recovery (MISR) والتي استهدفت تطوير أقل ٥٨ وحدة محلية وفقاً لمؤشر التنمية البشرية (ملحق رقم ٥ - ١).

- برنامج شروق والذي استهدف تنمية بعض مشروعات البنية الأساسية من خلال المشاركة المحلية (ملحق رقم ٥ - ٢).

٤.٣٠ وقد قامت وزارة التنمية المحلية منذ عام ٢٠٠٨ بتأسيس وحدة لدعم اللامركزية والتي تحولت منذ عام ٢٠١١ إلى وحدة تطوير الإدارة المحلية، وذلك بهدف دعم الجهود التي تبنتها الدولة للتحويل نحو تطبيق اللامركزية. وقد قامت هذه الوحدة بالمشاركة مع عدد من شركاء التنمية المحليين والدوليين بإعداد استراتيجية اللامركزية والبرنامج التنفيذي لها، كما تم إعداد مسودة لتعديل قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، وذلك بهدف تطبيق اللامركزية السياسية والإدارية والمالية خلال فترة تصل إلى ما يقرب من ١٠ سنوات مع وجود فترة انتقالية لتأهيل الوحدات المحلية للاضطلاع بمهام أكبر لتحقيق التنمية المحلية.

٥.٣٠ وقد قامت وزارة الصحة بتخصيص مبلغ ٨.٧ مليون جنيه مصري من موازنة الديوان العام خلال العام المالي ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ لتطبيق اللامركزية في ثلاث محافظات بصورة استرشادية. وبعد تطبيق صيغة تمويل محددة، حصلت كل مدرسة على ٦ آلاف جنيه مصري في المتوسط. وقامت وزارة الإسكان

^٩ سيتم دراسة البطالة بالتفصيل في الجزء التالي رقم ٣١.

بتخصيص مبلغ ٨٥٠ مليون جنيه لتطبيق اللامركزية المالية على أنشطة الصيانة والإحلال لشبكات المياه والصرف الصحي في كافة محافظات الجمهورية (باستخدام صيغة تمويل تعتمد على عدد السكان). وقد أدى غياب الاستقرار السياسي خلال السنوات الثلاث الماضية إلى تعثر هذه الجهود التي من المنتظر استئنافها فور استكمال خارطة الطريق السياسية، وفقاً لما ورد في الدستور المصري لعام ٢٠١٣ (ملحق رقم ٥ - ٣).

٦.٣٠ ومن المعروف أن صندوق التنمية المحلية الذي تأسس بوزارة التنمية المحلية عام ١٩٧٩ يعد أهم البرامج التي استهدفت دعم جهود التنمية على المستوى المحلي. ومنذ نشأة الصندوق وحتى نهاية ٢٠١٠، ساهم الصندوق في تمويل ٩٢ ألف مشروع صغير لخدمة ما يقرب من ١٠٦ ألف مستفيد في مختلف محافظات الجمهورية بإجمالي تمويل يفوق ٤٦٠ مليون جنيه مصري (ملحق رقم ٥ - ٤).

٧.٣٠ كما قامت وزارة التخطيط في إطار إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ - ٢٠١٦/٢٠١٧ والبرنامج الاستثماري للعام الأول وفي إطار تطوير منهجية التخطيط المتبعة في إعداد هذه الخطط بإعلاء البعد المكاني للتنمية في هذه الخطط. حيث قامت الوزارة باستحداث مجموعة من الاستثمارات التي يستهدف جزء منها ربط المشروعات الاستثمارية للقطاعات المختلفة بمؤشرات للتنمية القطاعية والمكانية. وقد نتج عن هذا التطوير توزيع ما يزيد عن ٨٠٪ من المشروعات الاستثمارية المدرجة في البرنامج الاستثماري للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ موزعة جغرافياً بعد أن كانت المشروعات الموزعة جغرافياً لا تتجاوز ٤٥٪ في السنوات السابقة. كما تقوم الوزارة بإعداد خطط إقليمية بالتركيز على مشروعات التنمية الاقتصادية (الزراعة واستصلاح الأراضي والري والصناعة والنقل والكهرباء والطاقة) في الأقاليم الاقتصادية السبعة. ويتم أيضاً إعداد خطط المواطن التي توضح كافة المشروعات الخدمية (الإسكان والتنمية العمرانية والتعليم قبل الجامعي والجامعي والعالي والصحة وخدمات الرعاية الاجتماعية والتنمية المحلية) على مستوى المراكز والأحياء بكافة محافظات الجمهورية.

٨.٣٠ ويلعب الصندوق الاجتماعي للتنمية دوراً هاماً في دعم التنمية المحلية من خلال فروع المنتشرة في أنحاء الجمهورية. حيث يقوم الصندوق بتقديم الدعم التمويلي اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى برامج التدريب والدعم الفني وبرامج الأشغال العامة وخدمات حاضنات الأعمال. وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ قدم الصندوق تمويل لما يقرب من ٤٩ ألف مشروع صغير و ٤٤٩ ألف مشروع متناهي الصغر وقام بإصدار ٤٥ ألف رخصة دائمة لمشروعات مختلفة.

^{١٠} كان من المفترض أن تقوم وزارة التخطيط في عام ٢٠١٢ بإعداد الخطة الخمسية السابعة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ - ٢٠١٦/٢٠١٧، غير أن غياب الاستقرار السياسي أدى إلى اكتفاء الوزارة بإعداد الخطة السنوية فقط للسنوات ٢٠١٢/٢٠١٣ و ٢٠١٣/٢٠١٤، والبدء في إعداد الخطة الثلاثية المكملة للخمسية السابعة هذا العام.

٩.٣٠ تقوم وحدة تطوير الإدارة المحلية بوزارة التنمية المحلية بتنفيذ عدد من مشروعات التنمية المحلية الاستراتيجية في محافظتي الفيوم وسوهاج وذلك وفقاً للمنهجية المعتمدة من صندوق الأمم المتحدة لتمويل التنمية (الشكل رقم ٥ - ٤). ومن المبادرات الهامة التي يقوم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتمويلها، مبادرة النداء والتي تستهدف تنفيذ عدد من المشروعات التنموية في محافظة قنا (ملحق رقم ٥ - ٥).

١٠.٣٠ تقوم الهيئة العامة للتخطيط العمراني التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية بإعداد المخططات التنموية للأقاليم والمحافظات والمدن. وقد بذلت الهيئة جهوداً كبيرة في تطوير المنهجية المستخدمة في إعداد هذه المخططات وبدعم فني من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). وتتضمن هذه المخططات برامج ومشروعات لدعم التنمية المحلية على المستوى الاقتصادي وكذا الخدمي.

١١.٣٠ هناك أيضاً عدد من الوزارات القطاعية والهيئات العامة التي تلعب دوراً في دعم التنمية الاقتصادية المحلية. وتشمل هذه الوزارات والهيئات وزارة الصناعة من خلال فروع هيئة التنمية الصناعية بالمحافظات ومن خلال مكاتب تنمية الأعمال التابعة لمركز تحديث الصناعة. كما تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في دعم التنمية المحلية من خلال فروع هيئة التنمية الزراعية وفروع هيئة التنمية السمكية. ويوجد في بعض المحافظات مكاتب لهيئة التنمية السياحية.

٣.١. توفير فرص عمل لائق ومستوى حياة كريمة

١.٣١ شهد الاقتصاد المصري خلال السنوات الثلاث الماضية تباطؤاً شديداً، ووصل معدل النمو الاقتصادي إلى ٢٪ في المتوسط، كما بلغ ١,٢٪ خلال النصف الأول من العام المالي الحالي. وأدى انكماش النشاط الاقتصادي إلى تراجع الطلب على العمل ومحدودية فرص العمل في القطاع الخاص، وتزايد الإقبال على العمل الحكومي. ولكن مشكلة البطالة في مصر ليست وليدة هذه السنوات الثلاث الأخيرة فقط. ولكن سوق العمل عانى لفترات طويلة من اختلالات هيكلية أدت إلى عدم ملائمة مخرجات التعليم لاحتياجات أصحاب الأعمال من ناحية بالإضافة إلى تزايد عدد المنضمين سنوياً لسوق العمل والذين يتراوحون بين ٧٠٠ - ٨٠٠ ألف باحث عن عمل، مع عدم قدرة سوق العمل على استيعاب هذه الأعداد حتى في فترات النمو الاقتصادي المرتفع. كما لم تتجح سياسات سوق العمل النشطة (سياسات التعليم وبرامج التدريب وإعادة التأهيل وتشجيع زيادة الأعمال والتمويل متناهي الصغر) في تضيق الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه. ويتضح من الشكل رقم (٥ - ٥) ارتفاع معدل البطالة بشكل عام خلال الفترة من ١٩٩٦ وحتى ٢٠١٢. وحتى في الفترات التي اتسمت بارتفاع معدلات النمو، لم يتم توفير عدد مناسب من فرص العمل التي تساهم في استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل والسحب كذلك من رصيد المتعطلين. وقد واصل معدل البطالة ارتفاعه ليصل إلى ١٣.٤٪ على المستوى القومي في الربع الثاني

من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣. وتتزايد هذه المعدلات بين الشباب لتصل إلى ٢٥.٨٪ وبين الإناث حيث بلغت ٢٥٪ خلال ذات الفترة.

٢.٣١ كما تفاوتت أيضاً معدلات البطالة بين الأقاليم والمحافظات المختلفة. فعلى مستوى الأقاليم، بلغ أعلى معدل للبطالة في إقليم القناة حيث بلغ ١٥.٣٪ يليه إقليم جنوب الصعيد ١٤.٥٪. كما وصل معدل البطالة إلى ١٤.١٪ في إقليمي وسط الصعيد وإقليم القاهرة الكبرى. أما إقليمي الدلتا والإسكندرية وشمال الصعيد فكانت معدلات البطالة أقل من الأقاليم الأخرى حيث بلغت ١٢.٧٪ و ١١٪ و ٨.٧٪ على التوالي (الجدول رقم ٥ - ٩). أما على مستوى المحافظات، فقد بلغ معدلات البطالة ذروته في محافظة بورسعيد وأقل مستوى في محافظة بني سويف (الشكل رقم ٥ - ٣).

٣.٣١ وقد أدى ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي والذي تنامي بدرجة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية إلى امتصاص جزء من البطالة خاصة بين الشباب. غير أن فرص العمل المتاحة في القطاع غير الرسمي لا تعد فرص للعمل اللائق، وذلك لتدني مستوى الأجور وعدم وجود عقود عمل رسمية وتأمينات اجتماعية وتأمين صحي وتأمين ضد إصابات العمل وخلافه.

٤.٣١ قامت وزارة القوى العاملة والهجرة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٩ بإعداد "الخطة القومية لتشغيل الشباب: ٢٠١٠ - ٢٠١٥". وقد استهدفت هذه الخطة تحقيق ذات الهدف المتضمن في الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر للفترة ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ - ٢٠١١ / ٢٠١٢. وقد تمثل هذا الهدف في خفض معدلات البطالة إلى ٥.٥٪ عند انتهاء الخطة وتحقيق مستوى معيشي لائق للفقراء. من أهم البرامج التي تضمنتها "الخطة القومية لتشغيل الشباب"، دعم الدور الذي تقوم به مكاتب العمل التابعة لوزارة القوى العاملة والهجرة الموجودة في كافة محافظات الجمهورية في توفير فرص عمل للشباب على المستوى المحلي من خلال إصلاح مكاتب العمل في إطار استراتيجية لامركزية للخدمات العامة للتشغيل. وقد تضمنت الخطة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير دور مكاتب العمل لتصبح قادرة على تقديم التدريب للباحثين عن عمل على مهارات البحث عن عمل، ومساعدتهم في كتابة السير الذاتية وتحديثها، وإعداد طلبات العمل، وتنظيم المقابلات الشخصية. علاوة على ذلك، تلعب مكاتب العمل دوراً مهماً في تزويد الباحثين عن عمل بالمعلومات وتقديم المشورة لهم. ومن شأن رفع مستوى مكاتب العمل وزيادة قدراتها الفنية أن يساعد على سد الفجوة بين طلب سوق العمل وعرض المهارات. كما تمكنهم من توفير مساعدة أفضل للشباب في وقت الأزمة الاقتصادية. كما أن تشجيع إقامة وكالات تشغيل خاصة سيكون له دور هام خاصة في المحافظات والمناطق التي لا يوجد بها مكاتب عمل تابعة لوزارة القوى العاملة والهجرة.

٥.٣١ على الرغم من أن الحكومة المصرية قد أعلنت عن تطبيق الحد الأدنى للأجور ليصبح ١٢٠٠ جنيهه منذ يناير ٢٠١٤، إلا أن القطاع الخاص مازال محجماً عن الالتزام بهذا القرار. وتتضمن الأسباب

التي يعتمد عليها ممثلي أصحاب الأعمال في عدم تطبيق الحد الأدنى للأجور، ضرورة وجود اختلاف بين الحد الأدنى للأجور في المحافظات المختلفة، لتباين مستوى المعيشة بين المحافظات والأقاليم المختلفة. ومن المعروف أن هذا الاختلاف في الحد الأدنى للأجور بين المناطق الجغرافية هو أمر متعارف عليه في التجارب الدولية.

٣٢ دمج الاقتصاد الحضري في إطار سياسات التنمية على المستوى القومي

١.٣٢ تتسم عملية رسم السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتنمية بشكل عام بالمركزية الشديدة. ولا تتضمن دمجاً للاقتصاد الحضري بالشكل الذي يحقق التنمية الإقليمية والمكانية المتوازنة. وفي إطار الجهود التي تبذلها وزارة التخطيط لتطوير منظومة التخطيط وفي أسلوب إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٥/٢٠١٤، وذلك للتأكيد على البعد المكاني للاستثمارات العامة. وقد تم الربط بين الاستثمارات وتوزيعها وفقاً لمؤشرات تنمية وأخرى تخطيطية. وقد تم أيضاً إعداد مجموعة جديدة من النماذج التي تم توزيعها على الوزارات والهيئات والشركات العامة المختلفة (جهات الإسناد) للحصول على بيانات عن المشروعات المختلفة التي تم إدراجها في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

٢.٣٢ وقد تضمنت المعلومات المطلوب استيفائها من خلال هذه النماذج معلومات عن الرؤية الاستراتيجية للجهات المختلفة والأهداف التي من المتوقع أن تؤدي هذه المشروعات لتحقيقها، بالإضافة إلى معلومات متكاملة عن المشروعات من حيث جدواها الاقتصادية والهيكل التمويلي المتوقع وخلافه. وقد أسفرت هذه التجربة عن توزيع ما يقارب ٧٠٪ من المشروعات الاستثمارية بخطة العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ جغرافياً مقارنة بنحو ٥٠٪ خلال العام المالي الماضي ٢٠١٣/٢٠١٤.

٣.٣٢ وفي إطار جهود وزارة التخطيط لتوسيع نطاق مشاركة المواطنين ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دوراً أكبر في عملية التنمية وإعطاء السلطات المحلية - باعتبارها الأقرب إلى المواطن والأكثر دراية باحتياجاته والأقدر على التعرف على الطاقات المادية والمالية والبشرية الكامنة في المجتمع المحلي - المزيد من الصلاحيات من خلال التوجه نحو تطبيق اللامركزية وهو ما يجعل تقديم الخدمات العامة المستجيبة للاحتياجات المحلية والإقليمية أكثر فاعلية عن تلك المحددة مركزياً والتي تتجاهل الفوارق الإقليمية والجغرافية. وبالتبعية، فإن النظام المالي اللامركزي الذي تلعب فيه السلطات المحلية والإقليمية دوراً هاماً في تقديم الخدمات العامة غالباً ما يؤدي في نهاية المطاف إلى نمو اقتصادي أكثر توازناً يحقق العدالة الاجتماعية من خلال تقاسم ثمار النمو الاقتصادي بشكل فعال. ومن هذا المنطلق قامت وزارة التخطيط، اعتباراً من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، بإدراج استثمارات المديريات الخدمية مباشرة في مشروع موازنتها، مما يُتيح مجالاً أفضل وأسرع لعمل تلك المديريات، وبالتالي معدلات تنفيذ أعلى للمشروعات الاستثمارية التي يتم تنفيذها في نطاق عمل هذه المديريات.

٤.٣٢ وتقوم الوزارة حالياً بمراجعة قانون ٧٠ لسنة ١٩٧٣ من خلال تشكيل لجنة متخصصة من الأكاديميين والمختصين والخبراء من وزارات التخطيط والإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والتنمية المحلية وجهاز تنظيم استخدامات أراضي الدولة ومعهد التخطيط القومي وذلك بهدف إعداد قانون موحد للتخطيط. ويهدف مشروع القانون الجديد إلى مواكبة التطوير المنشود لعملية التخطيط، ويعكس التوجه نحو تطبيق اللامركزية، وإعطاء دور أكبر للأقاليم الاقتصادية في رسم وتنفيذ ومتابعة الخطط الاقتصادية للدولة، وتمكين الإدارة المحلية من إعداد الخطط المحلية للخدمات الاجتماعية التي تمس حياة المواطن اليومية.

٥.٣٢ كما يتضمن مشروع القانون قيام المستوى المركزي المتمثل في وزارات التخطيط والإسكان والتنمية المحلية من التركيز على وضع السياسات العامة للدولة وإرساء القواعد والتوجيهات الرئيسية التي يتم في إطارها إعداد الرؤية الاستراتيجية والخطط طويلة ومتوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. كما يؤكد مشروع القانون على وجود آلية محكمة للتنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالعملية التخطيطية على المستوى الأفقي والرأسي في كافة مراحل إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط التنموية المختلفة. وتهدف هذه الجهود إلى تضمين الاقتصاد الحضري في إطار صنع القرار ورسم سياسات التنمية على المستوى القومي.

٣.٣. التحديات والدروس المستفادة من التجارب الحالية

في ضوء استعراض التجارب الحالية يمكن التوصل للتحديات والدروس المستفادة التالية:

- تعاني المستويات المحلية من غياب الحياد المالي، حيث تتحمل المحليات أعباء القيام بخدمات كثيرة دون أن يرتبط ذلك بنقل التمويل الملائم لتقديم هذه الخدمات.
- كما تتسم قدرة السلطات المحلية على تحديد قيمة الضرائب والرسوم وعلى الاقتراض أو الحصول على المنح بالضعف. ولا تقدم الحكومة الحوافز الكافية للمحليات لزيادة مواردها الذاتية.
- تقوم المجالس الشعبية المحلية المنتخبة بدور محدود في القرارات الخاصة بالموارد المالية المحلية.
- التوجه نحو اللامركزية المالية يعاني من عوائق عديدة منها: رفض بعض السلطات المحلية تحمل المسؤولية عن الموارد المالية، ومعارضة وزارات التخطيط بسبب تفتيت الاستثمارات.
- ترفض الوزارات القطاعية تطبيق اللامركزية المالية حيث لا تمتلك المستويات المحلية القدرة الفنية على تقديم الخدمات أو وضع الخطط أو الاستخدام الكفء للموارد في ظل نظام التحويلات غير المشروطة.

- تعاني المستويات المحلية من محدودية الاستثمارات الموجهة لمشروعات البنية الأساسية، على الرغم من زيادتها مؤخراً في ضوء إطلاق الحكومة المصرية لخطّة لتحفيز النشاط الاقتصادي والتأسيس للعدالة الاجتماعية في أكتوبر ٢٠١٣.
- وتتسم المستويات المحلية بتواضع كفاءتها مقارنة بالحكومة المركزية في إدارة الموارد المالية وتحقيق المساواة والعدالة والاستقرار.
- دور المحليات محدود في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من أهميته البالغة.
- لا يوجد دور للمحافظين في دعم التنمية الاقتصادية المحلية.
- عدم كفاية البرامج الحالية التي تقدمها الدولة لتمويل برامج الإسكان لمحدودي الدخل.
- عدم ملائمة قانون التمويل العقاري على النحو الذي يتيح فرص أكبر للمواطنين للحصول على التمويل اللازم للحصول على المسكن المناسب.
- عدم تضمين الاقتصاد المحلي أو الحضري في إطار عملية صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي والتنموي وهو ما كان له أثر سلبي على توزيع ثمار التنمية جغرافياً وأدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في مناطق دون الأخرى.
- وجود اختلال شديد وتباين متزايد حول قدرة المحافظات والأقاليم المختلفة فيما يتعلق بالقدرة على جذب الاستثمارات العامة والخاصة ومن ثم توفير فرص العمل اللائق، خاصة للشباب والنساء.
- زيادة نسبة مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في النشاط الاقتصادي إلى نسبة تتراوح بين ٤٠٪ و ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وما ترتب على ذلك من انخفاض في حصيلّة الضرائب وزيادة معدلات الفقر وتدني مستوى فرص العمل.
- تدني مستوى الخدمات العامة خاصة في ضوء تزايد الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وضعف الاستثمارات العامة المخصصة لتمويل الخدمات العامة في ضوء الضغوط المتزايدة على الموازنة العامة للدولة. وقد ترتب على ذلك تزايد شعور المواطنين بعدم الرضا عن مستوى الخدمات العامة.
- أدت مركزية القرارات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدم تضمين المستوى المحلي في منظومة اتخاذ القرارات التنموية إلى عدم كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والمالية والمادية والبشرية وعدم توازن معدلات التنمية في كافة انحاء الجمهورية.

٣٤. التحديات المستقبلية والقضايا التي يتعين إدراجها في برنامج العمل الجديد

يتعين أن يتضمن برنامج العمل الجديد ما يلي:

- وضع قانون جديد للإدارة المحلية؛ يسمح بتحديد الوظائف والمهام التي تقوم بها الإدارة المحلية، وتفعيل المخططات الاستراتيجية وربطها بالموازنات المحلية، وتعزيز استقلال الإيرادات المحلية.
- منح المحليات سلطة فرض الضرائب المحلية؛ ومن أهمها جزء من الضرائب العقارية، وجزء من ضرائب الدخل، وجزء من ضرائب المبيعات، والضرائب على المناطق الترفيهية.
- مراجعة الرسوم المحلية سنوياً وربطها بمعدل التضخم.
- زيادة قدرة المستويات المحلية على توليد الموارد المالية المحلية من خلال البدء في إرساء الأسس المؤسسية والمالية اللازمة لإصدار سندات طويلة الأجل لتمويل مشروعات البنية الأساسية ومنح السلطات المحلية مزيد من الصلاحيات لجذب الاستثمار ومساندته خلال مراحل التأسيس والتشغيل المختلفة.
- تأسيس "صندوق التنمية المحلية" في كل محافظة يتم تمويلها من خلال عائد المحاجر والمناجم والمصايد والضرائب الإضافية على الإيرادات وقناة السويس ومساهمة القطاع الخاص والمنح، ويتم توزيع حصيلة هذه الصناديق وفقاً لصيغة تمويلية.
- تفعيل اللامركزية الإدارية والمالية وفقاً لما ورد في دستور مصر لعام ٢٠١٣، على أن يعكس قانون الإدارة المحلية الجديد الاستحقاقات الدستورية المتعلقة باللامركزية.
- استمرار الجهود التي تبذلها وزارة التخطيط في تدعيم اللامركزية في توزيع الاستثمارات وتمكين المستوى المحلي من ممارسة دور أكبر في تحديد احتياجاته وترتيب أولوياته والمشاركة في توفير الاستثمارات اللازمة لتنفيذ هذه الأولويات.
- بناء قدرات المحليات فيما يتعلق بالتخطيط المحلي وإدارة الموازنات المحلية وتحصيل الموارد المحلية.
- وضع خطط محلية وإقليمية لتشغيل الشباب بمشاركة كافة الأطراف المعنية من حكومة مركزية وإدارة محلية والقطاع الخاص المحلي والمجتمع المدني النشط محلياً أو إقليمياً، على أن تتضمن هذه الخطط أهم البرامج التي تتلاءم مع الموارد المحلية والتي تستطيع أن توفر أكبر قدر ممكن من فرص العمل اللائق على المستوى المحلي والإقليمي. وتتضمن هذه الخطط أيضاً السياسات والقرارات التي يتعين اتخاذها على المستوى المركزي لتهيئة المناخ الملائم لتوفير فرص العمل اللائق خاصة للشباب والنساء والفئات المهمشة.
- الاستمرار في إصدار "التقرير المحلي لممارسة الأعمال" بالتعاون مع البنك الدولي و"تقارير التنمية البشرية الوطنية" بالتعاون مع معهد التخطيط القومي وإصدار "تقارير التنافسية المحلية"

بالتعاون مع المجلس الوطني المصري للتنافسية. وتساعد هذه التقارير في التأكيد على أهمية الاقتصاد المحلي وكيفية رفع تنافسية ومستوى التنمية في المحليات وتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتوفير فرص العمل اللائق.

- مراجعة قانون التمويل العقاري على النحو الذي يساهم في تعظيم فرص الفئات محدودة الدخل في توفير المسكن الملائم.
- زيادة عدد برامج الدعم التي توفرها الحكومة للحصول على المسكن الملائم. وتشمل أمثلة البرامج التي يمكن تبنيها، برنامج تمويل صيانة الوحدات السكنية القائمة والتي تحتاج إلى صيانة. كما يمكن استحداث برامج لتمويل تأجير المساكن لمن لا يستطيعوا سداد القيمة الإيجارية التي تتراوح بين ٢٥٠ جنيه و ٥٠ جنيه شهرياً، أو برامج الإيجار بهدف التمليك.
- مراجعة منظومة برامج الدعم والمساندة التي تقدمها الحكومة لتوفير المسكن لمحدودي الدخل.
- الإسراع في إجراءات التسجيل العقاري لتغطية المناطق الحضرية والريفية أيضاً.

VI. الإسكان والخدمات الأساسية

VI. الإسكان والخدمات الأساسية

يتناول هذا الجزء من التقرير "قطاع الإسكان والخدمات الأساسية" والذي يعكس الهدف الرئيسي لأجندة الموئل والمتمثل في " توفير المأوى اللائق للجميع"، وهدف الألفية رقم ١١ والمعني بتحسين الظروف المعيشية لسكان الأحياء الفقيرة، وتسعى الدولة لتحقيق هذه الأهداف من خلال تمكين الأفراد من الحصول على مسكن آمن صحي وميسور التكلفة، يتمتع بكافة الخدمات الأساسية من مياه شرب وصرف صحي والطاقة، بالإضافة إلى ربط مناطق الإسكان بمناطق العمل والخدمات من خلال شبكة طرق ووسائل نقل يومية مستدامة.

٣٥. الارتقاء بالأحياء الفقيرة والحد من انتشارها

٣٥-١ في أعقاب زلزال ١٩٩٢ أطلقت الدولة في عام ١٩٩٣ أول مبادرة قومية للتعامل مع مشكلات المناطق العشوائية والمناطق المتدهورة^{١١} من خلال البرنامج القومي لتطوير العشوائيات (١٩٩٣-٢٠٠٥) بتكلفة إجمالية بلغت ٥.٣ مليار جنيه. وكان الهدف الرئيسي للبرنامج تطوير البيئة العمرانية من خلال ٦ قطاعات رئيسية (الكهرباء، ومياه الشرب، والصرف الصحي، والتخطيط والتنظيم، والنظافة، ورصف الطرق).

٣٥-٢ وتعزيزاً لأهمية تقنين ملكيات الأراضي وتأمين الحياة في عمليات التطوير أصدر مجلس الوزراء في اجتماعه في ١٠/١٠/٢٠٠٠ قراراً ينظم بيع أراضي الدولة للسكان غير القانونيين القاطنين به بأسعار مخفضة وشروط سداد ميسرة. واستخدمت حصيلة بيع الأراضي في بناء المساكن والخدمات الاجتماعية الضرورية. وقد ساهم البرنامج بشكل واضح في تطوير البيئة العمرانية في المناطق المستهدفة، وقد بلغ إجمالي اشتراكات المياه ١٣.٦ مليون مشترك، وخدمة الصرف الصحي ٦.٨ مليون مشترك حتى ديسمبر ٢٠١٣. وطبقاً لتقرير الهيئة العامة للتخطيط العمراني عام ٢٠١٤ بلغ عدد المناطق العشوائية ١١٧١ منطقة تم تطوير ١٧.٤٪ منها، وجارى تطوير ٥٨٪، إلا أن ٣١.٨٪ من المناطق لم تشملهم خطة التطوير^{١٢}.

^{١١} عرف البرنامج القومي لتطوير المناطق العشوائية نوعين من المناطق غير الرسمية وهما المناطق غير الرسمية على الأراضي الزراعية، والمناطق غير الرسمية على أراضي الدولة الصحراوية والمهددة بالإخلاء. وحدد البرنامج ثلاثة أنواع من المناطق وتشمل: مناطق قابلة للتطوير، مناطق يلزم إزالتها، ومناطق قابلة للتطوير الجزئي. وبلغ عدد المناطق ٢٠٢١ منطقة منها ٢٠ منطقة غير قابلة للتطوير يلزم إزالتها. ونظراً لأن كل محافظة حددت المناطق العشوائية على حدة فنجد أن بعض المحافظات تضمنت الأحياء القديمة المتدهورة عمراً وبنياناً مع المناطق غير الرسمية على الأراضي الزراعية وأراضي الدولة.

^{١٢} ٤٢ page ٢٠١٤ April The National Urban Development Framework in the Arab Republic of Egypt

٣٥-٣ وقد أكدت الحكومة المصرية التزامها بتحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق العشوائية في الخطة الخمسية ٢٠٠٧-٢٠١٢، من خلال توفير فرص العمل والتنمية الاقتصادية المحلية، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات الارتقاء بتلك المناطق.

٣٥-٤ وقد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ بإعداد "الإطار العام لاستراتيجية تطوير العشوائيات والحد منها"، بهدف التنسيق بين الجهود المبذولة من كافة الأطراف المعنية بما فيهم الجهات المانحة من خلال تبني رؤية موحدة واستراتيجيات متكاملة لضمان تحقيق التنمية المتكاملة بتلك المناطق. وتضمن الإطار تعريف للمناطق العشوائية تصنيف للمناطق طبقاً لآليات التدخل (الملحق رقم ٦-١)، والتي شملت استراتيجية لاحتواء نمو المناطق العشوائية (تحريم العشوائيات) إلى جانب سياسات التطوير الكلي والجزئي. وقد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد عدة مخططات تفصيلية لاحتواء نمو المناطق العشوائية في محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والإسكندرية إلا أن حل المجالس الشعبية المحلية في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١، أوقفت المرحلة النهائية للموافقة العديد من المخططات في تلك المحافظات^{١٣}.

٣٥-٥ وقد عرف قانون البناء الموحد ١١٩ لعام ٢٠٠٨ نوعين من المناطق من الناحية التخطيطية: مناطق غير مخططة ومناطق إعادة التخطيط^{١٤}، وقد تم تضمين مفهوم القانونية (الرسمية) في تعريف مناطق إعادة التخطيط (مناطق سكنية متدهورة) في حين تم تضمين مفهوم العشوائية في تعريف المناطق غير المخططة. وقد حددت جميع المخططات الاستراتيجية أنواع المناطق والتدخلات التخطيطية المقترحة؛ سواء الارتقاء الكلي أو الجزئي وفقاً لمستوى تدهور المباني والبيئة العمرانية.

^{١٣} طبقاً للهيئة العامة للتخطيط العمراني تم الانتهاء من اعتماد المخططات التفصيلية لمناطق التحريم بمحافظة الجيزة (المريوطية - كفر طهرمس - المعتمدية - كفر الجبل)، وبمحافظة القاهرة (عزبة الوالدة بطلوان)، جاري اعتماد المخططات التفصيلية لمناطق التحريم بمحافظة القليوبية (اسكو - مؤسسة الزكاة - البركة)، ومناطق التحريم بمحافظة القاهرة (ابو رجيلة - بركة النصر - كفر الباشا)، تم الانتهاء من إعداد المخططات التفصيلية لعدد ٦ مناطق بمحافظة الإسكندرية، وجاري إعداد المخططات التفصيلية لمناطق التحريم بمحافظة القليوبية (بهيتيم).

^{١٤} يعرف القانون مناطق إعادة التخطيط والمناطق غير المخططة كالتالي:

- مناطق إعادة التخطيط:** المناطق المراد تجديدها وتطويرها ويتم تحديدها بالمخطط الاستراتيجي للمدينة وتتضمن:
- المناطق أو المساحات التي تعاني من الكثافة البنائية العالية وتكون الغالبية العظمى الأساسية متهاكة، ويستلزم الأمر إحلالها بإعادة تخطيطها وتعميرها.
 - المناطق أو المساحات التي تكون بعض مبانيها متهاكة وتفتقر إلى المرافق أو الخدمات الأساسية، ولا يستلزم الأمر إحلالها بالكامل بل إحلال بعض أجزائها أو مبانيها لإمدادها بالمرافق والخدمات اللازمة لتحسينها والارتقاء بمستواها.
- المناطق غير المخططة:** المناطق التي نشأت بالمخالفة للقانون واللوائح المنظمة للتخطيط والبناء، ويتم تحديدها في المخطط الاستراتيجي العام للمدينة. ويتم إعلان هذه المناطق بناءً على المخطط مناطق تخضع للتطوير والتحسين ويتم تحديد أهم المشروعات المطلوبة لتطوير المنطقة.

٣٥-٦ وقد أعطت الحكومة المصرية في عام ٢٠٠٨ الأولوية للتعامل مع المناطق غير الآمنة. حيث صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٥ لسنة ٢٠٠٨ بشأن إنشاء صندوق تطوير المناطق العشوائية ويتبع رئاسة مجلس الوزراء، وتشمل مهمة الصندوق حصر وتصنيف المناطق العشوائية ووضع رؤية شاملة لتطويرها وإعداد خطة قومية لتطويرها وإدارة تمويل مشروعات التطوير ومتابعة تنفيذها مع المؤسسات المدنية والمحافظات. ويباشر الصندوق اختصاصاته بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية ووحدات الإدارة المحلية.

٣٥-٧ وقد قام صندوق تطوير المناطق العشوائية في خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ بالتعاون مع المحافظات بإجراء حصر وتصنيف المناطق العشوائية في جميع المدن (ملحق ٦-٢) ووفقاً لأحدث تقرير من الصندوق فقد بلغ عدد المناطق غير الآمنة (٢٠٠٩-٢٠١٤) ٤٢٢ منطقة بإجمالي ٥٠٩٣ فدان وعدد السكان حوالي مليون نسمة يقطنون في ٢٤٧,٧١٦ وحدة سكنية ومن بين تلك المناطق يوجد ٣٥ منطقة مهددة للحياة بإجمالي ٧٤٢.٥ فدان وعدد وحدات سكنية ٢٧٦٦٣ بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وتشكل المناطق غير المخططة حوالي ٩٥٪ من الكتلة العمرانية في القرى المصرية وحوالي ٣٧.٥٪ من الكتلة العمرانية للمدن المصرية.

٣٥-٨ وقد أقر مجلس الوزراء في أبريل ٢٠١٠ الخطة القومية لتطوير المناطق غير الآمنة والمقرر الانتهاء منها في عام ٢٠١٨ بإجمالي تكلفة ٨.٥ مليار جنيه. وقد تم حتى الآن تطوير عدد ٥٨ منطقة غير آمنة من إجمالي ٤٢٢ منطقة تشغل مساحة ٥٢٣ فدان وعدد سكان حوالي ١١٩ ألف نسمة يقطنون حوالي ٣٠ ألف وحدة سكنية بإجمالي تكلفة استثمارية ١.٥ مليار جنيه. كما يجري العمل حالياً لتطوير عدد ٥٧ منطقة وسوق عشوائي وينتهي تطويرها مع نهاية عام ٢٠١٤/٢٠١٥. كما يتم إعداد الخطط التنفيذية للبدء في تطوير عدد ٣٢ منطقة وسوق عشوائي. وتتضمن آليات تنفيذ خطط التطوير توطين السكان في ذات الأماكن وبناء المباني السكنية في المناطق الجديدة لنقل السكان والتي غالباً ما تكون قريبة من موقع التطوير ومد البنية التحتية وتنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية (فصول محور الأمية وتوظيف الشباب والرعاية الصحية وإصدار بطاقات الرقم القومي). ويوضح الملحق رقم (٦-٢) أمثلة لبعض مشروعات تطوير المناطق غير الآمنة.

٣٥-٩ كما أعد صندوق تطوير المناطق العشوائية حصر لمساحة المناطق غير المخططة على خرائط أساس بمدن المحافظات حيث اتضح أنها تمثل نسبة ٣٧,٥٪ من الكتلة العمرانية للمدن المصرية. يتم تنفيذ خطط عمل عاجلة لعدد ٣٠ منطقة ذات أولوية (١٣ منطقة في محافظة الجيزة و ١٧ منطقة في محافظة القاهرة). كما أعد الصندوق خطط تنفيذية لعدد ١٥ منطقة في حي حلوان وعدد ٢ منطقة شرق مدينة نصر بالإضافة إلى مشروع دفن كابلات الضغط العالي الهوائية بحي حلوان (٥ مناطق) وجاري

تنفيذها بتمويل من اتحاد بنوك مصر وتم الانتهاء من تنفيذ مشروع إرشادي لتطوير منطقة المنزه في مدينة دمياط بالتنسيق مع المحافظة.

٣٥-١٠ وفي إطار "تطوير الأسواق العشوائية" و"تطوير القرى ذات المنتج الواحد"، قام الصندوق بإعداد خطة قومية لتطوير الأسواق العشوائية حيث شمل الحصر ١٠٩٩ سوق عشوائي بسعة ٣٠٥٥٩٢ وحدة بيع مجمعة حسب التخصص (المواد الغذائية والحرفية والتجارية).

٣٥-١١ وبدأ صندوق تطوير المناطق العشوائية بحصر القرى ذات المنتج الواحد في المحافظات وهي عبارة عن قرى تشتهر بصناعة منتج معين يعمل به عدد كبير من أهل القرية. وقد تم الانتهاء من حصر القرى بمحافظات المنوفية وأسوان والوادي الجديد. وتسعى هذه المبادرة للسيطرة على الهجرة من الريف إلى المدن من خلال تطوير الاقتصاد الريفي المحلي وتوفير فرص عمل جديدة، وتحسين المنتجات، وتوسعة الأسواق، وخاصة للحرف اليدوية والمنتجات المحلية المتميزة المهددة بالاندثار.

٣٥-١٢ وقد أكدت الحكومة التزامها بتحسين ظروف المعيشة في المناطق العشوائية من خلال إنشاء وزارة الدولة للتطوير الحضري والعشوائيات في الحكومة الجديدة اعتباراً من يونيو ٢٠١٤. ومن المتوقع أن تقوم الوزارة الجديدة بتيسير إدماج جميع برامج الدولة بمشاريع الارتقاء بالعشوائيات لضمان إتاحة التمويل الكافي وتوجيهه بشكل صحيح إلى الفئات الأكثر احتياجاً.

٣٥-١٣ هناك العديد من المشروعات الرائدة التي نُفذت بالتعاون مع المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والوكالة الإنمائية الألمانية ومنظمات الأمم المتحدة. ومن أمثلة هذه المشروعات مشروع الناصرية في أسوان ومنشأة ناصر في القاهرة وجزيرة الذهب وساقية مكي والوراق في الجيزة. ويشمل الملحق (٦-٣) توصيف لبرنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية والذي تنفذه وزارة التخطيط بالتنسيق مع التعاون الإنمائي الألماني والاتحاد الأوروبي في القاهرة والجيزة والقليوبية. ويهدف البرنامج إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الحضر الفقراء في ٥ مناطق عشوائية من خلال تحسين الظروف البيئية وتقديم الخدمات بشكل أفضل من قبل الإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

٣٦. تعزيز فرص الحصول على المسكن الملائم

٣٦-١ التزمت الحكومة المصرية بتوفير أكبر كمية من الوحدات السكنية لمنخفضي ومحدودي الدخل وقد ظهر هذا جلياً من خلال خطط الإسكان (ملحق ٦-٤) التي تنفذ في الفترة ما بين عام ١٩٨٢ وحتى عام ٢٠١٣ (ملحق ٦-٤). وقد تم إنشاء حوالي ٢٠٥٤٦.٧٥٦ وحدة سكنية بمناطق حضر الجمهورية في الفترة من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠١٣ ونفذ القطاع الخاص حوالي ٧٣.٩٪ من إجمالي هذه الوحدات. وتبلغ نسبة وحدات منخفضي الدخل حوالي ٥١.٨٪ (ما يعادل ١.٣١٨.٢٢٦ وحدة) من

إجمالي الوحدات. وساهم القطاع الحكومي بنسبة حوالي ٨٩.٧٪ من إنتاجه في إسكان منخفضي ومحدودي الدخل، بينما ساهم القطاع الخاص بنسبة حوالي ٣٨.٣٪ من إنتاجه. وطبقاً لإجمالي عدد الوحدات السكنية لذوي الدخل المنخفض التي نفذت نجد أن القطاع الخاص يشارك بعدد وحدات سكنية أكثر من القطاع الحكومي (٥٤.٧٪ و ٤٥.٢٨٪ على التوالي). وتمثل نسبة الوحدات السكنية لذوي الدخل المتوسط حوالي ٣١.٩٪ من إجمالي الوحدات التي نفذت بينما تمثل نسبة الوحدات السكنية لذوي الدخل فوق المتوسط حوالي ١٦.٣٪ من الوحدات (ملحق ٦-٤). ويشمل الملحق (٦-٥) تحليل بيانات إنتاج الإسكان مقارنة بالخطط المستهدفة.

٣٦-٢ وتسهيلاً لتنفيذ الوحدات السكنية لذوي الدخل المنخفض قامت الدولة بتنفيذ مجموعة من المشروعات تهدف إلى توفير الإسكان للشباب ولذوي الدخل المنخفض مثل: مشروع الإسكان الحر - الإسكان العائلي - إسكان الشباب (عام ١٩٩٧) - مشروع إسكان المستقبل (عام ١٩٩٨). وساهم مشروع إسكان مبارك للشباب ومشروع إسكان المستقبل في توفير حوالي ١٤٠ ألف وحدة سكنية على مستوى عالٍ من التصميم والجودة للشباب ذوي الدخل المنخفض وفي تسهيل آلية التملك للعائلات الصغيرة ذات الدخل المحدود (ملحق ٦-٧).

٣٦-٣ وخلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٢ قامت وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية بالتنفيذ والإشراف على المشروع القومي للإسكان بجميع المحافظات والمدن الجديدة. واستهدف المشروع إنشاء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية من خلال ٧ محاور (ملحق ٦-٨) وباستثمارات بلغت ٣٥.٦٥ مليار جنية منها ١١.٦٥ مليار دعم لا يرد. ويعمل المشروع القومي للإسكان على توفير حوالي ٨٠٪ و ٢٠٪ من الإسكان الاقتصادي وإسكان ذوي الدخل المتوسط على التوالي. كما بلغت نسبة وحدات محور التأجير بالمشروع القومي حوالي ١٤٪.

٣٦-٤ وتشير التقارير إلى أن المشروع القومي للإسكان (الملحق ٦-٩) قد تخطي تحقيق الهدف المبدئي وهو تنفيذ ٥٠٠ ألف وحدة سكنية حيث أنه قد تم تنفيذ حوالي (٦٠٤٣٢٢ وحدة). نجح المشروع أيضاً في استكمال حوالي ٨٨.٣٪ من الوحدات السكنية وتسليم حوالي ٦٩.٩٣٪ وحدة. وتظهر معدلات التنفيذ الأقل في محور المستثمرين بنسبة (٦٩.٨٪) وفي محور الإيجار للوحدات السكنية الصغيرة بنسبة (٦٠.٣٪) بالمقارنة بمعدلات تنفيذ مشروع ابني بيتك (١٠٠٪) ومحور التملك بنسبة (٩٢.٩٪).

٣٦-٥ وعلى غرار المشروع القومي للإسكان تتبنى الحكومة حالياً مشروع الإسكان الاجتماعي لإقامة مليون وحدة سكنية في خلال ٦ سنوات بالمدن الجديدة والمحافظات بجميع أنحاء الجمهورية بتكلفة إجمالية حوالي ١٣٠ مليار جنية بخلاف تكلفة الأرض والمرافق. حيث يهدف المشروع إلى توفير وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود في بعض المناطق التي تحددها وزارة الإسكان والمرافق في المحافظات

والمدن الجديدة وأيضاً توفير قطع أراضي معدة للبناء بحد أقصى ٤٠٠ م^٢ لمتوسطي الدخل في المجتمعات العمرانية الجديدة.

٣٦-٦ ويتم تسهيل تنفيذ المشروع القومي للإسكان وغيره من مشاريع الإسكان عن طريق عدة آليات (ملحق ١٠-٦) مثل: الإمداد بالأراضي في المحافظات والمدن الجديدة وكذلك توفير القروض الميسرة وتحسين بيئة العمل وضمان الحصول على الدعم اللازم. وتم إصدار بعض القوانين المهمة بهذا الصدد مثل قانون التمويل العقاري ١٤٤/٢٠٠١ وقانون البناء الموحد ١١٩/٢٠٠٨ وقانون الإسكان الاجتماعي ٣٣/٢٠١٤. وجدير بالذكر بأن قانون البناء الموحد والذي يسهل إجراءات تراخيص البناء ويضع قيم ثابتة لتكاليف استخراج الرخص قد قام بتحسين ترتيب مصر من المرتبة ١٦٥ للمرتبة ١٥٤ في مؤشر سهولة إجراءات استخراج تراخيص الأعمال وذلك في تقرير سهولة ممارسة الأعمال عام ٢٠١٤. كما صدر القانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ في شأن تنظيم هدم المباني والمنشآت غير الآيلة للسقوط والحفاظ على التراث المعماري.

٣٧ - ٣٨ ضمان التوفير المستدام لفرص الحصول على مياه الشرب المأمونة وعلى خدمات الصرف الأساسية. قامت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بإعداد استراتيجية لإعادة هيكلة قطاع مياه الشرب والصرف الصحي حتى عام ٢٠٣٠ بهدف تغطية جميع المدن والقرى بخدمات مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي. وقد بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يحصلون على مياه شرب آمنة ٩٧٪ من جملة السكان كما بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يحصلون على خدمات صرف صحي كافية ٩٠٪ من جملة السكان.

تم إنشاء الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي عام ٢٠٠٤، والتي تتبعها شركات على مستوى المحافظات تتولى عمليات إدارة وتشغيل وصيانة جميع هذه الخدمات على مستوى كل محافظة بينما تتولى الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي تنفيذ واستكمال المشروعات على مستوى المدن والقرى في جميع أنحاء الجمهورية ويختص الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي للقاهرة الكبرى والإسكندرية بتنفيذ المشروعات لهذين التجمعين الحصريين الذين يشكلان حوالي ٢٥٪ من جملة السكان.

كما تم إنشاء جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستهلك بهدف تنظيم ومتابعة ومراقبة كل ما يتعلق بأنشطة مياه الشرب والصرف الصحي سواء المشروعات التي تنفذها الدولة أو تمنحها امتياز العمل في هذا المجال، كما يقوم الجهاز بالتأكد من جودة الخدمات بالمحافظات من خلال المتابعة والمراقبة المستمرة والتحقق من الشكاوى التي ترد من المواطنين وكذا تحليل التكاليف الخاصة بتقديم هذه الخدمات ضماناً للوصول إلى تعريفه اقتصادية عادلة.

وتجدر الإشارة إلى أن الطاقة التصميمية لمياه الشرب الآمنة لسكان الحضر قد بلغت حالياً ٣٢.٧ مليون م^٣/يوم، بينما بلغت الطاقة الإنتاجية ٢٦ مليون م^٣/يوم بما يكفل حصول ٩٧٪ من سكان الحضر على هذه الخدمة التي يتم تقديمها من خلال ٢٢٥٠ محطة كما بلغ أدنى استهلاك ٢١ مليون م^٣/يوم بينما بلغ أقصى استهلاك ٢٥ مليون م^٣/يوم وذلك من خلال شبكة متكاملة بلغت أطوالها ١٤٤ ألف كيلومتراً وعدد ٤٨٣ رافع وبجودة قياسية تتطابق مع المعايير المنصوص عليها في القانون والكود المصري والتي يتم متابعتها من خلال معامل مياه الشرب الحالية والتوسع في إنشاء المعامل المركزية والمرجعية وإنشاء نظام متكامل لجودة مياه الشرب.

أما بالنسبة لخدمات الصرف الصحي الملثم بالحضر فقد بلغت نسبة الحاصلين على هذه الخدمة ٩٠٪ من جملة سكان الحضر حيث بلغ عدد المدن المخدومة ١٧٢ مدينة قائمة و ٢٦ مدينة جديدة وهناك ٤٠ مدينة جارى تنفيذ مشروعات الخدمة بها بإجمالي ٢٥٣ مدينة بينما يتم الإعداد لتنفيذ مشروعات خدمات الصرف الصحي لباقي ١٥ مدينة. وقد بلغت الطاقة التصميمية لمحطات الصرف الصحي ١٢.٩ مليون م^٣/يوم وبلغ المتوسط السنوي للطاقة الحالية ١٠.١ مليون م^٣/يوم، يتم معالجة ٢٢٪ منها معالجة ابتدائية و ٧٨٪ منها معالجة ثانوية، كما بلغ أقصى تصرف ١٠.٩ مليون م^٣/يوم وأدنى تصرف ٩.٣ مليون م^٣/يوم، وذلك من خلال منظومة متكاملة تتكون من ٣٧٢ محطة معالجة، ٢١٠٤٠ محطة رفع وشبكات بلغت جملة أطوالها ١٣٨ ألف كم.

ويسعى قطاع مياه الشرب والصرف الصحي إلى حماية البيئة والصحة العامة والحفاظ على الموارد والمجاري المائية وذلك من خلال التأكد من مطابقة السيب النهائي لاشتراطات القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٢، الكود المصري وإعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعات مثل الجاتروفا والغابات الشجرية من خلال متابعة ورقابة جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستهلك وبالتنسيق مع وزارات الصحة والسكان والبيئة والري والزراعة، ويتم حالياً الإعداد لخطة متكاملة للتعامل مع مشاكل مياه الشرب والصرف الصحي خاصة في المناطق العشوائية والناجمة عن السلوكيات الخاطئة وغياب الوعي الصحي والبيئي الذي يؤثر سلباً على صحة المواطن حيث يتم ذلك من خلال عدة محاور أهمها:

- الاهتمام بالخطة المستقبلية وتحديد الاستثمارات اللازمة لتغطية الاستهلاك الناتج عن الزيادة السكانية وتغطية المناطق العشوائية القابلة للتطوير.

- بالنسبة للمناطق العشوائية فقد قامت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بحصرها وتحديد المناطق القابلة للتطوير والتي بلغ عددها ٨٤٨ منطقة بمساحة قدرها ٨٠ ألف كيلومتر مربع حيث تم توصيل خدمات مياه الشرب إلى ٢٣٣ منطقة وخدمات الصرف الصحي إلى ٢٤٤ منطقة، كما تم حصر الأعمال المطلوبة لتوصيل خدمات مياه الشرب والصرف الصحي لباقي المناطق حيث بلغت تكلفة توصيل خدمات مياه الشرب حوالي ٣٠٠ مليون جنيه مصري لأطوال

شبكات تبلغ ٢٣٥٣ كيلومتر بأقطار مختلفة، بينما بلغت تكلفة خدمات الصرف الصحي ٢.١ مليار جنية شاملة شبكات بأطوال ٢٠٠٧ كيلومتر.

- كذلك تقوم الحكومة بإعداد خطة عملية لاستخدام التكنولوجيات غير التقليدية لتوفير مياه الشرب في المناطق ذات الندرة المائية من خلال استخدام الطاقة الشمسية لتحلية مياه البحر والمحطات الارتوازية وتشمل الخطة أيضا استخدام التكنولوجيات غير التقليدية منخفضة التكلفة لتغطية المناطق المحرومة من خدمات الصرف الصحي لتوفير الوقت والتكلفة.
- تطوير خطة الصيانة والتطوير لمحطات مياه الشرب والصرف الصحي والتوسعات المستقبلية ورفع مستوى الكفاءة وتنفيذ مشروعات الإحلال والتجديد للشبكات القائمة.
- الاعتماد على التوعية المستمرة لتعظيم دور المجتمع المدني والجمعيات الأهلية ومشاركتها في إطار نطاقها الجغرافي لعمل التوعية اللازمة.
- توفير التدريب المهني على أعمال السباكة والصيانة من خلال المدارس الفنية التابعة للوزارة والشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي مع تحفيز الشباب خاصة في المناطق العشوائية الجديدة وبضمن أيضاً انضباط عملية التحصيل خاصة وأن هذه الخدمات تلقى دعماً كبيراً من الدولة.

٣٩. تحسين فرص الحصول على الطاقة النظيفة المحلية

٣٩-١ فى ظل التوقعات بنضوب مصادر الطاقة التقليدية وضعت وزارة الكهرباء استراتيجية لاستخدام مزيج متوازن من المصادر التقليدية والمتجددة بهدف توفير الطاقة الكهربائية لجميع مستخدميها في كافة المجالات بشكل آمن ومستقر ووفقاً للمعايير العالمية.

٣٩-٢ ومن خلال اتباع سياسات ترشيد الطاقة تم خفض معدل استهلاك الوقود المستخدم في توليد الكهرباء من ٢٢٠ جرام/كيلو وات ساعة عام ٢٠٠٢ إلى ٢١٢.٧ جرام/ كيلو وات ساعة عام ٢٠١٣. كما تم خفض الفقد في الشبكات الكهربائية من ١٣.٥٪ عام ٢٠٠٢ إلى ١١٪ عام ٢٠١٣. كما تم ترشيد الطاقة المستهلكة في القطاعات الأخرى المستهلكة للطاقة الكهربائية بنسبة ٥٪ وذلك من خلال نشر ثقافة استخدام أنظمة الإضاءة الموفرة للطاقة ورفع كفاءة الإنارة العامة، والالتزام بأكواد كفاءة الطاقة للمباني السكنية والتجارية والإدارية.

٣٩-٣ قامت وزارة الكهرباء بوضع استراتيجية للوصول بنسبة مساهمة الطاقات المتجددة إلى ٢٠٪ من إجمالي الطاقة المنتجة عام ٢٠٢٠ يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة ٦٧٪ حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتحفيز القطاع الخاص للمشاركة في مشروعات الطاقة المتجددة، وقد بلغت قدرة التوليد من مزارع الرياح ٥٥٠ ميغاوات، بالإضافة إلى ١٤٠ ميغاوات من الطاقة الشمسية الحرارية. كما تم وضع

خطة لإضافة ٣٥٠٠ ميجاوات بتكنولوجيا المركّزات الشمسية والخلايا الفوتوفلطية حتى عام ٢٠٢٧ بالإضافة إلى إنشاء صندوق لدعم الطاقة المتجددة، وجاري تأسيس هيئة تخطيط الطاقة.

٣٩-٤ وجاري استكمال إجراءات المشروع البحثي المشترك لتصميم وبناء وحدة مركّزات شمسية متعدّدة الأغراض (توليد كهرباء - تحليه مياه - تبريد) باستخدام تكنولوجيا الأملاح المذابة كمائع ناقل للحرارة ووسيط تخزين بمدينة برج العرب للأبحاث العلمية. ويشارك في المشروع ١١ مؤسسة بحثية وشركة من كل من مصر وإيطاليا وألمانيا وفرنسا لإنتاج طاقة كهربائية بقدرة ١ ميجاوات وتحلية حوالي ٢٥٠ متر مكعب يوميا من المياه بالإضافة إلى وحدة تبريد احتياطية لتوليد الغاز من البيو جاز لتشغيل المحطة.

٣٩-٥ قامت وزارة الكهرباء بتنفيذ مشروع لاستغلال سطحي مبنى ديوان عام الوزارة ومبنى الوزارة القديم لإقامة محطتين شمسيّتين مربوطتين بالشبكة قدرة ٤٠ كيلو وات لكل محطة وإنارة عدد ١٠ أعمدة أمام المبنى بتكنولوجيا الخلايا الفوتوفلطية. وقد صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١١ بشأن استغلال أسطح المباني الحكومية لإقامة محطات عليها تعمل بالطاقة الشمسية وربطها بالشبكة القومية للكهرباء ويلزم هذا القرار جميع الوزارات والهيئات الحكومية بالتنفيذ بواقع ٢٥ مبنى كحد أدنى لكل وزارة بإجمالي ألف مبنى كمرحلة أولى تمهيدا لتعميمها على جميع المباني الحكومية. كما أصدر مجلس المحافظين قراراً باستخدام الطاقة الشمسية في إنارة الشوارع والمنشآت الحكومية ومباني المحافظات.

٣٩-٦ يتضمن برنامج الطاقة النووي إنشاء ٤ محطات لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة إجمالي ٤ آلاف ميجاوات وذلك بحلول عام ٢٠٢٧. وتم إعداد مواصفات المشروع الأول للمحطة النووية الأولى لتوليد الكهرباء بالضبعة وتم استلام الأرض الخاصة بالمشروع وذلك في ظل الاتفاق الذي تم مؤخراً ببين الأهالي ووزارة الدفاع.

٣٩-٧ وصل التصنيع المحلى إلى ١٠٠٪ من مكونات شبكات التوزيع والنقل حتى جهد ٢٢٠ كيلو فولت، هذا بالإضافة إلى رفع نسبة المساهمة في مهمات محطات التوليد التقليدي إلى ٤٢٪، كما ارتفعت مساهمة مهمات مزارع الرياح إلى ٣٠٪.

٣٩-٨ اهتمت وزارة الكهرباء بدعم العلاقات بالدول العربية والإفريقية بصفة عامة ودول حوض النيل بصفة خاصة من خلال إقامة الشركات المشتركة في مجال الاستشارات الهندسية المتعلقة بالطاقة الكهربائية أو بتسويق الخبرة المصرية والتدريب وتبادل الطاقة، بالإضافة إلى التعاون من خلال تنمية وتطوير المنظومات الكهربائية من مصادر الطاقة المختلفة والتي من أهمها الموارد المائية وتطوير نظم إنتاج الكهرباء من هذه الموارد واستخدامها بما يحقق زيادة كفاءة الإمداد بالطاقة الكهربائية لهذه الدول مع الاهتمام بمشروعات تجارة الطاقة. وفي إطار الاستفادة من مشروع دعم الميزانية بالتعاون مع الاتحاد

الأوروبي تم تخصيص مبلغ ٦٠ مليون يورو للاستفادة منها في مشروع مراجعة وتحديث استراتيجية قطاع الطاقة في مصر حتى عام ٢٠٣٥.

٣٩-٩ الانتهاء من الربط بين كل من مصر والأردن وسوريا ولبنان من ناحية الشرق، والربط بين مصر وليبيا من ناحية الغرب يجرى حالياً استكمال إجراءات تنفيذ مشروع الربط المصري السعودي لتبادل حوالي ٣٠٠٠ ميجاوات بين البلدين حيث تم توقيع اتفاقيات (الربط - التشغيل - التجارة)، هذا بالإضافة إلى استكمال دراسات الربط الثلاثي بين مصر والسودان وليبيا، وباستكمال منظومة الربط الكهربائي هذه تصبح مصر مركزاً محورياً للربط الكهربائي.

٣٩-١٠ وضع قطاع الكهرباء والطاقة خططه المستقبلية حتى عام ٢٠٢٧ تشتمل على إضافة قدرات توليد كهربائية تصل إلى حوالي ٦٣ ألف ميجاوات متنوعة بين التوليد البخاري والدورة المركبة والطاقة المتجددة بالإضافة إلى شبكات النقل والتوزيع اللازمة لها.

٣٩-١١ وقد تم إنشاء وحدة ترشيد الطاقة (الملحق رقم ٦-١١) بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٥٣ بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٠٩ بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، وتم نقل تبعية الوحدة إلى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤٩ بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٢، وتستهدف الوحدة دعم الجهود المبذولة لحل مشاكل الطاقة في مصر من خلال:

- تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بمصادر الطاقة واستهلاكها وخططها على المستويين القطاعي والوطني.
- اقتراح السياسات والأطر والآليات اللازمة والتوصية بالإجراءات اللازمة لتطبيق مشروعات ترشيد الطاقة.
- التنسيق مع الجهات المعنية في مجالات التخطيط للطاقة وترشيد استهلاكها وتنويع مصادرها.
- تحليل وتقييم العوامل التي يمكن ان تسهم في الترويج لبرامج كفاءة الطاقة وتطبيقاتها.

٤٠ تحسين فرص الحصول على وسائل النقل المستدامة

٤٠-١ الأراضي والتخطيط العمراني: تم إعداد مخططات الطرق والنقل على مستوى المدن والقرى المصرية (٢٠٠٥ - ٢٠١٣) ومخطط الطرق والنقل على مستوى إقليم القاهرة الكبرى (٢٠٠٣) ومخطط التنمية العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى (٢٠٠٧)، والعديد من المخططات التفصيلية لمناطق كثيرة بالعواصم والمدن. وكانت أهم مخرجات هذه المخططات العديد من مشروعات الطرق والنقل تم تنفيذ العديد منها، ولكنها لم تلبي الاحتياجات الفعلية وذلك على النحو التالي:

٤٠-٢ مشروعات شبكة الطرق:

أ. طرق سريعة حرة: تربط إقليم القاهرة الكبرى مع باقي الأقاليم المجاورة وتعد مداخل هذه الطرق الإقليمية عند القيام بدورها الصحيح نموذجاً لسرعة الحركة من وإلى الأقاليم بما يحقق النتيجة المستهدفة والتكامل مع الأقاليم الأخرى وقد تم تنفيذ عدد من المشروعات التي تحقق ذلك (ملحق رقم ٦-١٢).
وتحتاج القاهرة إلى استكمال تنفيذ مخطط شبكة الطرق الحرة المقرر بمخططات النقل للإقليم.

ب. الطرق الشريانية: وتمثل عصب شبكة الطرق في المناطق الحضرية المختلفة داخل إقليم القاهرة الكبرى، ويجب أن تكون هذه الطرق مخصصة لحركة مرور سريعة وحرّة وتمثل العمود الفقري لشبكة الطرق التي تنقل الحركة من داخل الإقليم لخارجه والعكس وتبلغ عرضها بين ٦٠-٨٠ متر. يفتقر إقليم القاهرة الكبرى لجزء من هذه الطرق بينما تم تنفيذ عدد منها (ملحق رقم ٦-١٣).

الطرق الثانوية: تنسم هذه الطرق بعروض مختلفة بين ٢٠-٣٠ متر وتتوسط الأحياء والمناطق السكنية المخططة وهي طرق جيدة في الغالب من حيث العرض بينما حالة الرصف في الكثير منها يحتاج إلى إعادة الرصف والإنارة ويحتل الانتظار على جانبي الطرق جزء من هذا الطرق مما يؤثر على كفاءته.

الطرق المحلية: وتبلغ عرضها أقل من ٢٠ متر، وتعاني من عدم جودة الرصف، وتصل عروض هذه الطرق إلى ٤ متر. في المناطق العشوائية مما يؤثر سلباً على إمداد المرافق للمساكن المختلفة عليها علاوة على كونها طرق ترابية في معظم الأحوال ولا تتوافر بها الإنارة ولا تسمح بالدخول للطوارئ. ويتطلب ذلك الاهتمام بإعادة الرصف والإنارة للشوارع داخل المناطق الحضرية وتوسعه الشوارع ورصفها وإنارتها بالمناطق العشوائية ضمن خطط التطوير. وقد تم إعداد دراسات تطوير المناطق العشوائية وتشمل فتح وتوسعة بعض محاور الحركة الرئيسية لتقوم بوظيفة الربط مع المناطق المجاورة وتنمية محاور الحركة الداخلية.

٤٠-٣ شبكة النقل في المناطق الحضرية:

تعد شبكة مترو الأنفاق الركيزة الأساسية للنقل في مدينة كبرى مثل القاهرة الكبرى، وجاري تنفيذ باقي الخط الثالث والخط الرابع، كما سبقت الإشارة، بالإضافة إلى تطوير شبكة الترام القائمة (أربع خطوط) وإنشاء خطوط ترام سريعة تربط المدن الجديدة شرق القاهرة وغيرها بخطوط مترو الأنفاق. ويوضح الملحق رقم (٦-١٤) مشروعات النقل التي تم تخطيطها وتنفيذها.

٤١ - تحديات التنفيذ والدروس المستفادة:

٤١-١ الارتقاء بالأحياء الفقيرة والحد من انتشارها

رغم الجهود المبذولة لتطوير المناطق العشوائية إلا أن التحسن في الظروف المعيشية لا يكاد يكون ملموساً نظراً لارتفاع عدد المناطق العشوائية وكبر حجمها السكاني في مصر، ومن المشاكل الرئيسية التي حدثت من فاعلية تنفيذ البرنامج القومي لتطوير العشوائيات^{١٥}:

- عدم وجود تعريف موحد للمناطق العشوائية مما أدى إلى صعوبة وجود بيانات دقيقة.
- عدم وجود رؤية موحدة واستراتيجية متكاملة أدت إلى ضعف التنسيق بين الجهات المعنية المسؤولة عن تخطيط وتمويل وتنفيذ مشاريع التطوير بالمناطق العشوائية.
- عدم وجود مسح شامل لأولويات المناطق العشوائية والتمويل اللازم على المستوى المحلي.
- التركيز على مشروعات البنية التحتية، دون مراعاة لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة الفقر، والتعليم، وتوفير فرص العمل.
- الافتقار إلى الاستقصاءات المسحية للمناطق العشوائية التي تبين الأراضي الشاغرة المتاحة مما أدى إلى صعوبة مد المرافق.
- تأخر تنفيذ الخطط جزئياً نظراً لعدم توافر التمويل المطلوب.

الجدير بالذكر ان صندوق تطوير المناطق العشوائية راعى كثير من هذه الدروس المستفادة من خلال اعداد خطة قومية لتطوير المناطق غير الامنة والخطة القومية لتطوير المناطق غير المخططة (ملحق ٢-٦).

٤١-٢ تعزيز فرص الحصول على المسكن اللائق:

- المشاركة الضعيفة للقطاع الخاص في تنفيذ الوحدات السكنية لمحدودي الدخل: انخفضت نسبة تنفيذ الوحدات السكنية لذوي الدخل المنخفض خلال الفترة ما بين عام ١٩٩٧ وعام ٢٠١٣ مقارنة بالفترة ما بين ١٩٨٢-١٩٩٧. علاوة على ذلك كانت خطة الإسكان المقرر تنفيذها خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠١٣ هي إنشاء حوالي ١٣٥١٧٨٤ وحدة سكنية، منها حوالي ١٢٥١٠٨١ وحدة سكنية لذوي الدخل المنخفض فيما يعادل حوالي ٩٢.٦% من إجمالي الوحدات. وكان القطاع الخاص وحده مسؤولاً عن تنفيذ حوالي ٩١.٥% من إجمالي وحدات ذوي الدخل المنخفض بينما كان القطاع

^{١٥} Two Working Papers entitled "Monitoring the Upgrading of Informal Settlements", and the "Public finance for upgrading urban informal settlements" prepared in ٢٠٠٠ covering the ١٩٩٢-١٩٩٩ period (1st and 2nd program phases), Ministry of Planning.

الحكومي مسئولاً عن النسبة الباقية وهي ١١.٩٪. ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف المشاركة الحكومية في تنفيذ الوحدات من ناحية وانخفاض معدل مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ وحدات ذوي الدخل المنخفض من جهة أخرى (الملحق ٦-٦).

وقد مكن المشروع القومي للإسكان القطاع الخاص من لعب دوراً فعالاً في إسكان ذوي الدخل المنخفض تحت محور المستثمرين إلا أن التنفيذ لم يكن ناجحاً. فقد كانت تكلفة إنتاج الوحدات السكنية عالية.

• **توفير الأراضي:** تعد ندرة الأراضي الصالحة للبناء في محافظات الدلتا وكذلك التعدي على الأراضي الزراعية من العوامل التي تعمل على تقييد كمية المعروض من الأراضي اللازمة للمشروع القومي للإسكان في المناطق الحضرية. وجاري توفير الأراضي المتاحة في القرى لمشروعات الإسكان ضمن اختصاصات المحافظة.

• **المرونة والاستجابة والقدرة على تحمل التكاليف:** نظراً لانخفاض الطلب على وحدات سكنية صغيرة للتملك وطلب المحافظات بتوفير بدائل إسكان لا تتطلب دفع دفعة مقدمة، قام المشروع القومي للإسكان بتقديم محورين آخرين بنظام التأجير: وحدات سكنية بمساحة ٢٣م^٢ وأخرى بمساحة ٤٢م^٢. ويلاءم هذا الخيار الأخير احتياجات الإسكان للحالات الملحة والعاجلة للعائلات التي تعرضت للطرد. وتقوم لجنة من وزارة الإسكان بالاشتراك مع وزارة التضامن الاجتماعي بدراسة الحالة وتحديد مدي استحقاقهم للحصول على وحدة من الوحدات المخصصة للحالات الملحة والعاجلة.

• **إعادة النظر في القواعد والقوانين:**

يتم حالياً إعادة النظر في القوانين كي يتم معالجة مشاكل التنفيذ وذلك على النحو التالي:

• لم يحقق قانون التمويل العقاري ١٤٨/٢٠٠١ أهم أهدافه نظراً لارتفاع قيمة الفائدة للقرض وكذلك مشاكل تسجيل الملكية حيث أن (أي ملكية غير مسجلة يمكن نقلها) كما ينص القانون المدني. ويتم حالياً إعادة النظر في بعض المواد لزيادة فعالية القانون وهي: الحد الأقصى لدخل المستفيد، وعملية تسجيل الملكية وتمديد الإيجار المدعوم بدءاً من ٢٠٠ جنية للمواطنين ذوي الدخل المنخفض. وعلاوة على ذلك لتوسيع مجال قطاع التمويل العقاري قام البنك المركزي المصري بتوفير حوالي مليار جنيه بمشاركة القطاع المصرفي وشركات التمويل العقاري لتمويل مشاريع إسكان ذوي الدخل المنخفض وبمعدل فائدة اقل من المعدل المعلن عنه بحوالي ٤٪ كما سبق الذكر.

• تدرس الحكومة حالياً تقديم قروض لمساكن الإيجار القديم لتنفيذ أعمال الصيانة والترميم. ويبلغ إجمالي عدد وحدات الإيجار القديم حوالي ٢.٦ مليون وحدة فيما يعادل حوالي ١٥.١٪ من إجمالي السوق العقاري وكثير من هذه الوحدات يحتاج إلى صيانة وترميم.

• وضع قانون الإسكان الاجتماعي ٢٠١٤/٣٣ شروطاً صارمة للحصول على وحدة أو قطعة أرض مدعمة. وعلاوة على ذلك يتضمن القانون عقوبات صارمة لهؤلاء اللذين يقدمون مستندات غير سليمة للحصول على الدعم. وتتمثل العقوبة في الحبس لمدة لا تتجاوز عام واحد وغرامة لا تزيد عن ١٠٠٠٠ ألف جنيه أو كليهما.

• إعادة النظر في عدة قوانين تنظم نوعين من الإجراءات:

- القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وهو خاص بالإيجارات القديمة (حوالي ٢.٦ مليون وحدة). وتحاول الحكومة وضع تشريع يحدث توازن في العلاقة الإيجارية ومعالجة أودية الإيجار وتدني القيمة الإيجارية وثباتها.

- القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦: اعتباراً من يناير ١٩٩٦ لا تحرر العقود الإيجارية إلا طبقاً لهذا القانون الذي حرر العلاقة بين المالك والمستأجر فيما يخص الوحدات السكنية الجديدة أو تلك التي ستخلو لعدم أحقية أحد للبقاء فيها. وقد أطلق هذا القانون حرية التعاقد بين المالك والمستأجر فيما يخص (القيمة التعاقدية - مدة العقد). وطبقاً لتعداد ٢٠٠٦ فقد بلغ عدد الوحدات المؤجرة بالإيجار الجديد حوالي ١,١ مليون وحدة ومن المتوقع زيادة هذا الرقم في التعداد القادم نتيجة صدور القانون رقم ١٣٧ لسنة ٢٠٠٦ حيث أعطي هذا القانون للمحركات المثبتة للعلاقة الإيجارية وشروطها وانتهائها قوة السند التنفيذي بحضور أطرافها دون اللجوء إلى محاكم لإخلاء الوحدة السكنية بعد انتهاء مدة العقد.

- كما صدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ بزيادة الأجرة القانونية للوحدات المستغلة لغير أغراض السكن وذلك بالإضافة إلى زيادة سنوية (مركبة) بصفة دورية بنسبة ١٠٪ من قيمة آخر أجرة قانونية لجميع الأماكن غير السكنية.

- تم إصدار القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠١ لتعديل قيمة الزيادة السنوية المركبة (١٠٪) لتصبح بقيمة ثابتة تعادل نسبة (١٪ أو ٢٪ حسب تاريخ إنشاء الوحدة).

٤١-٤/٣ ضمان التوفير المستدام لفرص الحصول على مياه الشرب المأمونة وعلى خدمات الصرف الأساسية:

يواجه قطاع مياه الشرب والصرف الصحي العديد من المشاكل والتحديات أهمها:

• **المشاكل المالية:** تقدر الاستثمارات المطلوبة لتحقيق تغطية مياه الشرب بنسبة ١٠٠ ٪ بمبلغ ٥٠ مليار جنيه حتى عام ٢٠٣٧ وتقدر الاستثمارات المطلوبة لتحقيق تغطية بخدمات الصرف الصحي بنسبة ٥,٩٢ ٪ حتى عام ٢٠٣٧ بمبلغ ٨٥ مليار جنيه.

- **المشاكل المتعلقة باستيفاء احتياجات المواطنين ومتطلبات التنمية:** بناء على المخططات الاستراتيجية التي تم إعدادها على مستوى المحافظات، فإن القطاع مطالب بتنفيذ مشروعات لتلبية الطلب على خدماته بالمناطق غير المخدومة والتعامل مع البناء العشوائي على الأراضي الزراعية المتاخمة للمدن والقرى بعد ثورة يناير ٢٠١١ ومشروعات تجديد وإحلال الأصول القائمة بالمناطق المخدومة بهدف تحسين مستوى الخدمة. وعلى المستوى التشغيلي يمثل ارتفاع نسبة الفاقد من شبكات مياه الشرب والتي تتراوح بين ٢٠٪ إلى ٤٠٪ على مستوى الشركات التابعة، هدراً في الموارد المائية والطاقة ومستلزمات التشغيل والصيانة.
- **التحديات المرتبطة بالقدرات الذاتية لمؤسسات القطاع** وترتبط هذه المشاكل بثلاثة مجالات تشمل التطوير المؤسسي والتنظيمي والتشريعي، وتطوير النظم وتطوير قدرات العاملين.
- **التحديات التي تواجه القطاع في التعامل مع المتغيرات الخارجية** وتؤثر على أدائه مثله مثل القطاعات الاقتصادية الخدمية الأخرى والتي تشمل مشكلة الموارد المائية وتلوث البيئة والطاقة ومواكبة التقدم التكنولوجي.

٤١-٥ تحسين فرص الحصول على الطاقة النظيفة المحلية:

- توفير الغاز الطبيعي واستخدام المازوت في المحطات.
- عدم التنسيق بين المنظمات غير الحكومية والحكومة في مجال ترشيد الطاقة.
- قلة الوعي لدى المستهلك النهائي للكهرباء بأهمية الترشيد في استخدام الكهرباء.
- الدعم المقدم في مجال الطاقة يؤدي إلى عدم نشر استخدام الطاقات الجديدة في هذا المجال.
- ضعف التمويل للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال ترشيد الطاقة والحفاظ على البيئة.
- عدم وجود التشريعات اللازمة لتشجيع الاستثمار في مجال الطاقة.
- ضعف التمويل متاح للمشروعات المقدمة في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة.
- ارتفاع معدلات سرقات التيار الكهربائي نتيجة المباني التي انتشرت في الآونة الأخيرة من ناحية بالإضافة إلى إحجام بعض المواطنين عن دفع فاتورة الكهرباء من ناحية أخرى.
- عدم توافر التكنولوجيا الأكثر تقدماً بأسعار معقولة.

٤١-٦ تحسين فرص الحصول على وسائل النقل المستدامة

- التأخير في تنفيذ مشروعات النقل الرئيسية عن موعدها.
- ضيق الطرق المحلية خاصة في المناطق العشوائية يعوق الإمداد بالمرافق ودخول الطوارئ.

- الازدحام المروري وزيادة زمن الرحلة خاصة بالقاهرة الكبرى يقابلها زيادة في استهلاك الوقود وزيادة الانبعاثات الكربونية.
- ولم يقابل ذلك تنفيذ مشروعات النقل الجماعي الكبيرة في موعدها والتي تشجع الأفراد على ترك سياراتهم، كما لم يقابل ذلك حل الاختناقات المرورية عند التقاطعات على الطرق الرئيسية وزيادة نسبة الملوثات الكربونية والتلوث السمعي والبصري بما يؤثر سلباً على البيئة ومظاهر التحضر المصاحبة لها.
- تُغطي التراخيص التي تمنح للقطاع الخاص للنقل الجماعي مناطق محدودة وفي المقابل تراجع دور النقل العام وتزايد دور السرفيس والتوك توك بشكل مؤثر في الحياة العامة للنقل مما كان له دوراً سلبياً على سلوكيات الأفراد بالطرق العامة.

٤٢ التحديات والقضايا المستقبلية للأجندة الحضرية الجديدة

تشمل القضايا التي يمكن معالجتها من خلال الأجندة الحضرية الجديدة:

٤٢-١ الارتقاء بالأحياء الفقيرة والحد من انتشارها

- **الاتفاق على تعريف للمناطق السكنية** بين الجهات المعنية ودمج الخطة القومية لتطوير المناطق غير الآمنة وغير المخططة مع استراتيجيات الحد من نمو مناطق جديدة، والإسكان والخدمات الأساسية، والنقل، والطاقة النظيفة، والتنمية الاقتصادية المحلية على الصعيدين الإقليمي والقومي.
- **وضع إطار تشريعي ومؤسسي** يضمن تنفيذ السياسات والبرامج من خلال إنشاء هياكل الإدارة العمرانية السليمة مع تحديد مهام واضحة لكافة الأطراف المعنية بالنسبة لوضع السياسات والتنفيذ والتمويل والمتابعة مع تمكين المجالس الشعبية المحلية من السيطرة على نمو المناطق العشوائية، وتوفير الحوافز لتشجيع مشاركة القطاع الخاص والقطاع المدني، وتنمية الموارد البشرية. هذا بالإضافة إلى مراجعة وتعديل القوانين واللوائح الخاصة بقوانين البناء والتمويل العقاري وإجراءات تسجيل الملكيات، وإضافة بند لتعريف موحد للعشوائيات وتصنيفها وتحديد الجهات وآليات التدخل في قانون البناء الموحد.
- **إنشاء قاعدة بيانات ونظم معلومات جغرافية موحدة للمناطق العشوائية** في مصر من خلال:
- تحديث ودمج وربط البيانات المتاحة من خلال صندوق تطوير المناطق العشوائية وشركات المياه والصرف الصحي، والمخططات الاستراتيجية المعتمدة، والتعداد العام للسكان والمنشآت الذي يصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- إجراء مسوحات ميدانية بهدف استيعاب الاختلافات بين المناطق العشوائية فيما يخص الفقر والإسكان والتكاليف المعيشية والخدمات الاجتماعية والأمن والأمان.
- تحقيق التكامل بين قاعدة البيانات ونظم المعلومات الجغرافية المُعد من قِبَل صندوق تطوير المناطق العشوائية والإطار العام المقترح لنظام معلومات الإسكان المصري والمؤشرات الحضرية المعدة من قبل المرصد الحضري الوطني بالهيئة العامة للتخطيط العمراني.
- رفع كفاءة الاستثمارات العامة من خلال تحقيق مبدأ الشفافية وترتيب الأولويات ومشاركة المستوى المحلي في التخطيط للمشروعات.
- تحقيق الاستدامة التمويلية من خلال دعم الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني على المستوى المحلي.
- وضع أطر للرصد والتقييم تتضمن المؤشرات التي تقيس الظروف المعيشية للفقراء والفئات الهشة في المناطق العشوائية والرسمية، والتي تعد ضرورية لقياس التقدم المحرز في تحقيق أجندة الموئل والأهداف الإنمائية للألفية.

٢-٤٢ تعزيز فرص الحصول على المسكن اللائم

- إجراء حصر دقيق للوحدات الخالية والمغلقة ووحدات الإيجار القديم والوحدات التي تحتاج إلى صيانة وتطوير في المناطق السكنية بالإضافة إلى معرفة أسباب ترك الوحدة خالية أو مغلقة.
- إنتاج الإسكان
- إعادة النظر في تحديد دور القطاع الخاص والحكومي وتعاونيات في تنفيذ الوحدات السكنية لمحدودي الدخل.
- تحليل العلاقة بين إنتاج الإسكان من قبل القطاع الرسمي وغير الرسمي والقدرة على الدفع مع مراعاة التباين الإقليمي للظروف المعيشية.
- التكامل والتزامن بين خطط الإسكان والخدمات الأساسية (الامداد بالمرافق والطرق ووسائل الانتقال) والتنمية الاقتصادية (فرص العمل) والتنمية الاجتماعية (الخدمات الاجتماعية).
- العدالة الاجتماعية
- ضمان وصول الدعم لمستحقيه من خلال آليات تحقق المحاسبة والشفافية والكفاءة.
- زيادة المشاركة المحلية في صناعة سياسات وبرامج الإسكان.
- الاستدامة البيئية - مراعاة ندرة المياه والطاقة واستخدام تقنيات ومواد البناء الصديقة للبيئة.

٤٢-٤/٣ ضمان التوفير المستدام لفرص الحصول على مياه الشرب المأمونة وعلى خدمات الصرف

الأساسية

- **تحقيق الاستقرار المالي** للقطاع من خلال توفير الاستثمارات اللازمة ورفع الأداء المالي للشركات، ويتضح أهمية تمويل المستفيدين من الخدمة لكامل تكاليف التشغيل والصيانة وأعمال التجديد والإحلال.
- **بناء القدرات المؤسسية والتنظيمية** لدى العاملين لإدارة المشروعات وإدارة الأصول وإدارة المرافق لتحقيق أعلى عائد على الاستثمار. ويمثل مشروع قانون تنظيم قطاع مياه الشرب والصرف الصحي، والذي يمكن أن يمثل صدوره خطوة أساسية في تحقيق التطوير التشريعي للقطاع.
- **تطوير واستكمال البنية الأساسية** في المناطق غير المخدومة وتجديد وإحلال البنية الأساسية في المناطق المخدومة، بهدف رفع مستوى الكفاءة والفعالية واستيفاء احتياجات المواطنين من خدمات مياه الشرب والصرف الصحي واستيفاء متطلبات برامج التنمية على المستوى القومي.
- **تطوير قدرات مؤسسات القطاع** لمواجهة المتغيرات الخارجية مواكبة التقدم المتسارع لصناعة مياه الشرب والصرف الصحي بهدف رفع مستوى الكفاءة والفعالية.
- **تطوير منظومة إتاحة الخدمة والمشاركة المجتمعية** من خلال توفير الخدمات المطابقة لمواصفات الخدمة لجميع المواطنين وتنمية المشاركة المجتمعية وتفعيل دورها بشكل مباشر وإيجابي.

٤٣-٥ . تحسين فرص الحصول على الطاقة النظيفة المحلية

- التوسع في توليد الطاقة الجديدة والمتجددة.
- تنويع مزيج الطاقة.
- زيادة كفاءة الطاقة وترشيدها للحفاظ على الموارد الأولية.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال الطاقة المتجددة.
- نقل وتوصيل تكنولوجيا الطاقات المتجددة.

٤٢-٦ تحسين فرص الحصول على وسائط النقل المستدامة

- تشمل القضايا الرئيسية التي تواجه قطاع النقل والطرق في توفير وسائط النقل المستدامة التالي:
- **العلاقة بين السكن والعمل والخدمات** - مراعاة التزامن والتنسيق في تنفيذ مشروعات الإسكان والخدمات وتوفير وسائل النقل لتشجيع الاستيطان خاصة بالمدن الجديدة.

- دراسة فرض ضرائب على استخدام السيارة الخاصة والوقود لتوفير الإمكانيات المطلوبة للتوسع في مشروعات الطرق والنقل الجماعي لتشجيع الأفراد على استخدامها وأن تكون تكلفة استخدام السيارة الخاصة محفزاً لاستخدام وسيلة النقل الجماعي المتطورة.
- توفير منظومة متكاملة للنقل المستدام تشمل شبكة خطوط المترو والترام وخطوط السرفيس والأتوبيس داخل الأحياء والتجمعات السكنية فقط. هذا بالإضافة إلى تأهيل عدد من المحاور الرئيسية لتسيير خطوط أتوبيسات مكيفه بتكنولوجيا الاتصالات بمسافات بينية تصل بزمن رحلة مقبولة.

الملاحق

ملحق (١-١) خدمات في مجال الشباب والرياضة

المشروعات التي تم الانتهاء من تنفيذها:

- المدينة الشبابية بشرم الشيخ بتكلفة استثمارية ١٠٠ مليون جنيه، والمدينة الشبابية بأسوان بتكلفة استثمارية ٣٨ مليون جنيه، والتي تحتوي على قاعة مؤتمرات تسع لما يقرب من ٥٠٠ شاب، وإقامة حوالي ٤٠٠ شاب، و ٨ قاعات ورش عمل.
- منتدى للشباب بإمبابة بتكلفة استثمارية في حدود ٨ ملايين جنيه.
- مركز التنمية الشبابية والرياضية الشاملة بشبرا الخيمة بتكلفة استثمارية في حدود ٩٩ مليون جنيه، ويخدم ٣ مليون شاب من محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية.

المشروعات الجاري تنفيذها:

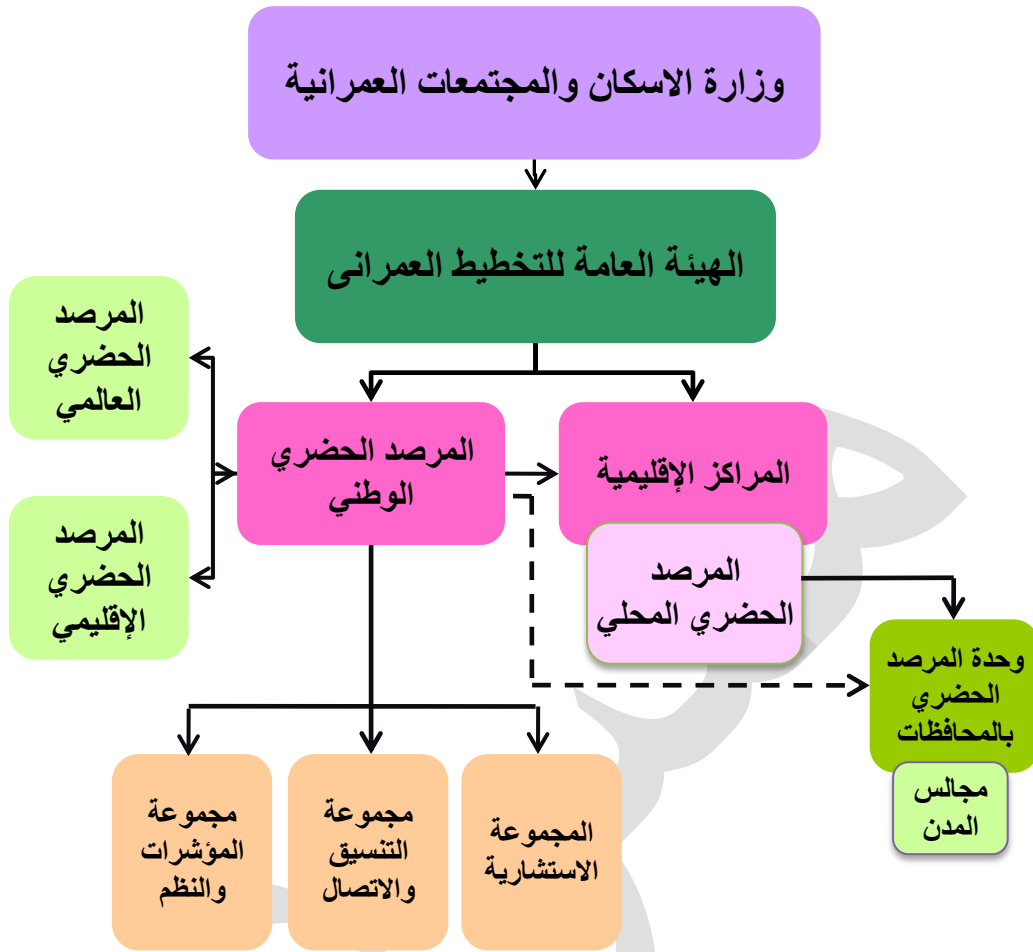
- تطوير نحو ٢٠٠٠ مركز شباب على مستوى الجمهورية.
- تطوير مركز شباب الجزيرة بتكلفة استثمارية ٢٠٠ مليون جنيه.
- تطوير ٢٧٥ مركز شباب بمحافظات الوجه القبلي بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية بتكلفة استثمارية ٥٠ مليون جنيه.
- تطوير مرافق ١٠ مراكز شباب بتكلفة إجمالية ٢ مليون جنيه.
- تطوير ٥ بيوت شباب في محافظات الإسماعيلية وبورسعيد والإسكندرية والبحر الأحمر ومطروح بتكلفة إجمالية ٨ مليون جنيه.
- تطوير ٧ معسكرات شباب في أسوان وبني سويف وجنوب سيناء والبحيرة والإسماعيلية والشرقية.
- إنشاء ١٠ مراكز شباب جديدة بالمناطق العشوائية والأكثر احتياجاً بتكلفة استثمارية ٢٢ مليون جنيه.
- إنشاء ١٠٠٠ ملعب خماسي نجيل صناعي بمراكز الشباب بتكلفة استثمارية ٤٧٠ مليون جنيه.
- إنشاء ١٠٣ ملعب كرة قدم بتكلفة استثمارية ٢٥٨ مليون جنيه.
- إنشاء ٤٥ مجمّع شباب تعليمي بالتنسيق مع هيئة الأبنية التعليمية بتكلفة استثمارية ٣٥٠ مليون جنيه.
- تزويد ٢٠٠ مركز شباب بصالات لياقة بدنية بتكلفة إجمالية ٦ مليون جنيه.
- تزويد ٢٠٠٠ مركز شباب بالأدوات الرياضية بتكلفة إجمالية ٢ مليون جنيه.
- تزويد ١٠٠ مركز شباب بحديقة ألعاب للأطفال بتكلفة إجمالية ٤ مليون و ٦٠٠ ألف جنيه.
- إنشاء مركز التعليم المدني بدمياط بتكلفة إجمالية ١٦.٥ مليون جنيه.
- إنشاء مركز التعليم المدني بمطروح بتكلفة إجمالية ٢٤ مليون جنيه.

ملحق (٢-١)

العلاقة بين القضايا الديموغرافية المؤثرة على عمران المدن وأهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

القضايا الديموغرافية المؤثرة على عمران المدن					محاور القضايا الديموغرافية المؤثرة على عمران المدن أهداف التنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥
إدارة النمو العمراني المتسارع	إدارة الاتزان بين الحضر والريف	تلبية متطلبات الشباب في المدن	تلبية متطلبات الشرائح المسنة في المدن	تمكين المرأة للمشاركة في عملية التنمية العمرانية	
					١. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
					٢. القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية الكافية للجميع وتعزيز الزراعة المستدامة.
					٣. تحقيق حياة صحية للجميع في كافة الأعمار.
					٤. توفير تعليم منصف وذو جودة وفرص التعلم مدى الحياة للجميع.
					٥. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في كل مكان.
					٦. تأمين المياه والصرف الصحي للجميع من أجل عالم مستدام.
					٧. ضمان الاتصال بخدمات الطاقة الحديثة والمستدامة ذات الأسعار المعقولة للجميع.
					٨. تعزيز النمو الاقتصادي القوي الشامل المستدام وتوفير العمل اللائق للجميع.
					٩. تعزيز التصنيع المستدام.
					١٠. الحد من عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها.
					١١. بناء مدن ومستوطنات بشرية شاملة وآمنة ومستدامة.
					١٢. تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.
					١٣. تعزيز إجراءات على جميع المستويات لمواجهة تغير المناخ.
					١٤. تحقيق الحفاظ والاستخدام المستدام للموارد البحرية والمحيطات والبحار.
					١٥. حماية واستعادة النظم الإيكولوجية الأرضية ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
					١٦. تحقيق مجتمعات سلمية شاملة سيادة القانون ومؤسسات فعالة قادرة.
					١٧. تقوية وتعزيز وسائل التنفيذ والشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ملحق (١-٢) الإطار المؤسسي لآليات عمل المراكز



ملحق (١-٣) المشروعات الموجودة بالحافظة المصرية

- عدد ١٧ مشروع تم تسجيلها دولياً في المجلس التنفيذي الدولي لآلية التنمية النظيفة.
- عدد ٢٥ مشروع حصلت على خطابات الموافقة النهائية من اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة وفي مرحلة التدقيق الدولي.
- عدد ٥٩ مشروع حصلت على خطابات الموافقة المبدئية من اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة.
- الإعلان عن استراتيجية الطاقة في مصر بالوصول إلى نسبة ٢٠٪ من الطاقات الجديدة والمتجددة بحلول عام ٢٠٢٠ وترشيد استهلاك الكهرباء بنسبة ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٢.
- تنفيذ مشروع تحسين كفاءة الطاقة بوزارة الكهرباء والطاقة عام ٢٠٠١.
- تنفيذ مشروع تحسين كفاءة الطاقة في قطاع الصناعة عام ٢٠٠٧.

جدول (٥-١) مصادر الموارد المحلية وفقاً للمستويات المحلية المختلفة

كما وردت في قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

الجهة	الموارد
المحافظة	٥٠٪ من نسبة الضرائب على الواردات والصادرات ٥٠٪ من ضرائب الإيرادات على الأصول المنقولة ٥٠٪ من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية ٢٥٪ من الضرائب على الأراضي الزراعية والضرائب العقارية - الحسابات والصناديق المحلية - صندوق استصلاح الأراضي - الرسوم المحلية - إيرادات الاستثمار والمرافق - التبرعات - الإعانات المركزية - الرسوم والضرائب الأخرى - صندوق الخدمات والتنمية - صندوق الإسكان
المركز	- إيرادات التي تم تخصيصها من مستوى المحافظة - إيرادات الاستثمارات المحلية والمرافق - الإعانات الحكومية - التبرعات - القروض المحلية - الحسابات والصناديق الخاصة - صندوق الخدمات والتنمية - صندوق النظافة
البلدية	- الضرائب العقارية - الضرائب على الأنشطة الترفيهية - الإيرادات التي يتم تخصيصها من مستوى المحافظة ٧٥٪ من ضرائب الأراضي - الرسوم المحلية - إيرادات المرافق العامة - الإيرادات من استثمارات المدن - الإعانات والتبرعات - القروض المحلية - الحسابات الخاصة (صندوق الخدمات والتنمية وصندوق النظافة)
القطاع	٧٥٪ من إيرادات ضرائب الأراضي - الضرائب على الأنشطة الترفيهية - الإيرادات من استثمارات القرى - الإعانات والتبرعات - القروض المحلية - الموارد المخصصة من المحافظة - الرسوم المحلية - الحسابات الخاصة (صندوق الخدمات والتنمية وصندوق النظافة)

المصدر: قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩.

جدول (٥-٢) هيكل الموارد المحلية خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠١٣/٢٠١٤ (%)

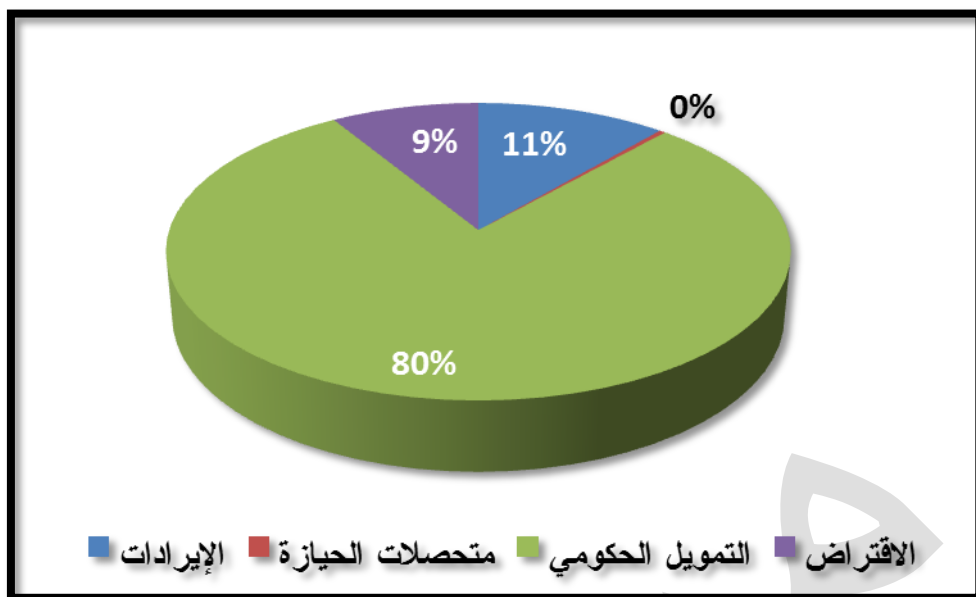
السنة المالية	الإيرادات	متحصلات الحياة	التمويل الحكومي	الاقتراض	الإجمالي
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٤.٤	٠.٤	٧١.٥	١٣.٧	١٠٠
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١٤.١	٠.٦	٨٠.١	٥.٢	١٠٠
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٥.٤	٠.٣	٨٤.٣	--	١٠٠
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٤.٤	٠.٢	٨٥.٤	--	١٠٠
٢٠١٠/٢٠١١	١٣.٢	--	٨٦.٨	--	١٠٠
٢٠١١/٢٠١٢	١٠.٦	--	٨٩.٤	--	١٠٠
٢٠١٢/٢٠١٣	٥٧.	--	٩٢.٥	--	١٠٠
٢٠١٣/٢٠١٤	٧.٤	--	٩٢.٦	--	١٠٠
المتوسط	١٢.١	٠.٤	٨٥.٣	٩.٥	١٠٠.٠

المصدر: وزارة المالية. الموازنة العامة للدولة والبيان المالي، سنوات مختلفة.

شكل (٥-١) الموارد المالية المحلية



شكل (٢-٥) هيكل الموارد المحلية خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠١٣/٢٠١٤



المصدر: وزارة المالية. الموازنة العامة للدولة والبيان المالي، سنوات مختلفة.

جدول (٣-٥) نصيب المحليات من الضرائب المختلفة

خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠١٣/٢٠١٤ (%)

نصيب المحليات من	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤	متوسط
الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ضريبة قناة السويس	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ضرائب على أرباح شركات الأموال	٠.٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠.١
الصندوق المشترك	٠.٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠.١
ضريبة الأراضي	٢٢.٢	٢٣.٥	٢٥.٤	٢٢.٢	٢٢.٢	٢١.٨	١٩.٢	٢١.٨
ضريبة المباني	٢٨.٦	٣٠.٨	٢٧.٣	٢٤.٩	٢٤.٩	٢١.٦١	٢١.٦١	٢٦.٢
ضرائب رسوم السيارات	٢٢.٨	٢٤.٨	٢٧.١	٣٠.٩	٣٠.٩	٣٧.٠٩	٣٧.٤٧	٢٩.٤
ضريبة الملاهي	٦.٨	٧.١	٥.٧	٦.٢	٦.٢	٦.٧٨	٥.١٧	٦.٤
إيرادات ورسوم ذات صفة محلية	١٢	١٣.٨	١٤.٦	١٥.٨	١٥.٨	١٦.٢٨	١٦.٥٥	١٥.٤
ضريبة على الصادرات والواردات	٤.٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠.٥
ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة	٢.٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠.٣
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة المالية. الموازنة العامة للدولة والبيان المالي، سنوات مختلفة.

جدول (٥-٤) نصيب المحليات من الضرائب المختلفة

خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠١٣/٢٠١٤

السنة	جملة الإيرادات (بالمليون جنيه)	جملة النفقات (بالمليون جنيه)
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٤.٩٤٩	٣٤.٢٤٨
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٥.٤٨٣	٣٨.٩٠٦
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٦.٥٩٤	٥٠.٦٢٨
٢٠٠٩/٢٠١٠	---	---
٢٠١٠/٢٠١١	---	---
٢٠١١/٢٠١٢	٧.٥٦٤	٧٠.٩٠٧
٢٠١٢/٢٠١٣	٥.٨٨٢	٧٨.٤٣٩
٢٠١٣/٢٠١٤	٧.٢٥٠	٩٧.٥٣٥

المصدر: وزارة المالية. الموازنة العامة للدولة والبيان المالي، سنوات مختلفة.

جدول (٥-٥) حصة الإدارة المحلية من جملة الاستثمار وفقاً للقطاعات

في الخطة الخمسية (٢٠٠٢/٢٠٠٣ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧)

مقارنة بالخطة الخمسية (٢٠٠٨/٢٠٠٩ - ٢٠١١/٢٠١٢)

الخطة الخمسية (٢٠٠٢/٢٠٠٣ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧)			
القطاع	الاستثمار الإجمالي (بالمليار جنيه)	استثمارات الإدارة المحلية (بالمليار جنيه)	استثمارات الإدارة المحلية كنسبة من إجمالي الاستثمار (%)
المرافق	٣٨,٥٠٠	٣,٠٩٧.٦	٨.٠٥
الخدمات الاجتماعية	١٥,٥٠٠	٨١٦	٥.٢٧
النقل والاتصالات	٥٨,٢٠٠	٢,٥٨٣	٤.٤٤
الكهرباء	٣٢,٨٠٠	٨٨٣.٤	٢.٦٩
الصناعة	٦٠,٩٠٠	٧٦٣	٠.١٣
الزراعة، الطاقة، التشييد، التجارة، السياحة، الإسكان، التعليم، والصحة	٢٣٩,١٠٠	٠	٠
الإجمالي	٤٤٥,٠٠٠	٨,١٤٣	١.٧
الخطة الخمسية (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢)			
المرافق	١١,٥٤١	---	---
الخدمات الاجتماعية	١٨,٢٥٠	١,٤١٥	٧.٨
النقل والاتصالات	٦٢,٣٦٢	١,٦٩٢	٢.٧
الكهرباء	٢٢,٧٩١	٥٦٥	٢.٥
الصناعة	٤١,٩٢٠	---	---
الزراعة، الطاقة، التشييد، التجارة، السياحة، الإسكان، التعليم، والصحة	١٣٤,١٣٦	---	---
الإجمالي	٢٩١,٠٠٠	٣,٦٧٢	١.٣

المصدر: وزارة التخطيط. الخطة الاقتصادية والاجتماعية، سنوات مختلفة.

جدول (٥-٦) العلاقة بين الإيرادات والنفقات المحلية

خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠١٣/٢٠١٤

بيان	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2009/2010	2010/2011	2012/2011 (ختامى)	2013/2012	2014/2013
الموازنة العامة للدولة (مليون جنيه)								
جملة الإيرادات	180,214.60	221,403.80	282,504.50			303,621	393,475	505,499
جملة النفقات	222,029.20	282,290.10	351,499.80			470,992	616,434	689,327
الموازنة المحلية (مليون جنيه)								
جملة الإيرادات	4,948.60	5,483	6,593.60			7564	5882	7250
جملة النفقات	34,248.30	38,905.50	50,628.30			70,907	78439	97535
الأهمية النسبية للموازنة المحلية (%)								
نسبة الإيرادات المحلية إلى جملة الإيرادات العامة	2.7	2.5	2.3			2.5	1.5	1.4
نسبة النفقات المحلية إلى جملة النفقات العامة	15.5	13.8	14.4			15.1	12.7	14.2
نسبة الإيرادات المحلية للنفقات المحلية	14	14	13			10.7	7.5	7.4
العجز الممول مركزياً كنسبة من إجمالي النفقات للإدارة المحلية	86	86	87			89.6	92.7	92.8

المصدر: وزارة المالية. الموازنة العامة للدولة والبيان المالي، سنوات مختلفة.

جدول (٧-٥) تطور معدلات الفقر في مصر

٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٠/١٩٩٩	
%٢٦.٣	%٢٥.٢	%٢١.٦	%١٩.٦	%١٦.٧	الفقر المادي
%٤.٤	%٤.٨	%٦.١	%٣.٦	%٢.٩	الفقر المدقع

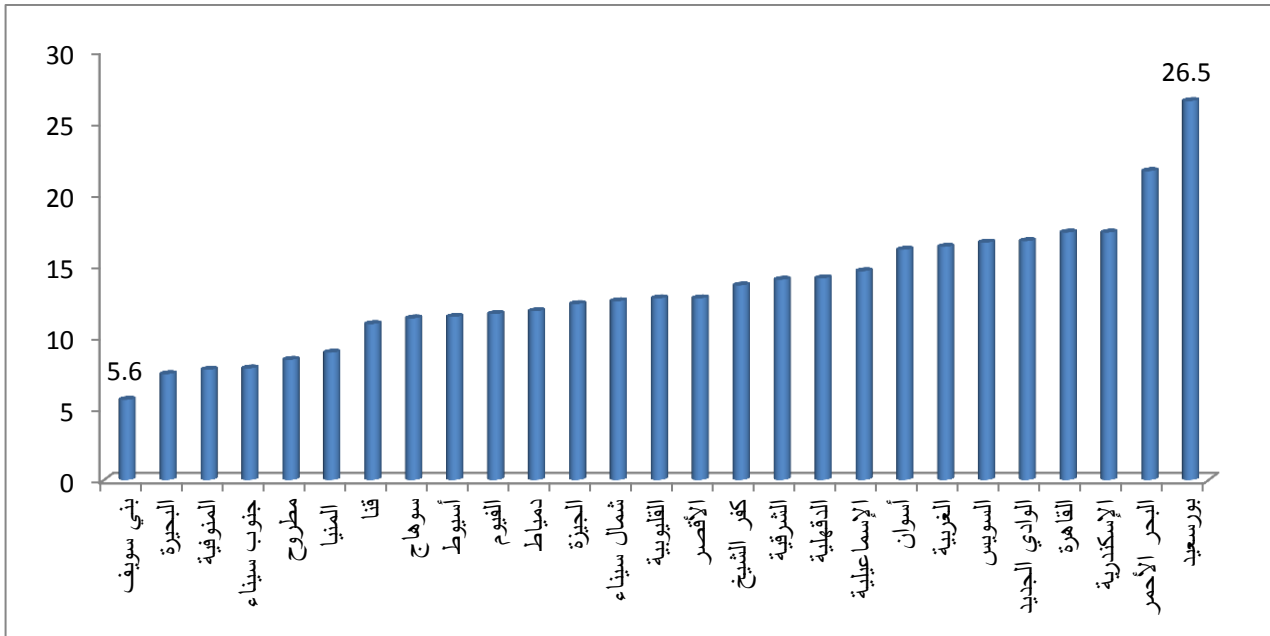
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحث الدخل والنفقات لعام ٢٠١١/٢٠١٠، ٢٠١٣/٢٠١٢.

جدول (٨-٥) توزيع الفقراء بين مناطق الجمهورية

المحافظات الحضرية	حضر الوجه البحري	ريف الوجه البحري	حضر الوجه القبلي	ريف الوجه القبلي	
%١٥.٧	%١١.٧	%١٧.٤	%٢٦.٧	%٤٩.٤	٢٠١٣/٢٠١٢ (بحث الدخل والانفاق والاستهلاك)
%٩.٦	%١٠.٣	%١٧.٠	%٢٩.٥	%٥١.٤	٢٠١١/٢٠١٠ (بحث الدخل والانفاق والاستهلاك)
%١٧.٦	%١٢.٠	%٣٠.٩	%١٢.٠	%٢٥.٧	توزيع السكان طبقاً لتقديرات السكان في ٢٠١٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحث الدخل والنفقات لعام ٢٠١١/٢٠١٠، ٢٠١٣/٢٠١٢.

شكل (٥-٣) معدلات البطالة في محافظات الجمهورية عام ٢٠١٢



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة ٢٠١٢.

ملحق (٥-١) مبادرة الانتعاش الاستراتيجي للمحليات

استهدفت هذه المبادرة تدعيم التنمية الريفية في عدد من القرى الفقيرة من خلال منهج التخطيط بالمشاركة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تم إعداد خطة للتنمية ١٠ قرى بتمويل ١٥ مليون جنيه من الموازنة العامة للدولة، بالإضافة لما يقرب من ٥ ملايين جنيه من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة الأخرى. كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحصول على قرض في حدود ١٥٠ مليون دولار أمريكي لتنفيذ الخطط الموضوعة في ٥ من المحافظات المستهدفة على مدى ٤ سنوات. وقد تضمنت هذه الخطط رصد لأولويات التنمية في القرى الفقيرة في هذه المحافظات. وقد اشتملت هذه الأولويات على إمدادات المياه والصرف الصحي والخدمات الاجتماعية مثل العيادات الصحية والمؤسسات التعليمية بالإضافة للحصول على مصادر آمنة للطاقة.

ملحق (٥-٢) برنامج شروق

استهدف البرنامج القومي للتنمية الريفية (شروق) توحيد الجهود الحكومية والشعبية المبذولة لتحقيق نهضة ريفية حقيقية. وقد تضمن البرنامج أربع خطط رئيسية متسقة مع الخطط الخمسية للدولة على النحو التالي:

١. خطة الارشاء (١٩٩٢-١٩٩٧) و (١٩٩٧-٢٠٠٢)
٢. خطة الانطلاق (٢٠٠٢-٢٠٠٧)
٣. خطة التوهج (٢٠٠٧-٢٠١٢)
٤. خطة الاستدامة (٢٠١٢-٢٠١٧)

وقد تضمنت هذه الخطط مشروعات للبنية الأساسية (مياه شرب وصرف صحي وطرق وكهرباء وطاقة ونظافة وتجميل وبريد واتصالات وأسواق عامة ومعالجة المخلفات والبيئة وخلافه) وللتنمية البشرية (الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والإعلامية والشباب والطفولة وخدمات التدريب ومحو الأمية وخلافه) والتنمية الاقتصادية (تحسين ورفع خصوبة الأراضي والصرف المغطى وتطهير المراوي والمصارف والميكنة الزراعية والانتاج الداجني وتسمين الماشية وتربية الأسماك وإنتاج الحرير الطبيعي والملابس والمنتجات الخشبية والرخام والبلاط والصناعات الهندسية والمعدنية ونقل الركاب والبضائع والسياحة الريفية).

وقد تم تمويل هذه المشروعات من خلال الموازنة العامة للدولة والمشاركة الشعبية.

ملحق (٣-٥) المادة (١٧٦) من دستور ٢٠١٣

تكفل الدولة دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، وينظم القانون وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية، والنهوض بها، وحسن إدارتها، ويحدد البرنامج الزمني لنقل السلطات والموازنات إلى وحدات الإدارة المحلية.

ملحق (٤-٥) صندوق التنمية المحلية

نشأة صندوق التنمية المحلية

تم توقيع اتفاقية (منحة مشروع تنمية لامركزية الحكم المحلي) في ١٩٧٨/٥/٢٩ بين الحكومة المصرية ويمثلها جهاز بناء وتنمية القرية المصرية والحكومة الأمريكية ويمثلها وكالة تنمية الدولة وتضمنت بنود هذه الاتفاقية إنشاء صندوق التنمية المحلية كشخصية اعتبارية في إطار جهاز بناء وتنمية القرية. وبناءً على هذه الاتفاقية تم إصدار قرار جمهوري رقم ٣١٠ لسنة ٧٨ خاص بإنشاء صندوق التنمية المحلية بهدف إقراض المجالس القروية لتدعيم التنمية الاقتصادية للقرية عن طريق التوسع في تمويل المشروعات الانتاجية.

الأهداف الاستراتيجية:

- (١) دعم اقتصاديات القرية من خلال تحويل القرية المصرية من قرية مستهلكة إلى قرية منتجة.
- (٢) المساهمة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية بالتخفيف من حدة البطالة في الريف، وخاصةً فيما بين الشباب والمرأة المعيلة وذلك من خلال ما تنتجه تلك المشروعات من فرص عمل.
- (٣) المساهمة في رفع المستويات المعيشية لأبناء المجتمعات المحلية القروية.
- (٤) المساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية من خلال إحداث التوازن فيما بين الأقاليم من خلال إعطاء الأولوية في الاقتراض للمشروعات التي تقام في مناطق الصعيد والمناطق الصحراوية والحدودية.

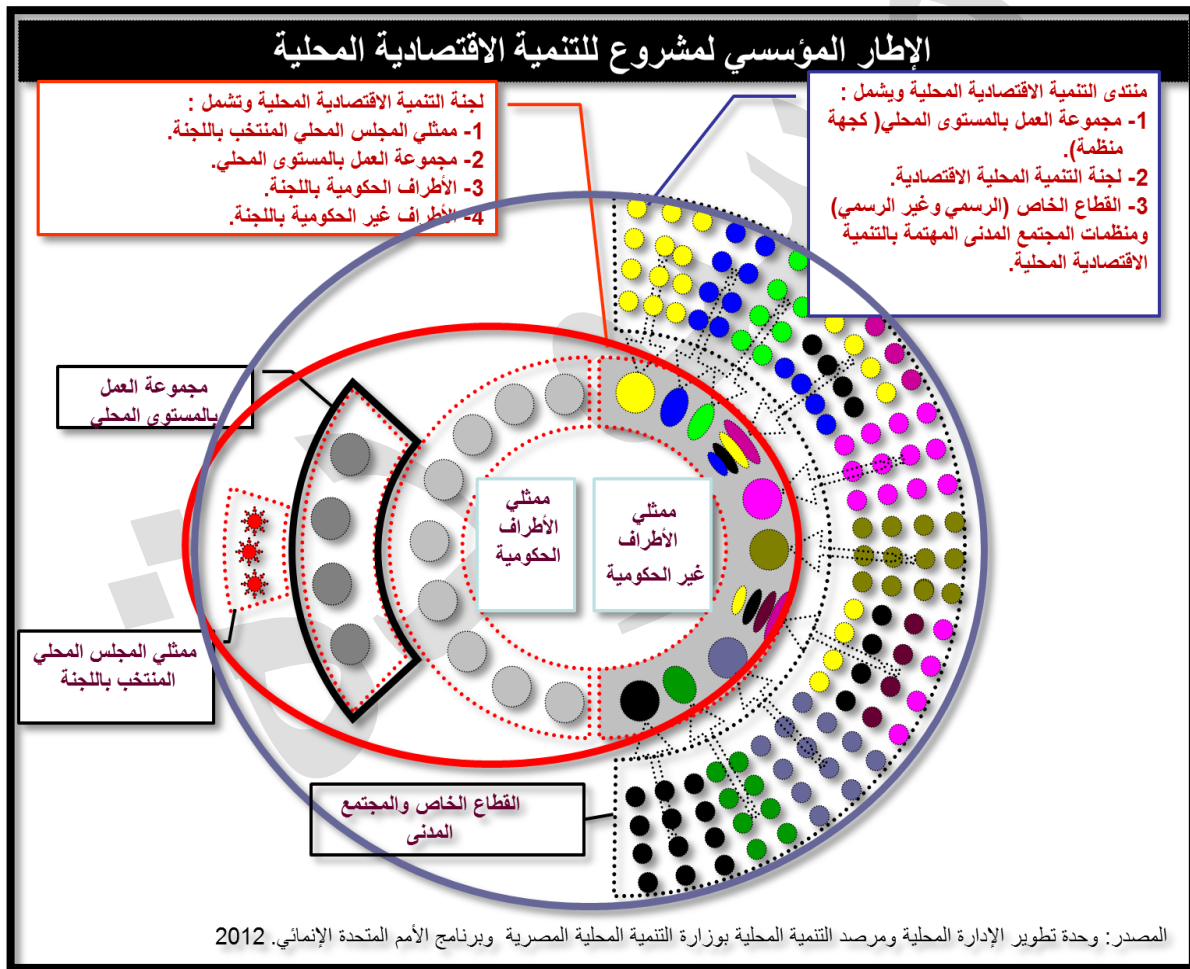
أهداف محددة:

- (١) التوسع في إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية المؤدية لزيادة الدخل.
- (٢) تنوع مصادر الدخل المحلي والعمل على ارتفاع تقنيات الإنتاج والخدمات المستخدمة.
- (٣) زيادة فرص العمل في المجتمع الريفي.
- (٤) زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين وإعادة توزيع الدخل بينهم.

مجالات الإقراض:

- (١) **مشروعات إنتاجية:** مثل الإنتاج الزراعي والحيواني، والتصنيع الزراعي، والصناعات البيئية والحرفية، والصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- (٢) **مشروعات تسويقية:** مثل أنشطة التجميع، والفرز، والتجهيز، والتعبئة، والتخزين، والنقل والتوزيع.
- (٣) **مشروعات خدمية ذات عائد مالي:** جمع المخلفات وتدويرها، والأسواق العامة، والميكنة الزراعية، وعيادات بيطرية وطبية، وإصلاح وصيانة خدمات الري.
- (٤) **مشروعات صغار المستثمرين:** مثل الورش الحرفية بأنواعها، المحال التجارية بأنواعها.

شكل (٥ - ٤) الإطار المؤسسي لمشروع التنمية الاقتصادية المحلية



ملحق (٥-٥) مبادرة النداء

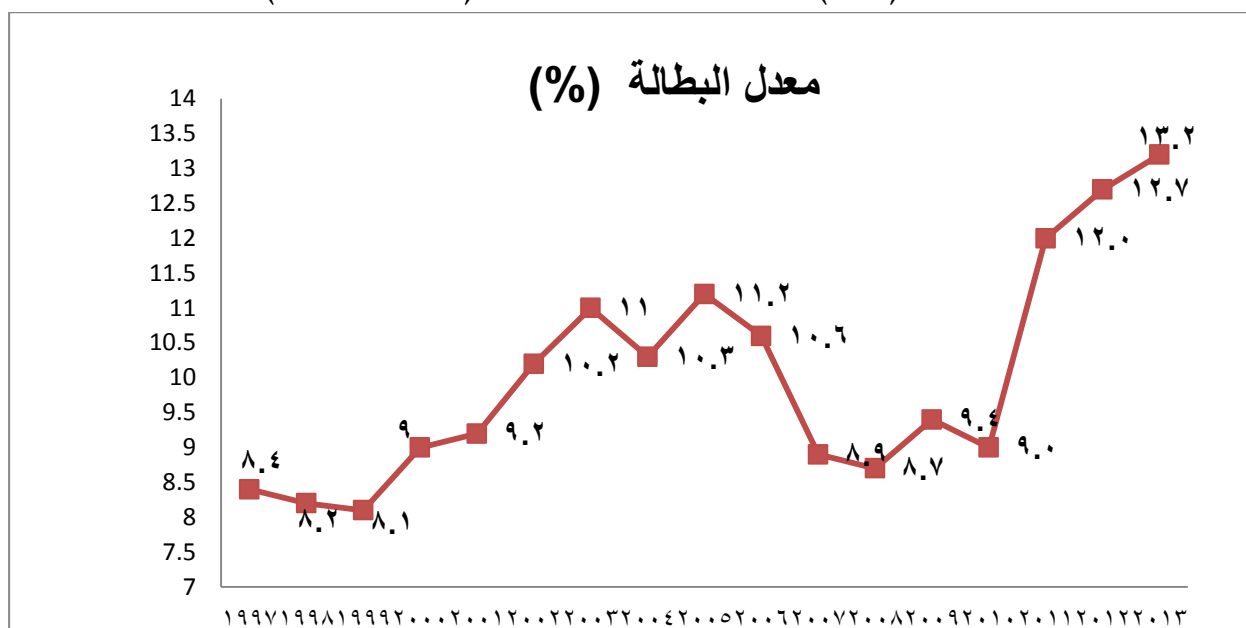
تعتبر المبادرة المصرية للتنمية المتكاملة (النداء) مبادرة شاملة تستمر لمدة خمس سنوات لتحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة، وتوفير فرص عمل جديدة في جنوب صعيد مصر، حيث ترتفع معدلات الفقر والبطالة، وهي مبادرة ممولة من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تحت إشراف وزارة التعاون الدولي. وتقوم هذه المبادرة بمجموعة من البرامج التي لها تأثير على توفير فرص العمل وتقليل الفقر في المديين المتوسط والطويل. وتتركز أنشطة المبادرة المصرية للتنمية المتكاملة على محافظة قنا باعتبارها واحدة من محافظات صعيد مصر الأقل نمواً. وذلك بهدف زيادة فرص نجاح المبادرة في إرساء عوامل نجاح المشروعات التي تقوم بها بحيث يمكن تكرار التجربة التنموية في محافظات أخرى.

البرامج الأساسية التي تتكون منها المبادرة :

- ١- التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب.
- ٢- الترويج للمشروعات المتوسطة، والصغيرة، والمتناهية الصغر.
- ٣- التنمية الريفية وزيادة فرص التشغيل خارج المزرعة.
- ٤- الارتقاء بالخدمات الأساسية في القرى.
- ٥- اللامركزية المالية والإدارية.

المصدر: الموقع الرسمي للمبادرة المصرية للتنمية المتكاملة (النداء) www.enid.org.eg

شكل (٥-٥) معدلات البطالة خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٢)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠١٤. بحث القوى العاملة.

جدول (٩-٥) معدلات البطالة في أقاليم الجمهورية عام ٢٠١٢

معدل البطالة (%)	الإقليم
١٥.٣	إقليم القناة
١٤.٥	إقليم جنوب الصعيد
١٤.١	إقليم وسط الصعيد
١٤.١	إقليم القاهرة الكبرى
١٢.٧	إقليم الدلتا
١١.٠	إقليم الإسكندرية
٨.٧	إقليم شمال الصعيد
١٢.٩	المتوسط العام

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة ٢٠١٢.

ملحق (٥-٦) الخطة القومية لتشغيل الشباب

يتمثل هدف خطة العمل القومية لتشغيل الشباب في زيادة تشغيل الشباب وتوفير أعمال لائقة ومنتجة للشباب الذين ينضمون لسوق العمل في كل عام.

الأهداف المحددة لخطة العمل القومية لتشغيل الشباب:

- زيادة إمكانية حصول الشباب على عمل.
- توفير مزيد من فرص العمل في القطاعات الاقتصادية الأساسية.
- حل مشكلة عدم التوافق بين الطلب على العمل وبين العرض منه.
- ضمان إمكانية حصول الشباب على عمل بعد التخرج مباشرة أو بمجرد دخولهم سوق العمل للمرة الأولى وفي المستقبل.

تقترح خطة العمل القومية برنامجين رئيسيين:

- تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني.
 - تحسين المهارات الأساسية والمعارف لدى خريجي المدارس الثانوية والفنية والجامعات فيما يتعلق باللغات والتكنولوجيا الحديثة.
- ويتطلب توفير المزيد من فرص العمل رفع قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل أكثر استدامة، ومنتجة، ولائقة للشباب، ويمكن إتمام ذلك من خلال:
- تشجيع العمل الحر عن طريق إزالة العقبات أمام تأسيس المشروعات، خاصة مايتعلق بإجراءات التأسيس وبدء النشاط والخروج من السوق.
 - دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، عن طريق تقديم الدعم الفني والتسويقي لتلك المشروعات، وتعزيز الترابط مع المشروعات الكبيرة، واستحداث أنظمة مالية مبتكرة ومنخفضة المخاطر.

المصدر: وزارة القوى العاملة والهجرة ومنظمة العمل الدولية. ٢٠٠٩. خطة العمل القومية لتشغيل الشباب في مصر ٢٠١٠-٢٠١٥. مايو.

ملحق (٦-١) الإطار العام لاستراتيجية تطوير العشوائيات والحد منها في جمهورية مصر العربية

الهيئة العامة للتخطيط العمراني والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ٢٠٠٦

١- تعريف الإطار العام لاستراتيجية تطوير العشوائيات والحد منها للمناطق العشوائية

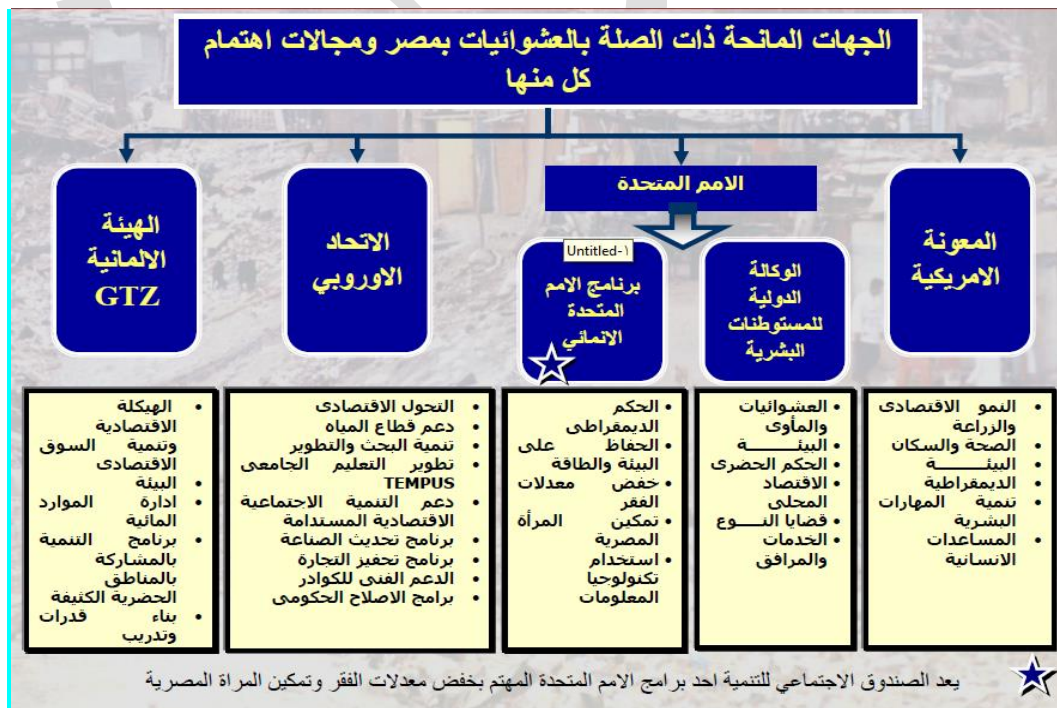
نحو تعريف موحد للعشوائيات

هي كل ما تم إنشاؤه بالجهود الذاتية سواء عشش أو مباني من دور أو أكثر في غيبة من القانون ولم يتم تخطيطه عمرانياً، فهي مناطق أقيمت علي أراضي غير مخصصة للبناء كما وردت في المخططات العامة للمدن، وربما تكون حالة المباني جيدة، ولكن يمكن ان تكون غير آمنة بيئياً أو اجتماعياً وتفتقد إلى الخدمات والمرافق الأساسية.

و تقع تلك المناطق داخل المدن و على اطرافها تحت مسميات مختلفة مثل

□ القطاع الغير رسمي. □ مناطق وضع اليد. □ الاستيطان التلقائي. □ مناطق عشوائية.	□ احياء غير مخططة. □ احياء غير شرعية. □ احياء هامشية. □ احياء المتجاوزين.
--	--

٢- الجهات المانحة ذات الصلة بالعشوائيات ومجالات عملها



٣ - التصنيف المقترح للمناطق العشوائية وآليات الأعمال

التصنيف المقترح للمناطق العشوائية				
التعريف الأساسي (سياسة التدخل)	توصيف المنطقة العشوائية (المشاكل)	برنامج التدخل الرئيسي	مجالات التدخل الأخرى	التدخلات الأساسية
مناطق الإزالة وإعادة الاستغلال	العشش والأكواخ	إداري - اقتصادي	تخطيطي - اجتماعي	إعادة التسيكين وإعادة استغلال الأرض
	جيوب داخل المدن، شديدة التدهور، متميزة الموقع	اقتصادي - قانوني	إداري - تخطيطي - اجتماعي	استثمار الأرض بعد إعادة التسيكين
مناطق تعاني من أخطار بيئية	مناطق نشأت على أرض صحراوية، قابلة للامتداد العشوائي	بيئي - إداري	تخطيطي - اقتصادي - اجتماعي	إمن وسلامة السكان إعادة التسيكين
	مناطق نشأت على أرض صحراوية، قابلة للامتداد العشوائي	تخطيطي - قانوني - إداري - اقتصادي	بيئي - اجتماعي	التحريم - التحكم - مخطط تفصيل - التمكين والتنمية المحلية
مناطق التطوير أو الإحلال الجزئي	مناطق نشأت على أراضي الدولة غير مسجلة يغيب فيها ضمان الحيازة	قانوني - إداري - اقتصادي	عمراني - اجتماعي - بيئي	تقنين الحيازة
	مناطق نشأت على أراضي زراعية غير مسجلة وبها أنشطة غير رسمية	قانوني - تخطيطي - اقتصادي	اجتماعي - بيئي	تنظيم العمران خطوط تنظيم إعادة تخطيط

ملحق (٦-٢) جهود صندوق تطوير المناطق العشوائية

١- تعريف صندوق تطوير المناطق العشوائية

قام الصندوق بوضع تعريف وتصنيف واضح للمناطق العشوائية حيث تشمل المناطق غير الآمنة والمناطق غير المخططة وتعريفها كالتالي:

• **المناطق غير المخططة:** وهي المناطق التي نشأت بالمخالفة للقوانين واللوائح المنظمة للتخطيط العمراني وتعاني من تدهور البيئة العمرانية وبعضها يفترق إلى البنية التحتية والخدمات وسوء حالة الطرق وعدم وجود إنارة بها وكذلك عدم تشطيب واجهات المباني، وتمثل حوالي ٩٥٪ من الكتلة العمرانية بالقرى المصرية ونسبة ٣٧,٥٪ من الكتلة العمرانية بالمدن المصرية.

• **المناطق غير الآمنة:** وهي التي تتواجد في مناطق خطرة على الحياة أو الصحة أو ذات منشآت غير ملائمة والتي بنيت من مخلفات مواد البناء، والمناطق التي تفتقد إلى حيازة مستقرة. وقد تم تصنيف المناطق غير الآمنة تبعاً للمعايير الدولية وتبعاً لدرجات الخطورة أو عدم الأمان وهي:

- **المناطق المهددة للحياة (الدرجة الأولى):** والتي تقع في مناطق معرضة لمخاطر جيولوجية أو في مخزات السيول أو داخل حرم السكة الحديد.

- **مناطق ذات المسكن غير الملائم (الدرجة الثانية):** وتشمل البناء بمخلفات مواد البناء مثل العشش أو المساكن المتصدعة أو المتهدمة.

- **مناطق مهددة للصحة (الدرجة الثالثة):** وتشمل المناطق التي تفتقد إلى مياه الشرب النظيفة أو الصرف الصحي المحسن أو تحت شبكات الكهرباء الهوائية أو تحت التلوث الصناعي الكثيف.

- **مناطق يفترق القاطنون عليها للحيازة المستقرة (الدرجة الرابعة):** هي المناطق التي تم بنائها على أراضي أملاك دولة أو أملاك خاصة وجهات مركزية

ويوجد حصر بيانات دقيقة عن حصر المناطق غير الآمنة محدثة حتى عام ٢٠١٤

الموقف الحالي لتوزيع عدد المناطق غير الآمنة طبقاً لدرجة الخطورة والملكية

(يونيو ٢٠١٤)

درجة الخطورة	أماك خاصة	أماك دولة	جهات مركزية*	المناطق
١	٢	٢٣	١	٢٦
٢	١٥٨	٦٩	٣١	٢٥٨
٣	٤١	١٨	٢	٦١
٤	٠	١٤	٥	١٩
الإجمالي	٢٠١	١٢٤	٣٩	٣٦٤

* أراضي الجهات المركزية هي عبارة عن أراضي الأوقاف، السكة الحديد، الزراعية، الآثار، الري

٢- أمثلة لبعض مشروعات تطوير المناطق غير الآمنة

مشروع تطوير منطقة زرارة بحي الضواحي بمحافظة بورسعيد

تقع منطقة زرارة بحي الضواحي وهي منطقة تتدرج تحت درجة الخطورة الثانية طبقاً لمعايير صندوق تطوير المناطق العشوائية حيث أن أغلب مبانيها تم بنائها باستخدام مخلفات مواد البناء والطوب الأحمر وباستخدام أسقف خشبية أو صاج، وتبلغ المساحة الإجمالية للمنطقة حوالي ٤٥,٩٦ فدان. وقد قام الصندوق بإعداد خطة تطوير للمنطقة بالتنسيق مع المحافظة، ويتم تنفيذ المشروع على مراحل ليصل إجمالي عدد الوحدات التي تم إنشائها إلى ١,٨٨٦ وحدة سكنية بحجم سكان ٧,٤٨٠ نسمة.



منطقة زرارة قبل أعمال التطوير



مرحلة تشطيب وتسكين منطقة زرارة

مشروع تطوير المرحلة الأولى من عشش السودان بمحافظة الجيزة

تقع منطقة عشش شارع السودانفيأطراف حي الدقي من اتجاه الغرب على شريط السكك الحديد والذي لا يفصل المنطقة عنه إلا سور السكك الحديد، ومساحتها تبلغ ٢,٧٤ فدان. وقد قام الصندوق بإعداد خطة لتطوير المنطقة تعتمد على توطين الأهالي بنفس المكان من خلال إنشاء عدد ٢١ عمارة سكنية على ثلاث مراحل توفر عدد ٢١٠ وحدة سكنية. ويجري حالياً تنفيذ خطة البرامج الاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقة في عدة محاور وهي محور أمية عائل الأسرة - تشغيل الشباب - توفير الرعاية الصحية للمرأة - استخراج بطاقات الرقم القومي عن طريق أحد الجمعيات الأهلية.



منطقة عشش شارع السودان قبل التطوير



منطقة عشش شارع السودان بعد التطوير

ملحق رقم ٦-٣ برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية PDP



برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية (PDP)

السياق

الخاص لدعمهم في تحسين الخدمات والظروف البيئية في مناطقهم. وفي سبيل دعم تدابير عاجلة وملموسة، يعمل برنامج التنمية بالمشاركة على تقديم منح لمبادرات المشروعات المحلية صغيرة الحجم وذلك لتحسين الظروف المعيشية والنهوض بالبنية التحتية المادية والاجتماعية والاجتماعية-الاقتصادية في بعض المناطق الحضرية العشوائية المختارة في إقليم القاهرة الكبرى. يتم إشراك الشباب والنساء ومنظمات المجتمع المدني بشكل فعال في عملية التخطيط، وكذلك في عمليات تنفيذ وتشغيل وكذا الحفاظ على تلك التدابير.

وسيمتد الآن إدخال نظام إدارة نفايات صلبة مجتمعي متكامل في اثنين من المناطق الحضرية الفقيرة بمحافظة القليوبية، على أن تؤخذ في الاعتبار احتياجات جامعي النفايات غير الرسميين وكذا القائمين على إعادة التدوير من العاملين بالفعل في هذا القطاع. في المرحلة الراهنة من البرنامج تثار قضية التغير المناخي وعواقبه على المناطق الحضرية العشوائية لأول مرة في مصر، وذلك بهدف رفع مستوى الوعي وتشجيع المبادرات التي تعمل على تعزيز قدرة سكان الحضر الفقراء على التعامل مع هذه التحديات.

إن مدن مصر تنمو بسرعة مطردة، ويأتي ذلك في غياب أي تخطيط حكومي أو حضري في كثير من الأحيان. يعيش نحو ٢٠ مليون شخص حاليًا في منطقة القاهرة الكبرى، إلا أن معظمهم (قرابة ٦٠ بالمائة) يعيشون في مناطق غير رسمية ومحرومة وشديدة الكثافة. فهناك نقص في الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنية التحتية الملائمة مراكز صحة ومدارس ومراكز شباب، وصعوبة الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وتصريف النفايات والحصول على فرص عمل. وقد ترتب على الكثافة السكانية الشديدة ارتفاع نسبة التلوث البيئي. إن السكان المحليين أغلبهم من الفقراء ذوي مستويات متدنية من التعليم النظامي. وبشكل عام، يتجه السكان إلى تطوير بيئاتهم المعيشية بأنفسهم دون الحصول على تراخيص بناء؛ ونتيجة لذلك تفتقر تلك المناطق في كثير من الأحيان إلى الخدمات العامة والبنية التحتية. وقد توقع السكان، في أعقاب التغيرات السياسية التي بزغت في بداية عام ٢٠١١، تحسناً سريعاً وملموماً لوضعهم المعيشية. على الرغم من ذلك لم تستجب الحكومة المحلية ومنظمات المجتمع المدني بشكل كاف في كثير من الأحيان لتلبية احتياجات سكان الحضر الفقراء.

النتائج

وكنتيجة لعمل البرنامج على مستوى المحافظات والأقاليم وعلى المستوى المحلي تم تطبيق نهج مشاركة في التعامل مع المناطق الحضرية العشوائية. وتم إعلام صناع القرار بشأن الوضع، وهم على علم بمنهجيات ووسائل تحسين سبل المعيشة للسكان المحليين والتخفيف من وطأة الفقر في المناطق الحضرية. وقد ازدادت قدرة الإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على توفير المزيد من الخدمات المنسقة والموجهة نحو الاحتياجات في المناطق الحضرية العشوائية.

تحدد أولويات التنمية من قبل السكان المحليين مما يسمح بتطبيق منهجيات تنمية حضرية تشاركية والحد من التهميش الاجتماعي. في إطار التعاون الوثيق بين الحكومة المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص يتم البحث عن حلول ملموسة لتحسين الخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية في المناطق الحضرية العشوائية وكذا اتخاذ تدابير ملموسة، مما يعمل على تعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد نجم عن برنامج المنح تحسناً في الظروف المعيشية لفقراء الحضر.

وسيمتد تحسين الظروف البيئية في بعض المناطق العشوائية المختارة، وذلك من خلال تطبيق إستراتيجية متفق عليها لإدارة النفايات الصلبة من قبل المنظمات غير الحكومية المحلية والإدارة العامة. إن فائدة نظم إدارة النفايات المحسنة لن تعم على السكان المحليين فحسب، بل سيكون لها صدى في مناطق أخرى في مصر. ومن خلال اتخاذ التدابير لرفع مستوى الوعي تزايد إدراك ووعي الحكومة المحلية والسكان المحليين بالقضايا البيئية ولا سيما بقضية التغير المناخي وتأثيره على المناطق الحضرية الفقيرة في القاهرة الكبرى وبتدابير التكيف الممكنة في هذا الصدد.

الهدف

يتمثل الهدف من برنامج PDP في تحسين الظروف المعيشية لسكان الحضر الفقراء من خلال تحسين الظروف البيئية وتقديم الخدمات بشكل أفضل من قبل الإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

المنهج

يعمل البرنامج على جميع المستويات السياسية متعاوناً مع صناع القرار على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي للنهوض بالمناطق العشوائية. وينصب تركيز البرنامج على توفير الأساليب والوسائل التشاركية في مجال التنمية الحضرية المتكاملة، من أجل نشرها وتبنيها داخل الإدارات المحلية.

بالإضافة إلى ذلك يعمل البرنامج على تنمية قدرات الإدارة المحلية وممثلي الشباب والقادة المحليين والمنظمات غير الحكومية والقطاع

الشريك

وزارة التخطيط والتعاون الدولي المصرية

جهة الاتصال

د/ جوتنر فيهينبول، منسق البرامج

عناية مكتب التعاون الألماني الألماني بالقاهرة (جي.إي.زد).

٤٤، شارع الجزيرة

١١٢١١ الزمالة، القاهرة

تليفون: ٢٠٢ ٢٢ ٦٣ ٠٨ ٧٨/٧٩ فاكس: ٢٠٢ ٢٢ ٦٣ ٠٨ ٧٨/٧٩ داخل: ١١٠

البريد الإلكتروني: pdp@gizegypt.com

الموقع الإلكتروني: www.giz.de/egypt | www.egypt-urban.net

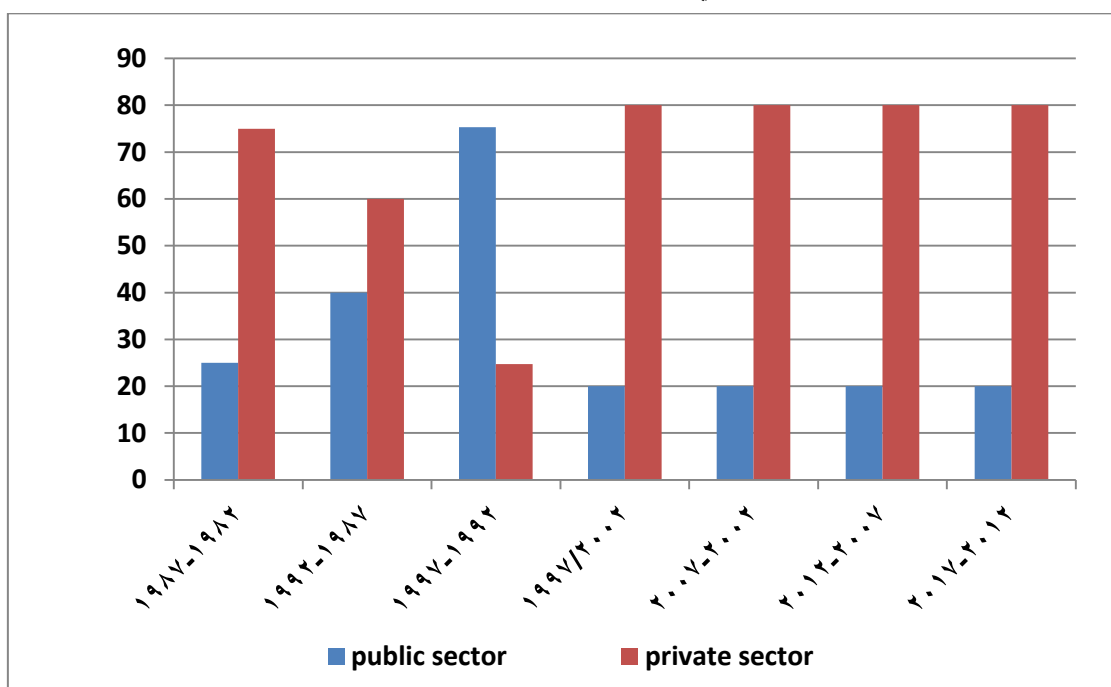


ملحق ٦-٤ خطط الإسكان

يقوم قطاع الإسكان والمرافق بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بإعداد خطط الإسكان التي تلبي احتياجات الإسكان الملائم لجميع فئات الدخل التي حددها التشريع المصري في أربع مستويات وهي: اقتصادي، المتوسط، فوق المتوسط، الفاخر، وتحدد المساحات والمواصفات والتشطيبات لكل مستوى. وقد قام قطاع الإسكان والمرافق بتحديد عدد الوحدات السكنية المطلوبة سنويا خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠١٧ على مستوى المحافظات (ريف وحضر) لتسكين الزيادة السكانية المتوقعة، وعدد وحدات مقابل الإحلال والتجديد، بالإضافة إلى عدد وحدات مقابل الوحدات التي لم تنفذ من خطط سابقة. ولا تشمل التقديرات الوحدات السكنية المطلوبة للمشروعات العملاقة والوحدات السكنية اللازمة للمصايف والسياحة بالمحافظات الساحلية. وقد تم تقدير عدد الوحدات المطلوبة سنويا على مستوى الجمهورية بـ ٢٥٠٠٠٠ وحدة (حضر)، و ٢٩٣٥٣٠ وحدة (ريف) بإجمالي ٥٤٣٥٣٠ وحدة سنويا. وتشمل الوحدات المطلوبة في الحضر على ١٧٣٠٧١ وحدة للزيادة السكانية، و ٥٥٣٩٠ وحدة للإحلال والتجديد، و ٢١٥٣٩ وحدة مقابل ما لم يتم تنفيذه من خطط سابقة. وقد استهدف برنامج الإسكان ٧٠ ٪ من الخطة في مناطق الحضر للإسكان الاقتصادي والمنخفض التكاليف.

كما استهدف برنامج الإسكان للفترة ٢٠١٧-٢٠٠٢ (والذي يشمل ٣ خطط خمسية: الخامسة، السادسة والسابعة) أيضا توفير ٢٥٠٠٠٠ وحدة سنويا موزعة على فئات الدخل كالتالي: ٧٢ ٪ إسكان اقتصادي، ٢٢ ٪ إسكان متوسط وفوق المتوسط، و ٦ ٪ إسكان فاخر. كما يحدد برنامج الإسكان لهذه الفترة مشاركة القطاع الخاص بنسبة ٨٠ ٪ من إجمالي خطة الإسكان المستهدفة (٢٠٠٠٠٠ وحدة) ومشاركة القطاع الحكومي بنسبة ٢٠ ٪ من الخطة (٥٠٠٠٠ وحدة). ويوجه القطاع الحكومي كل إنتاجه للإسكان الاقتصادي بينما يوجه القطاع الخاص ٦٥ ٪ من إنتاجه للإسكان الاقتصادي (١٣٠٠٠ وحدة)، و ٢٧.٥ ٪ للإسكان المتوسط وفوق المتوسط، و ٧.٥ ٪ للإسكان الفاخر. وتعكس خطط الإسكان للفترة ١٩٩٧-٢٠١٧ اهتمام الدولة بتشجيع القطاع الخاص في إنتاج الإسكان وخاصة الإسكان الاقتصادي وزيادة نسبة مشاركته مقارنة بخطة الإسكان للفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٧، والتي استهدفت نسب مشاركة القطاع الخاص والحكومي بـ ٥٣.٤ ٪، و ٤٦.٦ ٪ على التوالي. ويوضح الشكل رقم ٣٦-١ نسب مشاركة القطاعين الحكومي والخاص المستهدفة في الخطط الخمسية للفترة ١٩٨٢-٢٠١٧ والتي توضح الانخفاض في نسب مشاركة القطاع الخاص خلال الفترة من عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٩٧ وثباتها عند ٨٠ ٪ بدءا من الخطة ١٩٩٧-٢٠٠٢ وحتى الآن.

نسب مشاركة القطاع الخاص والحكومي
المستهدفة في الخطط الخمسية للفترة ١٩٨٢ - ٢٠١٧



ملحق (٥-٦) إنتاج الإسكان في الفترة ١٩٨٢-١٩٩٧، ٢٠١٣-١٩٩٧ وإجمالي الفترة ١٩٨٢-٢٠١٣

طبقا للقطاعين الحكومي والخاص ومستويات الإسكان

الفترة الزمنية	القطاع	عدد الوحدات المنفذة طبقا لمستويات الإسكان					توزيع الوحدات السكنية طبقا لمستويات الإسكان لكل قطاع %					نصيب كل قطاع من الوحدات المنفذة طبقا لكل مستوى إسكان %				
		منخفض التكاليف + اقتصادي	متوسط	فوق المتوسط	فاخر	إجمالي	منخفض التكاليف + اقتصادي	متوسط	فوق المتوسط	فاخر	إجمالي	منخفض التكاليف + اقتصادي	متوسط	فوق المتوسط	فاخر	إجمالي
١٩٨٢-١٩٩٧	قطاع حكومي	٧٣٧٧٠٩	١٦٤٣٣٢	١١٩٨٤	١٩١٨	٩١٥٩٤٣	٨٠٠٥٤	١٧٠٩٤	١٠٣١	٠٠٢١	١٠٠	٥٢٠٠٢	٢٧٠٩٢	٥٠٧٧	٢٠٠١	٣٩٠٦٥
	قطاع خاص	٦٨٠٤٨٥	٤٢٤٢١٧	١٩٥٨٨٢	٩٣٥٨١	١٣٩٤١٦٥	٤٨٠٨١	٣٠٠٤٣	١٤٠٠٥	٦٠٧١	١٠٠	٤٧٠٩٨	٧٢٠٠٨	٩٤٠٢٣	٩٧٠٩٩	٦٠٠٣٥
	حكومي + خاص	١٤١٨١٩٤	٥٨٨٥٤٩	٢٠٧٨٦٦	٩٥٤٩٩	٢٣١٠١٠٨	٦١٠٣٩	٢٥٠٤٨	٩٠٠٠	٤٠١٣	١٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
١٩٩٧-٢٠١٣	قطاع حكومي	٥٩٦٨٨٣	٥٧٤٢٣	١٠٧٤٤	٤١٧	٦٦٥٤٦٧	٨٩٠٦٩	٨٠٦٣	١٠٦١	٠٠٠٦	١٠٠	٤٥٠٢٨	٧٠٠٧	٣٠٥٥	٠٠٣٧	٢٦٠١٣
	قطاع خاص	٧٢١٣٤٣	٧٥٤٩٦٨	٢٩٢١٩٩	١١٢٧٧٩	١٨٨١٢٨٩	٣٨٠٣٤	٤٠٠١٣	١٥٠٥٣	٥٠٩٩	١٠٠	٥٤٠٧٢	٩٢٠٩٣	٩٦٠٤٥	٩٩٠٦٣	٧٣٠٨٧
	حكومي + خاص	١٣١٨٢٢٦	٨١٢٣٩١	٣٠٢٩٤٣	١١٣١٩٦	٢٥٤٦٧٥٦	٥١٠٧٦	٣١٠٩٠	١١٠٩٠	٤٠٤٤	١٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
١٩٨٢-٢٠١٣	قطاع حكومي	١٣٣٤٥٩٢	٢٢١٧٥٥	٢٢٧٢٨	٢٣٣٥	١٥٨١٤١٠	٨٤٠٣٩	١٤٠٠٢	١٠٤٤	٠٠١٥	١٠٠	٤٨٠٧٧	١٥٠٨٣	٤٠٤٥	١٠١٢	٣٢٠٥٦
	قطاع خاص	١٤٠١٨٢٨	١١٧٩١٨٥	٤٨٨٠٨١	٢٠٦٣٦٠	٣٢٧٥٤٥٤	٤٢٠٨	٣٦٠٠٠	١٤٠٩	٦٠٣	١٠٠	٥١٠٢٣	٨٤٠١٧	٩٥٠٥٥	٩٨٠٨٨	٦٧٠٤٤
	حكومي + خاص	٢٧٣٦٤٢٠	١٤٠٠٩٤٠	٥١٠٨٠٩	٢٠٨٦٩٥	٤٨٥٦٨٦٤	٥٦٠٣٤	٢٨٠٨٤	١٠٠٥٢	٤٠٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملحق (٦-٦) تحليل بيانات إنتاج الإسكان مقارنة بالخطط المستهدفة

١ - مساهمة كل من القطاع الخاص والحكومي في إنتاج الإسكان منخفض التكاليف خلال الفترة ١٩٨٢-٢٠١٣

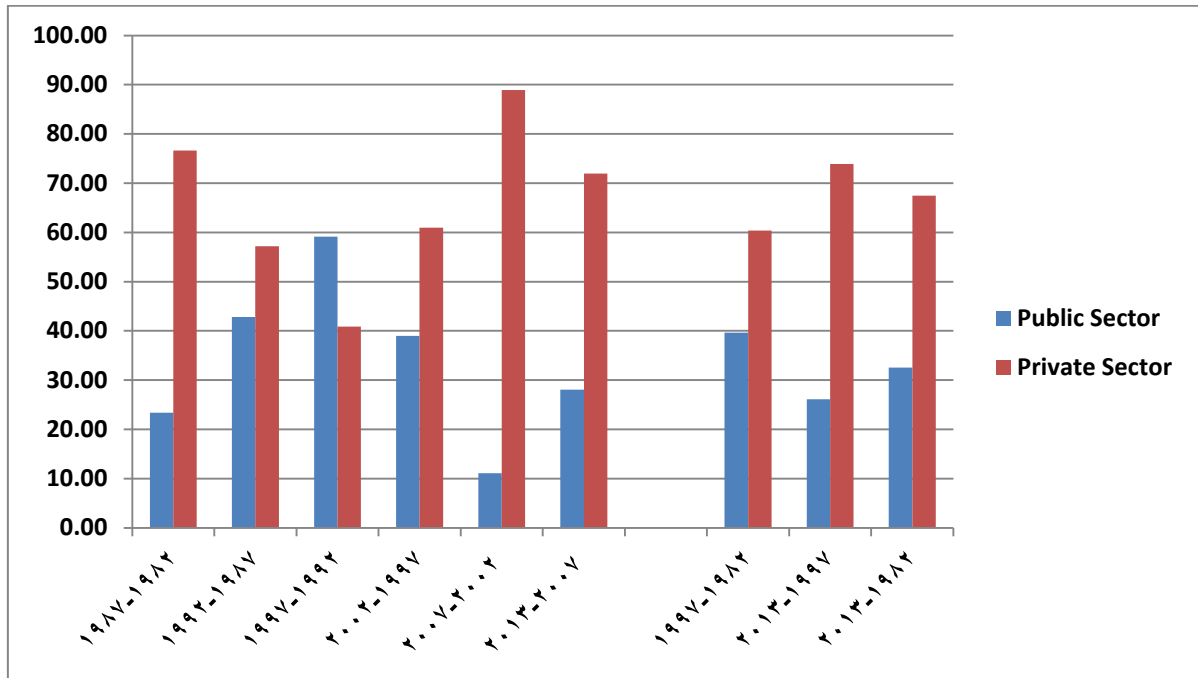
يبين الجدول رقم ١/٣/٣٦ بيانات إجمالي الوحدات السكنية والإسكان الاقتصادي المنفذ لكل من القطاع الحكومي والخاص في الخطط الخمسية بدءاً من ١٩٨٢ وحتى ٢٠١٣ والفترات ١٩٨٢-١٩٩٧، ١٩٩٧-٢٠١٣، والفترة ١٩٨٢-٢٠١٣. وتبين الأشكال رقم ١/٣/٣٦، ٢/٣/٣٦، ٣/٣/٣٦ نصيب القطاع الحكومي والخاص من إجمالي الوحدات السكنية المنفذة، نسبة الإسكان الاقتصادي لإجمالي الوحدات المنفذة في القطاعين الحكومي والخاص، ونصيب كل من القطاع الخاص والحكومي من إجمالي وحدات الإسكان الاقتصادي المنفذة على التوالي خلال الفترة ١٩٨٢-٢٠١٣. ويتضح التالي:

- القطاع الخاص هو المنتج الأساسي للإسكان خلال كل الخطط الخمسية كلها باستثناء الخطة الخمسية ١٩٩٢-١٩٩٧، كما أن نسبة مشاركة القطاع الخاص قد تزايدت من ٦٠.٤٪ خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٧ إلى ٧٣.٩٪ خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠١٣. وبلغ أقل مساهمة للقطاع الخاص في إنتاج الإسكان في الخطة ١٩٩٢-١٩٩٧ (٤٠.٩٪ من إجمالي الوحدات المنفذة) وأعلى مساهمة في الخطة الخمسية ٢٠٠٢-٢٠٠٧ (٨٨.٩٪ من إجمالي الوحدات المنفذة). ويتضح أن مساهمة القطاع الخاص في إنتاج الإسكان انخفضت في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ (٧١.٩٣٪) مقارنة بالفترة السابقة.
- يوجه القطاع الحكومي النسبة الأكبر من إنتاجه إلى وحدات الإسكان منخفض التكاليف والاقتصادي، وبلغت أقل نسبة خلال الخطة الخمسة ١٩٨٢-١٩٨٧ (٧٣.٨٪) وأعلى نسبة خلال الخطة الخمسية ٢٠٠٧-٢٠١٣ (٩٥.٢٪). وتعكس هذه الفترة جزءاً من مرحلة تنفيذ المشروع القومي للإسكان (٢٠٠٥-٢٠١٣) والذي ساهم بـ ٤٤٠٨٥٩ وحدة إسكان اقتصادي.
- يوجه القطاع الخاص نسباً أصغر من القطاع الحكومي لإنتاج وحدات الإسكان الاقتصادي، وتراوحت نسب الإسكان الاقتصادي من إجمالي إنتاج القطاع الخاص خلال الخطط الخمسية من ٥٤.٢٪ (١٩٨٢-١٩٨٧) إلى ٣٢.٦٥٪ (١٩٩٢-١٩٩٧)، وحوالي ٣٧.٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣، وتعد هذه النسب منخفضة. وتشير بيانات ١٩٨٢-١٩٩٧، ١٩٩٧-٢٠١٣، و٢٠٠٧-٢٠١٣ بأن القطاع الخاص والقطاع الحكومي على الرغم من التفاوت الكبير في مشاركتهم في إنتاج الإسكان قد ساهما بنسب متقاربة في إنتاج وحدات الإسكان الاقتصادي.
- انخفض نصيب الإسكان الاقتصادي من إجمالي الإنتاج خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠١٣ مقارنة بالفترة ١٩٨٢-١٩٩٧ (٥١.٧٦٪، ٦١.٣٩٪ على التوالي).

إجمالي الوحدات السكنية المنفذة ووحدات الإسكان الاقتصادي المنفذة لكل من القطاع الحكومي والخاص خلال الخطط الخمسية ١٩٨٢-٢٠١٣

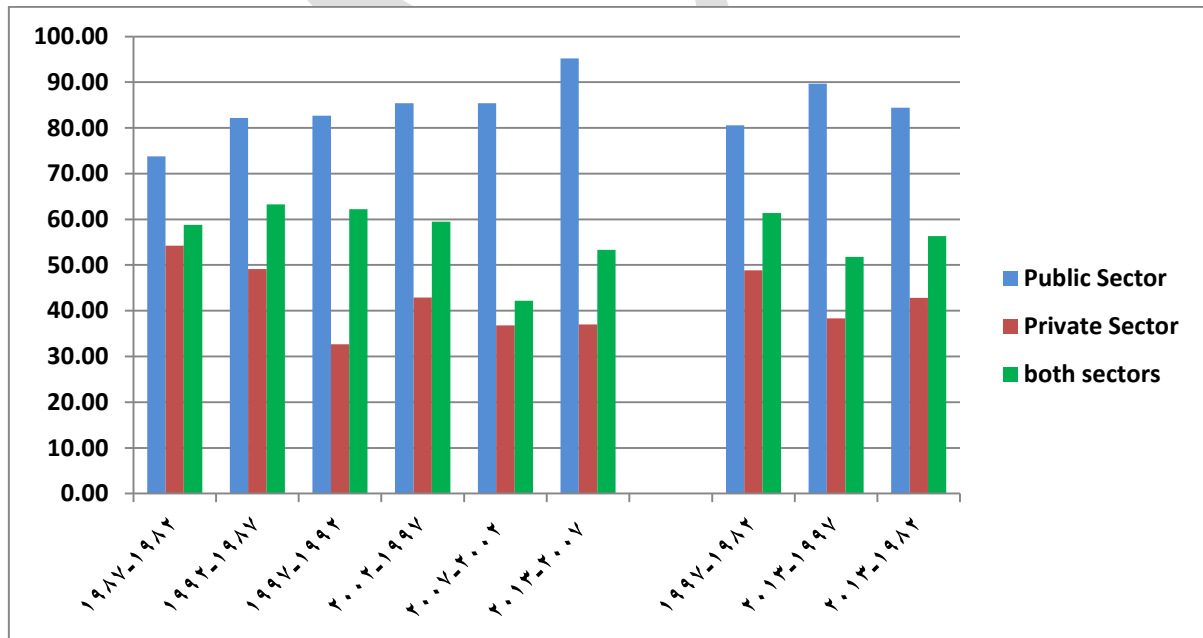
البيان / المؤشرات	القطاع / الفترة الزمنية	١٩٨٢-١٩٨٧	١٩٩٢-١٩٩٧	٢٠٠٢-٢٠٠٧	٢٠٠٧-٢٠١٣	١٩٨٢-١٩٩٧	١٩٩٧-٢٠١٣	٢٠١٣
إجمالي عدد الوحدات المنفذة	قطاع حكومي	١٩٧٦٤٧	٣٨٦٨٧٩	٣٣١٤١٧	٢٨٧٩٥٧	٨٤٨٧٦	٢٩٢٦٣٤	٩١٥٩٤٣
	قطاع خاص	٦٤٨٠٣٢	٥١٧١٠٧	٢٢٩٠٢٦	٤٥٠٢٨١	٦٨١٥٣١	٧٤٩٤٧٧	١٣٩٤١٦٥
	حكومي+خاص	٨٤٥٦٧٩	٩٠٣٩٨٦	٥٦٠٤٤٣	٧٣٨٢٣٨	١٠٤٢١١١	١٠٤٢١١١	٢٣١٠١٠٨
أجمالي عدد وحدات الإسكان الاقتصادي المنفذة	قطاع حكومي	١٤٥٧٩١	٣١٧٩٩١	٢٧٣٩٢٧	٢٤٥٨٧٩	٧٢٤٦٠	٢٧٨٥٤٤	٧٣٧٧٠٩
	قطاع خاص	٣٥١٥٧٨	٢٥٤١٢٠	٧٤٧٨٧	١٩٣١١٠	٢٥٠٧٦٢	٢٧٧٤٧١	٦٨٠٤٨٥
	حكومي+خاص	٤٩٧٣٦٩	٥٧٢١١١	٣٤٨٧١٤	٤٣٨٩٨٩	٣٢٣٢٢٢	٥٥٦٠١٥	١٤١٨١٩٤
نصيب وحدات الإسكان الاقتصادي من إجمالي الوحدات المنفذة لكل قطاع (%)	قطاع حكومي	٧٣.٧٦	٨٢.١٩	٨٢.٦٥	٨٥.٣٩	٨٥.٣٧	٩٥.١٩	٨٠.٥٤
	قطاع خاص	٥٤.٢٥	٤٩.١٤	٣٢.٦٥	٤٢.٨٩	٣٦.٧٩	٣٧.٠٢	٤٨.٨١
	حكومي+خاص	٥٨.٨١	٦٣.٢٩	٦٢.٢٢	٥٩.٤٦	٤٢.١٧	٥٣.٣٥	٦١.٣٩
نصيب كل قطاع من إجمالي الوحدات المنفذة (%)	قطاع حكومي	٢٣.٣٧	٤٢.٨٠	٥٩.١٣	٣٩.٠١	١١.٠٧	٢٨.٠٨	٣٩.٦٥
	قطاع خاص	٧٦.٦٣	٥٧.٢٠	٤٠.٨٧	٦٠.٩٩	٨٨.٩٣	٧١.٩٢	٦٠.٣٥
	حكومي+خاص	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠
نصيب كل قطاع من وحدات الإسكان الاقتصادي المنفذة (%)	قطاع حكومي	٢٩.٣١	٥٥.٥٨	٧٨.٥٥	٥٦.٠١	٢٢.٤٢	٥٠.١٠	٥٢.٠٢
	قطاع خاص	٧٠.٦٩	٤٤.٤٢	٢١.٤٥	٤٣.٩٩	٧٧.٥٨	٤٩.٩٠	٤٧.٩٨
	حكومي+خاص	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠

نصيب القطاع الخاص والحكومي من إجمالي
إنتاج الوحدات السكنية ١٩٨٢-٢٠١٣ (%)



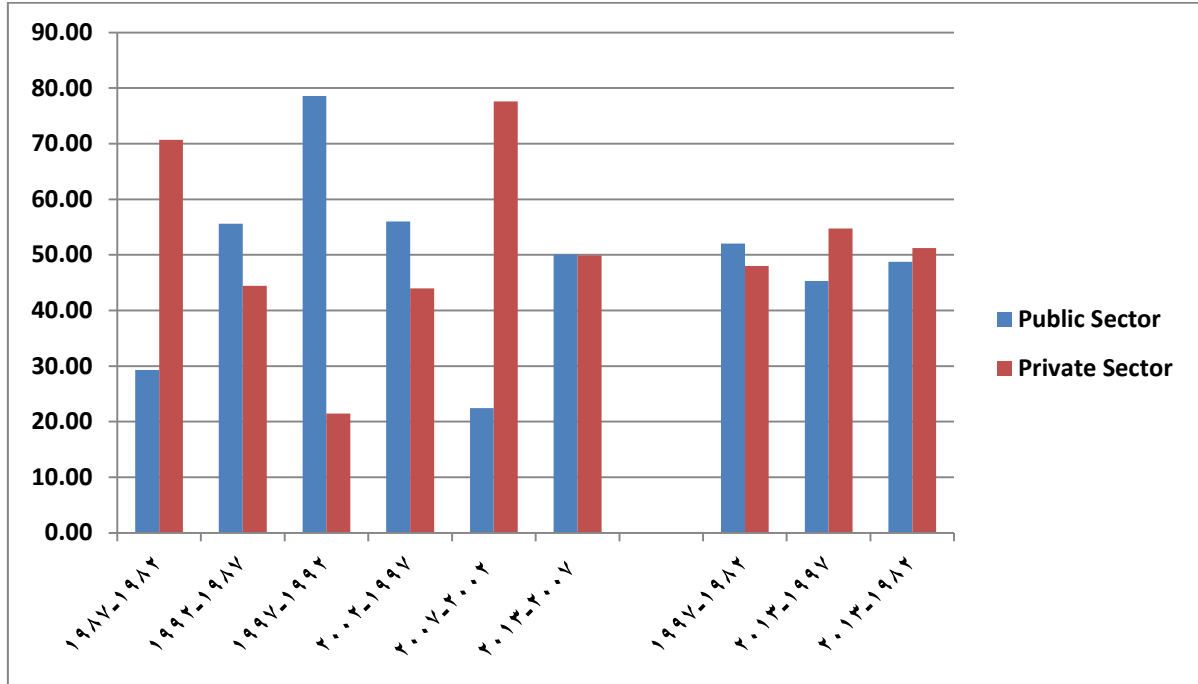
المصدر: قطاع الإسكان والمرافق - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

نسبة الاسكان الاقتصادي لإجمالي إنتاج الوحدات في
القطاع الخاص والحكومي ١٩٨٢-٢٠١٣ (%)



المصدر: قطاع الإسكان والمرافق - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

نصيب كل من القطاع الخاص والحكومي من إجمالي
وحدات الإسكان الاقتصادي المنتجة ١٩٨٢-٢٠١٣ (%)



المصدر: قطاع الإسكان والمرافق - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- انخفض نصيب الإسكان الاقتصادي من إجمالي إنتاج الإسكان خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠١٣ مقارنة بالفترة ١٩٨٢-١٩٩٧.
- ويرجع هذا إلى انخفاض مشاركة القطاع الحكومي والذي يوجه نسبة مرتفعة من إنتاجه للإسكان الاقتصادي، وارتفاع نسبة مشاركة القطاع الخاص، والذي وجه نسبة منخفضة من إنتاجه للإسكان الاقتصادي.
- وبالتالي على معدي السياسات والبرامج إعادة النظر في مساهمة القطاعين في إنتاج الإسكان عامة والإسكان الاقتصادي بصفة خاصة، خاصة في ظل معدلات الإنجاز المنخفضة للقطاع الخاص خاصة في الإسكان الاقتصادي.

معدلات الانجاز للقطاعين الحكومي والخاص بالنسبة لإجمالي الوحدات السكنية ووحدات الإسكان الاقتصادي المنفذة

يبين الجدول التالي تحليل بيانات قطاع الإسكان والمرافق بالنسبة لإجمالي الوحدات السكنية المنفذة ووحدات الإسكان الاقتصادي مقارنة بالوحدات المستهدفة طبقا لخطط الإسكان خلال فترات زمنية مختلفة في الفترة ١٩٨٢-٢٠١٣ ومنه يمكن مقارنة معدلات الإنجاز للقطاعين خاصة بالنسبة للإسكان الاقتصادي وتحديد العجز في عدد الوحدات الكلي والاقتصادي، ومسئولية كل من القطاع الحكومي والخاص عن هذا العجز.

الفترة ١٩٩٧-٢٠١٣

عدد الوحدات الكلي: بلغ معدل الانجاز للقطاعين خلال هذه الفترة ٦٥.٣٪ وبالتالي هناك عجز عددي في عدد الوحدات قدره ١٣٥١٧٨٤ وحدة. وبلغ معدل الانجاز في القطاع الحكومي ٨٥.٣٥٪ مقارنة بـ ٦٠.٣٢٪ في القطاع الخاص، أي أن نصيب القطاع الخاص من العجز يصل إلى ٩١.٥٪ من إجمالي العجز (١٢٣٧٥٤٣ وحدة) ونصيب القطاع الحكومي ٨.٥٪ (١١٤٢٤١ وحدة).

عدد وحدات الإسكان الاقتصادي: بلغ معدل الانجاز للقطاعين خلال هذه الفترة ٥١.٣٪، وبلغ معدل الانجاز في القطاع الحكومي ٨٠.١٪ مقارنة بـ ٣٩.٥٥٪ في القطاع الخاص. أي أن حوالي نصف عدد الوحدات الإسكان الاقتصادي المستهدف لم ينفذ، ويصل العجز العددي إلى ١٢٥١٠٨١ وحدة تمثل ٩٢.٦٪ من إجمالي العجز خلال هذه الفترة. ويصل نصيب القطاع الخاص من العجز في وحدات الإسكان الاقتصادي إلى ٨٨.١٪ ونصيب القطاع الحكومي ١١.٩٪.

الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٧:

ويلاحظ وجود عجز أيضا خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٧ في عدد الوحدات الإسكان الاقتصادي يصل إلى ١٠٤٧٣٢٢ وحدة تمثل ٨٦.٥٪ من إجمالي العجز (١٢١١٠٥٧ وحدة). ولكن تختلف هذه الفترة عن الفترة ١٩٩٧-٢٠١٣ في انخفاض معدل الانجاز في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص بالنسبة لكل من إجمالي الوحدات ووحدات الإسكان الاقتصادي. ونجد أن نصيب القطاع الحكومي من العجز في وحدات الإسكان الاقتصادي بلغ ٥٥٪ ونصيب القطاع الخاص ٤٥٪.

الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣:

بالنظر إلى الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ (الجدول رقم ٣/٣/٣٦) خاصة أنها تشمل مساهمة مشروعات البرنامج القومي الإسكان. (٢٠١٣-٢٠٠٥) يلاحظ أن معدل الانجاز الكلي خلال هذه الفترة بلغ ٦٩.٥٪، ويرتفع معدل انجاز القطاع الحكومي (٩٧.٥٤٪) مقارنة بالقطاع الخاص (٦٢.٤٦٪). كما يلاحظ أن القطاع الخاص وجه إنتاجه بصفة خاصة إلى الإسكان المتوسط وفوق المتوسط بدلاً من الإسكان الاقتصادي والفاخر. عدديا نفذ القطاع الخاص عدد وحدات إسكان متوسط وفوق المتوسط أكثر من المستهدف محققا معدل انجاز قدره ١٢٨٪ بينما بلغ معدل الانجاز في الإسكان الاقتصادي ٣٥.٦٪.

وفى الإسكان الفاخر ٥٢.١٪. وبلغ العجز الكلى في الوحدات ٤٥٧٨٨٩ وحدة والعجز في وحدات الإسكان الاقتصادي ٥٢٣٩٨٥ وحدة يتحمل القطاع الخاص منها ٥٠٢٥٢٩ وحدة والقطاع الحكومي ٢١٤٥٦ وحدة.

عدد الوحدات الإجمالي ووحدات الإسكان الاقتصادي المستهدفة والمنفذة من خلال القطاع الحكومي والخاص

ومعدلات الانجاز والعجز خلال الفترات ١٩٩٧-١٩٨٢، ١٩٩٧-٢٠١٣، ١٩٨٢-٢٠١٣، ١٩٩٧-٢٠٠٧، ٢٠٠٧-٢٠١٣

الفترة الزمنية	المؤشر	القطاع	عدد الوحدات المستهدف بالخطة	عدد الوحدات المنفذة	نصيب كل قطاع من الوحدات المستهدفة	نصيب كل قطاع من الوحدات المنفذة	معدلات الانجاز المنفذ/ المستهدف ١٠٠٪	العجز في عدد الوحدات	نصيب كل قطاع من العجز في الوحدات %
١٩٨٢-١٩٩٧	إجمالي الوحدات	قطاع حكومي	١٦٤١١٨١	٩١٥٩٤٣	٤٦.٦١	٣٩.٦٠	٥٥.٧٨	-٧٢٥٢٣٨	٥٩.٨
		قطاع خاص	١٨٧٩٩٨٤	١٣٩٤١٦٥	٥٣.٣٩	٦٠.٤٠	٧٤.١٦	-٤٨٥٨١٩	٤٠.١
		حكومي+خاص	٣٥٢١١٦٥	٢٣١٠١٠٨	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	٦٥.٥٩	-١٢١١٠٥٧	١٠٠.٠
	وحدات الإسكان الاقتصادي	قطاع حكومي	١٣١٣٧٤٥	٧٣٧٧٠٩	٥٣.٢٨	٥٢.٠٠	٥٦.١٥	-٥٧٦٠٣٦	٥٥.٠
		قطاع خاص	١١٥١٧٧١	٦٨٠٤٨٥	٤٦.٧٢	٤٨.٠٠	٥٩.٠٨	-٤٧٢٢٨٦	٤٥.٠
		حكومي+خاص	٢٤٦٥٥١٦	١٤١٨١٩٤	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	٥٧.٥٢	-١٠٤٧٣٢٢	١٠٠.٠
١٩٩٧-٢٠١٣	إجمالي الوحدات	قطاع حكومي	٧٧٩٧٠.٨	٦٦٥٤٦٧	٢٠.٠٠	٢٦.١٠	٨٥.٣٥	-١١٤٢٤١	٨.٥
		قطاع خاص	٣١١٨٨٣٢	١٨٨١٢٨٩	٨٠.٠٠	٧٣.٩٠	٦٠.٣٢	-١٢٣٧٥٤٣	٩١.٥
		حكومي+خاص	٣٨٩٨٥٤٠	٢٥٤٦٧٥٦	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	٦٥.٣٣	-١٣٥١٧٨٤	١٠٠.٠
	وحدات الإسكان الاقتصادي	قطاع حكومي	٧٤٥٢٥٢	٥٩٦٨٨٣	٢٩.٠١	٤٥.٢٨	٨٠.٠٩	-١٤٨٣٦٩	١١.٩
		قطاع خاص	١٨٢٤٠٥٥	٧٢١٣٤٣	٧٠.٩٩	٥٤.٧٢	٣٩.٥٥	-١١.٢٧١٢	٨٨.١
		حكومي+خاص	٢٥٦٩٣٠٧	١٣١٨٢٢٦	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	٥١.٣١	-١٢٥١٠٨١	١٠٠.٠
١٩٨٢-٢٠١٣	إجمالي الوحدات	قطاع حكومي	٢٤٢٠٨٨٩	١٥٨١٤١٠	٣٢.٦٣	٣٢.٥٦	٦٥.٣٠	-٨٣٩٤٧٩	٣٢.٨
		قطاع خاص	٤٩٩٨٨١٦	٣٢٧٥٤٥٤	٦٧.٣٧	٦٧.٤٤	٦٥.٥٢	-١٧٢٣٦٢	٦٧.٢
		حكومي+خاص	٧٤١٩٧٠٥	٤٨٥٦٨٦٤	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	٦٥.٤٥	-٢٥٦٢٨٤١	١٠٠.٠
	وحدات الإسكان الاقتصادي	قطاع حكومي	٢٠٥٨٩٩٧	١٣٣٤٥٩٢	٤٠.٩٠	٤٨.٧٧	٦٤.٨٢	-٧٢٤٤٠٥	٣١.٥
		قطاع خاص	٢٩٧٥٨٢٦	١٤٠١٨٢٨	٥٩.١٠	٥١.٢٣	٤٧.١١	-١٥٧٣٩٩٨	٦٨.٥
		حكومي+خاص	٥٠٣٤٨٢٣	٢٧٣٦٤٢٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	٥٤.٣٥	-٢٢٩٨٤٠٣	١٠٠.٠
٢٠٠٧-٢٠١٣	إجمالي الوحدات	قطاع حكومي	٣٠.٠٠٠	٢٩٢٦٣٤	٢٠	٢٨.٠٨	٩٧.٥٤	-٧٣٦٦	١.٦
		قطاع خاص	١٢٠.٠٠٠	٧٤٩٤٧٧	٨٠	٧١.٩٢	٦٢.٤٦	-٤٥٠٥٢٣	٩٨.٤
		حكومي+خاص	١٥٠.٠٠٠	١٠٤٢١١١	١٠٠	١٠٠	٦٩.٤٧	-٤٥٧٨٨٩	١٠٠.٠
	وحدات الإسكان الاقتصادي	قطاع حكومي	٣٠.٠٠٠	٢٧٨٥٤٤	٢٧.٨	٥٠.١٠	٩٢.٨٥	-٢١٤٥٦	٤.١
		قطاع خاص	٧٨.٠٠٠	٢٧٧٤٧١	٧٢.٢	٤٩.٩٠	٣٥.٥٧	-٥٠.٢٥٢٩	٩٥.٩
		حكومي+خاص	١٠٨.٠٠٠	٥٥٦.١٥	١٠٠	١٠٠	٥١.٤٨	-٥٢٣٩٨٥	١٠٠.٠
١٩٩٧-٢٠٠٧	إجمالي الوحدات	قطاع حكومي	٤٧٩٧٠.٨	٣٧٢٨٣٣	٢٠	٢٤.٧٨	٧٧.٧٢	-١٠.٦٨٧٥	١٢.٠
		قطاع خاص	١٩١٨٨٣٢	١١٣١٨١٢	٨٠	٧٥.٢٢	٥٨.٩٨	-٧٨٧٠٢٠	٨٨.٠
		حكومي+خاص	٢٣٩٨٥٤٠	١٥٠٤٦٤٥	١٠٠	١٠٠	٦٢.٧٣	-٨٩٣٨٩٥	١٠٠.٠
	وحدات الإسكان الاقتصادي	قطاع حكومي	٤٤٥٢٥٢	٣١٨٣٣٩	٢٩.٩	٤١.٧٧	٧١.٥٠	-١٢٦٩١٣	١٧.٥
		قطاع خاص	١٠٤٤٠٥٥	٤٤٣٨٧٢	٧٠.١	٥٨.٢٣	٤٢.٥١	-٦٠.١٨٣	٨٢.٥
		حكومي+خاص	١٤٨٩٣٠.٧	٧٦٢٢١١	١٠٠.٠	١٠٠	٥١.١٨	-٧٢٧.٩٦	١٠٠.٠

المصدر: قطاع الإسكان والمرافق - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

توزيع الوحدات المستهدفة والمنفذة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٠٧ طبقاً للقطاع ومستويات الإسكان

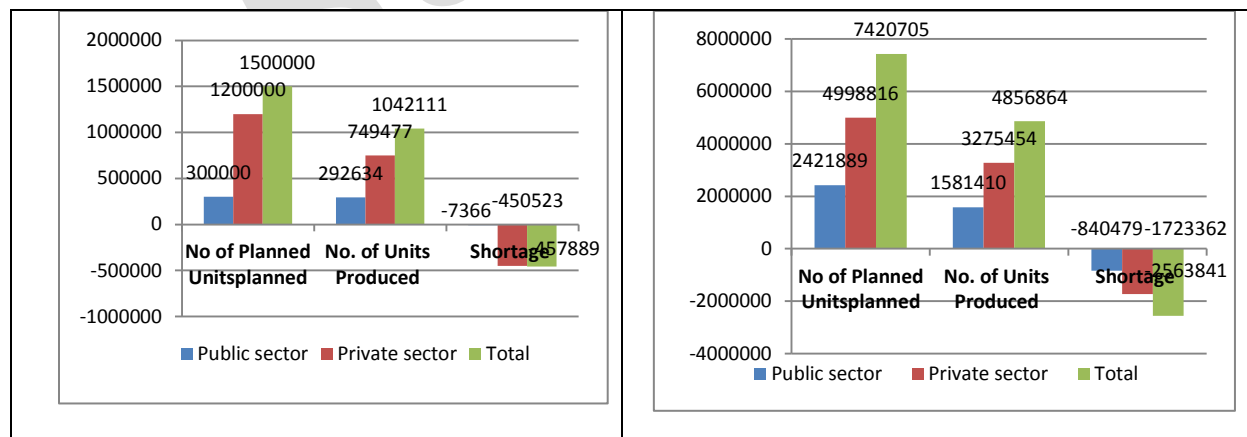
البيان/ المؤشر	القطاع	الإسكان الاقتصادي	الإسكان المتوسط وفوق المتوسط	الإسكان الفاخر	أجمالي الوحدات
عدد الوحدات المنفذة	قطاع حكومي	٢٧٨٥٤٤	١٣٨١٥	٢٧٥	٢٩٢٦٣٤
	قطاع خاص	٢٧٧٤٧١	٤٢٥١٦٢	٤٦٨٤٤	٧٤٩٤٧٧
	حكومي+خاص	٥٥٦٠١٥	٤٣٨٩٧٧	٤٧١١٩	١٠٤٢١١١
عدد الوحدات المستهدفة	قطاع حكومي	٣٠٠٠٠٠			٣٠٠٠٠٠
	قطاع خاص	٧٨٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
	حكومي+خاص	١٠٨٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
العجز في عدد الوحدات	قطاع حكومي	-٢١٤٥٦	١٣٨١٥	٢٧٥	-٧٣٦٦
	قطاع خاص	-٥٠٢٥٢٩	٩٥١٦٢	-٤٣١٥٦	-٤٥٠٥٢٣
	حكومي+خاص	-٥٢٣٩٨٥	١٠٨٩٧٧	-٤٢٨٨١	-٤٥٧٨٨٩
معدل الانجاز	قطاع حكومي	٩٢.٨٥			٩٧.٥٤
	قطاع خاص	٣٥.٥٧	١٢٨.٨٤	٥٢.٠٥	٦٢.٤٦
	حكومي+خاص	٥١.٤٨	١٣٣.٠٢	٥٢.٣٥	٦٩.٤٧

المصدر: قطاع الإسكان والمرافق - وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

وبهذا يصل إجمالي العجز في الفترة ١٩٨٢ - ٢٠١٣ إلى حوالي ٢.٥٦ مليون وحدة، منها حوالي ٢.٣ مليون وحدة إسكان اقتصادي وبلغ نصيب القطاع الخاص من هذا العجز الكلي ٦٧.٢٪ ومن العجز في وحدات الإسكان الاقتصادي ٦٨.٥٪. ويبين الشكل رقم ٤/٣/٣٦ العجز في عدد الوحدات الكلي خلال الفترة ١٩٨٢-٢٠١٣ والشكل رقم ٥/٣/٣٦ العجز في عدد وحدات الإسكان الاقتصادي. خلال الفترة ١٩٨٢-٢٠١٣.

عدد وحدات الإسكان الاقتصادي المستهدفة والمنفذة عن طريق القطاع الخاص والحكومي والعجز خلال الفترة ١٩٨٢-٢٠١٣

عدد الوحدات المستهدفة والمنفذة عن طريق القطاع الخاص والحكومي والعجز خلال الفترة ١٩٨٢-٢٠١٣



ملحق (٦-٧) إسكان الشباب وإسكان المستقبل

إسكان الشباب:

يعد مشروع إسكان الشباب مشروع رائد في مجال الإسكان حيث بدأت فكرته في ١٩٩٥ لتوفير مسكن عصري للشباب بأسعار مناسبة، ويتميز المشروع بالنماذج المعمارية التي ترتقي بالذوق العام وتتلاءم مع روح العصر ولم تزد الارتفاعات عن دور أرضى وأربعة أدوار متكررة وذلك بمساحات (١٠٠م^٢ - ٧٠م^٢ - ٦٣م^٢). ويتحمل الشباب ٦٠٪ من التكلفة بينما تتحمل الدولة ٤٠٪.

استهدف المشروع إنشاء ٧٣٠٠٠ وحدة بتكلفة قدرها ٢.٧٥ مليار جنيه، وقد تم تنفيذ ٧٤٤٣٣ وحدة سكنية على ثلاثة مراحل في مجموعة كبيرة من المدن الجديدة تنتشر في معظم أرجاء الجمهورية، وقد بدأ تنفيذها اعتباراً من يناير عام ١٩٩٦، وتم الانتهاء من جميع أعمالها، وقد تم التنفيذ وفقاً لعدد اثني عشر نموذجاً ذو تصميمات داخلية متميزة توفر جميع الاستخدامات اللازمة لمسكن عصري رغم عدم كبر المساحة.

إسكان المستقبل:

بدأ المشروع في سنة ١٩٩٨ والذي استهدف إنشاء ٧٠ ألف وحدة سكنية (بمساحة ٦٣ م^٢) خلال ٦ سنوات في ١٥ مدينة جديدة. وتتحمل الدولة ٥٠٪ من التكلفة بالإضافة إلى توفير الأرض والإمداد بالمرافق. وتم تغطية باقي التكلفة وتنفيذ المشروع من خلال جمعية المستقبل والتي تم إشهارها بقرار وزارة الشؤون الاجتماعية رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٣/٨/١٩٩٨ بهدف تلبية الاحتياجات الإسكانية لشريحة كبيرة من ذوي الدخل المحدودة. تم تشكيل مجلس إدارة الجمعية يضم أعضاء عن قطاع الاستثمار العقاري وقطاع الاستثمار الصناعي وقطاع المقاولات، ويتمتع كل المساهمين بتبرعهم في مشروع المستقبل بعضوية هذه الجمعية. كما تتلقى جمعية المستقبل مساهمات جميع القادرين من أبناء الوطن في هذا المجال وتحويلها لبناء وحدات إسكان المستقبل. وقد حصل مشروع إسكان المستقبل على الجائزة الأولى لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب كأحسن مشروع إسكان عربي منفذ لعام ٢٠٠١.

ويتميز مشروع إسكان الشباب وإسكان المستقبل بتوفير إسكان عالي الجودة في مناطق سكنية ترتفع بها نسبة المناطق الخضراء وتتوفر أماكن انتظار السيارات وتوفير وحدات سكنية متباينة المساحة ذات تصميمات عصرية متميزة.

ملحق (٦-٨) التكلفة الاستثمارية لمحاور المشروع القومي للإسكان في المحافظات والمدن الجديدة

المحاور	عدد الوحدات	متوسط تكلفة الوحدة (ألف جنيه)	مقدم الحجز (مليار جنيه)	القرض (مليار جنيه)	التمويل الذاتي (مليار جنيه)	دعم لا يرد (مليار جنيه)	دعم البنية الأساسية (مليار جنيه)	أجمالي التكلفة الاستثمارية (مليار جنيه) *
الوحدات السكنية (تمليك، إيجار - البيت الريفي - بيت العائلة - الأولى بالرعاية)	٣٠٠	٦٠	١.٥	٩		٩.١٥ مليار جنيه شامل ٥.١٥ مليار جنيه من الخطة الاستثمارية + ٤ مليار جنيه من حصيلة بيع أراضي هيئة المجتمعات العمرانية	٤ مليار جنيه من حصيلة بيع أراضي هيئة المجتمعات العمرانية	١٩.٦٥
أبني بيتك - تمليك	١٠٠	٦٠			٤.٥	١.٥ مليار جنيه من الخطة الاستثمارية	٤ مليار جنيه من حصيلة بيع أراضي هيئة المجتمعات العمرانية	٦.٠٠
القطاع الخاص - أراضي المستثمرين	١٠٠	١٠٠			٩	١ مليار جنيه		١٠.٠٠
الإجمالي العام	٥٠٠		١.٥	٩	١٣.٥	١١.٦٥ مليار جنيه	٥ مليار	٣٥.٦٥

* إجمالي التكلفة الاستثمارية لا يتضمن تكلفة دعم البنية الأساسية (٥ مليار جنيه).

ملحق (٦-٩) الموقف التنفيذي لمحاور المشروع القومي للإسكان بالمحافظات والمدن الجديدة حتى

٢٠١٣/١٢/١٥

	المحاور	الوحدات التي تم الانتهاء منها وتسليمها للمستحقين	الوحدات المنتهية وجارى تسليمها للمستحقين	إجمالي الوحدات المنتهية	الوحدات الجارية تنفيذها حالياً	إجمالي وحدات التنفيذ	نصيب المحور من إجمالي وحدات التنفيذ	نسبة الوحدات التي تم تسليمها للمستحقين لإجمالي وحدات التنفيذ	نسبة الوحدات المنتهية إلى إجمالي وحدات التنفيذ
١	تمليك الوحدات السكنية الصغيرة بمساحة ٦٣ م ^٢ في المحافظات والمدن الجديدة	٢٤٦٧٥٢	٤٩٥٠٠	٢٩٦٢٥٢	٢٢٦٧٨	٣١٨٩٣٠	٥٢.٨	٧٧.٣٧	٩٢.٩
٢	توفير أراضي للأفراد بمساحات صغيرة ١٥٠ م ^٢ بالمدن الجديدة "مشروع ابني بيتك"	٩٣٨٣٣	٣٥١	٩٤١٨٤	٠	٩٤١٨٤	١٥.٦	٩٩.٦٣	١٠٠.٠
٣	توفير أراضي بالمدن الجديدة للمستثمرين لبناء وحدات سكنية بمساحة ٦٣ م ^٢	٢٦٤٠٢	٣٥٥٥٣	٦١٩٥٥	٢٦٨٣٢	٨٨٧٨٧	١٤.٧	٢٩.٧٤	٦٩.٨
٤	تمليك بيت العائلة بمدينة ٦ أكتوبر	٢٩٨٤	٠	٢٩٨٤	٠	٢٩٨٤	٠.٥	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠
٥	إنشاء وحدات بمساحة ٤٢ م ^٢ للمواطنين الأولى بالرعاية	١٤٦٩٤	٩٩٤٦	٢٤٦٤٠	٤٠٤٢	٢٨٦٨٢	٤.٧	٥١.٢٣	٨٥.٩
	٢ م ^٢ للمواطنين الأولى بالرعاية بالإيجار	٧٤٤٥	٩٢٥٥	١٦٧٠٠	١٧٥٦	١٨٤٥٦	٣.١	٤٠.٣٤	٩٠.٥
٦	أيجار الوحدات السكنية الصغيرة بمساحة ٦٣ م ^٢ في المحافظات والمدن الجديدة وهيئة الأوقاف بالمحافظات	١٧٥٩٥	٥٢٠٤	٢٢٧٩٩	١٥٠٠٨	٣٧٨٠٧	٦.٣	٤٦.٥٤	٦٠.٣
٧	تمليك البيت الريفي بالمحافظات والظهير الصحراوي	١٢٨٩٥	١٤٩٧	١٤٣٩٢	١٠٠	١٤٤٩٢	٢.٤	٨٨.٩٨	٩٩.٣
	الإجمالي العام	٤٢٢٦٠٠	١١١٣٠٦	٥٣٣٩٠٦	٧٠٤١٦	٦٠٤٣٢٢	١٠٠.٠	٦٩.٩٣	٨٨.٣

المصدر: قطاع الإسكان والمرافق - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

ملحق (٦-١٠) الإطار المؤسسي وآليات التنفيذ

الإطار المؤسسي

يتولى قطاع الإسكان والمرافق بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية إعداد خطط وبرامج الإسكان المستهدف تنفيذها القطاع الحكومي والخاص، ومراقبة ومتابعة تنفيذ الخطط مع الجهات المنفذة وهي مديريات الإسكان بالمحافظات والجهات التابعة للوزارة (هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، هيئة تعاونيات البناء والإسكان، بنك التعمير والإسكان، أجهزة التعمير بالمناطق النائية، صندوق تمويل المساكن). كما يقوم قطاع الإسكان والمرافق بمتابعة التنفيذ من خلال اجتماعات شهرية بالوزارة لمناقشة تقارير تقدم سير العمل ومحاولة حل المشاكل والمعوقات، كما يتولى قطاع الإسكان تجميع البيانات الخاصة بمشروعات إسكان القطاع الخاص من خلال متابعة تراخيص البناء بحيث يمكن تحديد مدى مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ خطط الإسكان. ونظرا لقيام الدولة مؤخرا بتنفيذ مشروعات كبيرين (مشروع الإسكان القومي ومشروع الإسكان الاجتماعي)، فقد تم تشكيل جهاز تنفيذي خاص لهذين المشروعين لمتابعة التنفيذ مع التنسيق المستمر مع قطاع الإسكان والمرافق بالوزارة.

أعمال البناء بموجب القانون هي مسؤولية المهندس المنفذ والمقاول وليس هناك نص يوجب التفتيش على الأعمال ولكن هناك إلزام للمهندس المشرف على التنفيذ بتقديم تقارير رفع سنوية عن الالتزام بتنفيذ الترخيص طبقا للرسومات الصادر بها وكذلك الالتزام بالتنفيذ طبقا لكودات البناء المعتمدة.

آليات التنفيذ

اعتمد تنفيذ المشروع القومي للإسكان وغيره من مشروعات الإسكان على العديد من آليات التنفيذ أهمها توفير الأراضي المرفقة في المدن الجديدة والمحافظات، توفير التمويل الميسر، تحسين المناخ التشريعي، وتأكيد وصول الدعم لمستحقيه.

١- توفير الأراضي المرفقة في المحافظات والمدن الجديدة بأسعار مدعمة

تتولى المحافظات تدبير الأراضي اللازمة لتنفيذ خطة الإسكان داخل نطاقها ويتم ذلك بالتنسيق مع وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، كما تتولى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة تدبير الأراضي المرفقة داخل المدن الجديدة اللازمة لتنفيذ خطط الإسكان، بالإضافة إلى توفير الأراضي للراغبين في البناء من الأفراد والجمعيات والمستثمرين.

قامت الدولة بتوفير الأراضي والتي تحملت الدولة تكلفة إمدادها بالمرافق والبنية الأساسية لإقامة مشروعات البرنامج القومي للإسكان في المدن الجديدة بالإضافة إلى توفير الأراضي بالمحافظات. وقد تم توفير ١٠٥ ألف قطعة أرض بمساحة ١٥٠ م^٢ في المدن الجديدة لتنفيذ محور ابني بيتك في المشروع القومي للإسكان. وتصل تكلفة المتر المربع من الأرض إلى ٧٠ جنيه كما يحصل صاحب الأرض على ١٥ ألف جنيه دعم لا يرد على ٣ مراحل (وقد تم زيادة الدعم ليصل إلى ٢٥ ألف جنيه). ويتم سداد ١٠ ٪ مقدم حجز وباقي ثمن الأرض على ٧ أقساط بدون فائدة يتم سداد أول قسط بعد مرور ٢٤ شهر من تاريخ الاستلام. كما قامت الدولة بتوفير الأراضي المرفقة بأسعار مدعمة للمستثمرين لإقامة مشروعات سكنية تتضمن نسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ من المساحة المبنية للوحدات السكنية بمساحة ٦٣ م^٢ تخصص للشباب بنظام التمليك، وذلك في إطار البرنامج القومي للإسكان.

٢- توفير المساعدة التمويلية

- قامت الدولة بتوفير الدعم غير المباشر للبرنامج القومي للإسكان من خلال توفير الأراضي المرفقة بالمدن الجديدة مجاناً وقد بلغت تكلفة الإمداد بالمرافق ٥ مليار جنيه من حصيلة بيع أراضي هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، كما قامت الدولة بتوفير دعم لا يرد من خلال المشروع القومي للإسكان قيمته (١٥ - ٢٥ ألف جنيه للوحدة) بمبلغ قدرة ١١.٦٥ مليار جنيه، كما قامت بتوفير قروض ميسرة عن طريق توقيع بروتوكول بين وزارة الإسكان وبنك مصر - والبنك الأهلي المصري - وبنك التعمير والإسكان وشركات التمويل العقاري لتوفير القروض اللازمة بما لا يتجاوز ٣٠ ألف جنيه لكل وحدة على أن يسدد القرض بواقع ١٦٠ جنيه كل شهر بزيادة ٧.٥ سنوياً لمدة ٢٠ سنة. وقد بلغت قيمة القروض الميسرة في البرنامج القومي للإسكان ٩ مليار جنيه.

- يتم توفير التمويل للقروض الميسرة من خلال وزارة المالية وتتحمل الدولة فرق قيمة الفائدة التجارية عن الفائدة الميسرة وتصل إلى حوالي ٧٠ ٪ من قيمة القرض. وقد بلغ إجمالي قيمة القروض الميسرة المخصصة للإسكان الشعبي (محدودي الدخل) منذ عام ١٩٨٢ حتى عام ٢٠١٣ مبلغ ١٩,٧ مليار جنيه.

- يتم منح قرض ميسر لكل وحدة سكنية بدأ بقيمة ٢٠٠٠ جنيه حتى وصل حالياً إلى ٢٠ ألف جنيه للوحدة بفائدة ميسرة تراوحت بين ٣-٦ ٪ وذلك للوحدات ذات المساحة الملائمة لمحدودي الدخل والتي أصبحت حالياً ٢٧٧ م^٢ ويتم سداد القرض على فترة تراوحت بين ١٥ سنة حتى وصلت إلى ٤٠ سنة حالياً بقسط شهري بلغ ٩٧ جنيه وهو ما يقل عن القيمة الإيجارية للوحدة المثيلة.

- وقد تطور القرض التعاوني الذي يتم الحصول عليه من الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان وكذلك الأفراد راغبي البناء من محدودي الدخل ليصل إلى ٥٠ ألف جنيه بدلاً من ٢٠ ألف جنيه وزيادة مسطح الوحدة السكنية التعاونية التي تحصل على قرض تعاوني إلى ٢١٥م بدلاً من ٢٧٧م بموافقة مجلس الوزراء بجلسته رقم (٢٥) بتاريخ ٢٠١٤/١/١٦ وذلك حرصاً من الدولة وسعيها لمساندة محدودي الدخل والطبقة المتوسطة لإيجاد حل لمشكلة الإسكان.
- تدرس الدولة حالياً الإقراض لأغراض الاستكمال والتشطيب كآلية لاستغلال وإعادة إدخال جزء من الوحدات السكنية الخالية التي تقدر بحوالي ٤,٤ مليون وحدة سكنية وهي وحدات مكتملة ومغلقة ولم يتم حيازتها (طبقاً للبيانات الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لتعداد ٢٠٠٦) إلى سوق الإسكان ويرجع أسباب ذلك إلى عدم توافر التمويل اللازم لاستكمالها.
- كما تدرس الدولة الإقراض لأغراض الترميم أو التحسين كآلية للحفاظ على الثروة العقارية حيث بلغ عدد الوحدات السكنية المؤجرة إيجار قديم ٢.٦ مليون وحدة سكنية تمثل ١٥.١ ٪ من المخزون السكني وتحتاج إلى الترميم والتحسين للحفاظ عليها عن طريق إقراض شاغلي هذه الوحدات السكنية للقيام بذلك.

٣- توجيه وتوحيد الإجراءات الإدارية وتحديث تشريعات التخطيط والبناء

قانون الإسكان الاجتماعي رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤

- بصدر قانون الإسكان الاجتماعي رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ تم توفير إطاراً تشريعياً محكماً لتنفيذ مشروعات الإسكان الاجتماعي حيث يحدد مسئوليات الدولة في هذا المجال، كما ينص على تشكيل صندوق للإسكان الاجتماعي ويحدد مسئولياته وصلاحياته ومصادر تمويله وأوجه الدعم. كما يحدد القانون أسلوب التخصيص للمنتفعين من المشروع وشروط وضوابط الاستفادة من هذا المشروع الذي توفر له الدولة دعماً من خلال فائض ميزانية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.
- ومن ناحية أخرى يتم حالياً مراجعة قانون العلاقة بين المؤجر والمستأجر بهدف الوصول إلى علاقة إيجارية أكثر توازناً في عقود الإيجار القديم التي كانت سبباً في إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في الوحدات الإيجارية واتجاهه إلى التملك، كما كانت من أهم أسباب ظهور مشكلة الوحدات الخالية.

قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨

- بصدر القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ تم توحيد جميع تشريعات البناء في تشريع واحد حيث كانت قبل ذلك موزعة على عدة قوانين مثل قانون التخطيط العمراني وقانون تنظيم أعمال البناء، وقانون المصاعد، كما كانت أعمال الصيانة تنظمها قوانين العلاقة بين المؤجر والمستأجر، وقد

استهدف القانون تبسيط إجراءات إصدار التراخيص واختصار المدة المطلوبة لذلك وتحديد حد أقصى لتكلفة الترخيص مع ترك أمر تحديد الرسوم للمجالس المحلية بالمحافظات، كما حدد القانون مسؤولية جهة إصدار الترخيص وقصرها على مراجعة المستندات المقدمة ورقياً والتأكد من الالتزام باشتراطات البناء بينما حدد المسؤولية الأساسية على المهندس القائم بإعداد مستندات الترخيص.

- وقد تعرض القانون لبعض صعوبات التطبيق خاصة في القرى حيث لم يكن مطلوباً قبل صدوره تراخيص بناء بالقرى، ويتم حالياً من خلال المتابعة ورصد المشاكل الأساسية ودراسة إمكانية إجراء أي تعديلات مطلوبة لتحقيق أهداف القانون، كما تجدر الإشارة إلى أنه بعد صدور هذا القانون ارتفع ترتيب مصر في مؤشر سهولة إصدار تراخيص الأعمال وذلك في تقرير سهولة ممارسة الأعمال عام ٢٠١٤ Doing Business من ١٦٥ إلى ١٥٤ نظراً لما بنص عليه من تبسيط للإجراءات وتحديد للتكلفة.

القانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ في شأن تنظيم هدم المباني والمنشآت غير الآيلة للسقوط والحفاظ على التراث المعماري

- يهدف هذا القانون إلى الحفاظ على التراث المعماري المتميز والذي يعد جزءاً من شخصية الأمة وذاكرتها بل أن بعض من تلك المباني تعد جزءاً من التراث الإنساني والعالمي وحتى لا تتعرض هذه المباني للمحو والاندثار فإن القانون ينص على حظر الترخيص بالهدم أو الإضافة للمباني والمنشآت ذات الطراز المعماري المتميز التي يتم حصرها بسجلات حصر من خلال لجان متخصصة بمحافظات الجمهورية طبقاً لمعايير ومواصفات محددة ويصدر باعتماد السجلات قرار من رئيس مجلس الوزراء.
- ويجرى حالياً إعداد دراسة لتقييم تطبيق هذا القانون ومدى تفعيل أحكامه وإجراء بعض التعديلات التشريعية أهمها إيجاد مورد مالي لتوفير التمويل اللازم لصيانة وترميم المباني المتميزة التي يتم حظر هدمها أو تعليتها وكذا تعويض ملاكها نظير حظر الهدم أو التعلية وكذلك عند نزع ملكيتها.

قانون التمويل العقاري رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ولائحته التنفيذية

- يهدف قانون التمويل العقاري إلى إتاحة التمويل العقاري، وتنظيم إنشاء أنظمة الإقراض العقاري والتي من خلالها يتم توفير التمويل لشراء العقارات وإنشاء شركات الرهن العقاري. كما ينظم القانون التعاملات بين السمسار، المقرض والمقترض ووسائل حماية المقرض واستعادة الرهن في حالة عجز المقترض عن الدفع. كما تقوم بإنشاء أنظمة المتابعة لكل عمليات الإقراض العقاري.

- رغم صدور قانون التمويل العقاري عام ٢٠٠١ إلا أنه لم يحقق الهدف المطلوب، حيث ظهرت عقبتان أساسيتان من خلال التطبيق هما ارتفاع سعر فائدة الإقراض ومشكلة تسجيل الملكية حيث ينص القانون المدني على أن الملكية لا تنتقل إلا بالتسجيل. وتم إجراء تعديل لبعض مواد القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ صدرت بالقرار الجمهوري رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٤ بهدف زيادة تفعيله خاصة فيما يتعلق بالحد الأقصى لدخل المستفيدين من القانون وتبسيط عملية تسجيل الملكية، وإتاحة الإيجار المدعم الذي سيبدأ بـ ٢٠٠ جنيه لمساعدة محدودي الدخل.
- وتفعيلاً لدور القانون في مشروعات إسكان محدودي الدخل فقد أتاح البنك المركزي المصري مبلغ مليار جنيه للبنوك وشركات التمويل العقاري لاستخدامها في التمويل العقاري لمشروعات الإسكان لمحدودي الدخل بفائدة تقل عن الفائدة المعلنة بحوالي ٤٪ مما سيحقق دفعة قوية لقطاع التمويل العقاري.

٤- توجيه الدعم لمستحقيه

استهدفت جميع مشروعات الإسكان منخفض التكاليف شرائح محدودي الدخل حيث يتم تحديد معايير لاختيار المستحقين لهذه المشروعات أهمها ألا يكون المتقدم أو أي فرد من أسرته مالكا لوحدة سكنية أو حائزا لوحدة سكنية بالإيجار القديم، وألا يقل سنه عن ٢١ سنة ولا يزيد عن ٤٥ سنة، وأن يكون من سكان المحافظة أو مرتبط بالعمل بها، بالإضافة إلى بعض الشروط التفصيلية للشباب وحديثي الزواج. وقد جرم قانون الإسكان الاجتماعي من يتقدم بمستندات غير صحيحة للحصول على دعم لا يستحقه وتصل عقوبة ذلك إلى الحبس أو الغرامة أو كلاهما.

ملحق (١١-٦) وحدة ترشيد الطاقة التابعة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء

أولاً: إنشاء وحدة ترشيد الطاقة وأهدافها:

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٥٣ بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٠٩ بإنشاء وحدة ترشيد الطاقة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، وتم نقل تبعية الوحدة إلى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤٩ بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٢، وتستهدف الوحدة:

١. تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بمصادر الطاقة واستهلاكها وخططها على المستويين القطاعي والوطني.
٢. اقتراح السياسات والأطر والآليات اللازمة لتعزيز كفاءة الطاقة والتوصية بالإجراءات اللازمة لتطبيق مشروعات ترشيد الطاقة.
٣. التنسيق مع الجهات المعنية في مجالات التخطيط للطاقة وترشيد استهلاكها وتنويع مصادرها.
٤. تحليل وتقييم العوامل التي يمكن أن تسهم في الترويج لبرامج كفاءة الطاقة وتطبيقاتها.

ثانياً: المحاور الأساسية أنشطة وحدة ترشيد الطاقة:

- التنسيق مع الجهات المعنية في قطاع الطاقة في شأن استراتيجيات وسياسات الطاقة ونشر تطبيقات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.
- المشاركة في تنفيذ البرامج الممولة من الجهات الدولية والإقليمية في مجال عمل الوحدة وعلى الأخص: برنامج دعم سياسات الطاقة، والاتحاد الأوروبي، ومشروع الحد من آثار تغير المناخ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة واللجنة المصرية الألمانية لكفاءة الطاقة والبيئة.
- التنسيق والتعاون مع الوزارات المختلفة لتحديد أفضل السياسات ذات الصلة الموائمة لبرامجها وتقديم الدعم الفني لأنشطتها في المجال.
- تنفيذ مبادرات في مجال عملها تستهدف تفعيل السياسات والتي يصدرها مجلس الوزراء، وقرارات المجلس الأعلى للطاقة في المجال، ومنها:

ثالثاً: المبادرات:



مبادرة "شمسة يا مصر" التي أطلقتها الوحدة لنشر استخدام النظم المزدوجة للإضاءة الموفرة والكهرباء الشمسية" في قطاع الأبنية والمرافق بمصر.

الهدف الاستراتيجي للمبادرة هو توفير البيئة المواتمة لتحقيق التوسع التطبيقي لاستخدام النظم المشار إليها وإنشاء صناعات محلية للمعدات وشركات لخدمات الطاقة توفر الآلاف من فرص العمل بالإضافة إلى رفع الوعي العام في المجال



وعلى المستوى التطبيقي تهدف المبادرة إلى: تنفيذ ١٠٠ - ١٥٠ مشروع من النظم المشار إليها في المباني الحكومية وربطها بالشبكات الكهربائية خلال الفترة من ٢٠١٤ - ٢٠١٥ بقدرات إجمالية تصل إلى (٨٠٠٠) ك.و. وبما يحقق وفراً في استهلاك الوقود يمكن أن يصل في نهاية عام ٢٠١٥ إلى حوالي ٨٦٨٠ طن بترول معادل سنوياً. كما تستهدف المبادرة توفير الكوادر المدربة في مجالات تصميم وتركيب وتشغيل النظم المشار إليها.

الموقف التنفيذي للمبادرة:



- اجتذبت المبادرة ما يربو على ٣٠٠ طلب من المحافظات والوزارات المختلفة لتزويد مباني متنوعة "مقار المحافظات، المستشفيات، مدارس ومحاكم...إلخ.

- تم تدريب ٥٦ مهندس من المحافظات والوزارات المختلفة على الأنظمة المزدوجة للإضاءة الموفرة والكهرباء الشمسية التي سيتم تنفيذها خلال المبادرة.

- تم الإعلان عن تأهيل الشركات العامة في المجال واعداد قائمة استرشادية بالشركات المؤهلة وإرسالها الى الجهات المستفيدة حتى ٢٠١٤/٧/١٠.

- تم الانتهاء من المعايينات، إعداد الدراسات الفنية ومستندات

الطرح اللازمة لعدد ٤٩ موقع من المواقع المشتركة في مبادرة شمسك يا مصر .

- من المتوقع طرح المناقصات الخاصة بالمواقع المشار اليها (٤٩ موقع) خلال شهري يوليو، أغسطس والانتها من تنفيذها قبل نهاية عام ٢٠١٤

- ومن المناقصات التي تم طرحها فعلياً:

• بالتعاون مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة،

- مبنى الهيئة بمدينة الشيخ زايد:
- النظام المزدوج للمبنى الرئيسي متضمنا
- متصل بالشبكة (٤٥ ك.و. أقصى)، ونظام
- الخلايا لإنارة الأسوار (٥ ك.و. أقصى)



• بالتعاون مع محافظة البحر الأحمر:

- مباني ديوان عام محافظة البحر الأحمر بالغردقة
- ومركز الزهراء (٣٠ ك.و.)
- مباني لمركز مدينة شلاتين ومركز مدينة حلايب
- بالبحر الاحمر (٥ ك.و.)



▪ بالتعاون مع محافظة شمال سيناء:

- مبنى ديوان عام محافظة شمال سيناء

ملحق (٦-١٢) مشروعات شبكة الطرق

- إنشاء الطريق الدائري حول الكتلة الرئيسية للإقليم بطول ٩٥ كم وربطه بالطرق الإقليمية.
- وتخطيط وتصميم وإنشاء الطريق الدائري الإقليمي بطول ٤٥٠ كم ليربط محافظات قناة السويس وسيناء والشرقية والقليوبية والمنوفية والبحيرة والجيزة وبنى سويف والقاهرة ويربط مع الطرق الإقليمية السويس / الإسماعيلية / القطامية / الكريمت / أسوان / الواحات / الفيوم / إسكندرية الصحراوي والزراعي / الإسماعيلية الزراعي. وقد تم الانتهاء من اجزاء وسيتم الانتهاء عام ٢٠١٥.
- تطوير المداخل الشرقية للأقاليم (طريق الإسماعيلية الصحراوي - طريق القاهرة / السويس - طريق القطامية / السخنة) والمدخل الجنوبي (الأوتوستراد) والمداخل الغربية (طريق مصر إسكندرية الصحراوي - محور ٢٦ يوليو - طريق الفيوم - طريق الواحات - طريق أسيوط الغربي) والمداخل الشمالية (طريق مصر إسكندرية الزراعي - طريق القناطر - الإسماعيلية الزراعي) ومعظم هذه الطرق تتقاطع مع الطريق الدائري الأول بتقاطعات حرة تنقل الحركة عبر أطراف إقليم القاهرة الكبرى دون الدخول إلى قلب الكتلة الحضرية الضخمة للأقاليم بما يخفف العبء عن الشبكة الداخلية خاصة حركة النقل الثقيل.

ملحق (٦-١٣) الطرق الشريانية

- كوبري أكتوبر - محور ٢٦ يوليو - محور صفط اللبن - محور صلاح سالم في معظم أجزائه - محور المشير طنطاوي - تدعيم الطريق الدائري - تطوير جوزيف تيتو - إنشاء نفق الأزهر - تطوير ميدان الرماية وفتح محور جديد لطريق مصر/ الإسكندرية الصحراوي - تطوير ميدان الجيزة إنشاء مجموعة من الأعمال الصناعية مثل الكباري والأنفاق على المحاور والتقاطعات الرئيسية وإضافة منازل ومطالع لبعض الكباري والطريق الدائري وتوسعة أخرى وغيرها.
- إعداد مخطط تنمية شرق القاهرة غرب الطريق الدائري من طريق السويس والمطار إلى طريق القطامية / السخنة (جاري تنفيذه).
- تطوير منطقة السيدة عائشة بإنشاء مجموعة من الأعمال الصناعية مع إعادة تخطيط الميدان ومواقف النقل الجماعي مع المرحلة الثانية لخط المترو الرابع (مقترح).
- محور عين الحياة لربط طريق صلاح سالم بالأوتوستراد بعيداً عن ميدان السيدة عائشة وإعادة تأهيل الميدان حضارياً (مقترح).
- مقترح إنشاء الطريق الأوسط بين الطريق الدائري الأول والطريق الدائري الاقليمي (جاري).
- مخطط نقل جراجات النقل العام إلى خارج الكتلة السكنية للقاهرة الكبرى.
- تطوير ميدان رمسيس والتخطيط لنقل جزء من كوبري أكتوبر المار بالميدان إلى خلف المبنى بمنطقة أحمد حلمي بهدف إبداء الصورة الحضارية للميدان وربط شبكة الطرق الرئيسية بموقف النقل الجماعي بميدان أحمد حلمي (مقترح).
- تطوير منطقة القاهرة التاريخية وتحويل شارع المعز إلى مزار سياحي ويوضع حدود واضحة للمنطقة وتطوير المحاور الرئيسية المحيطة بها وإنشاء نفق الأزهر وكوبري الأزهر.
- تطوير محور مؤسسة الزكاة شمال محافظة القاهرة -جاري.
- إعداد المخطط العام والتفصيلي لمدينة شبرا الخيمة مع المعهد التخطيطي بباريس.
- تطوير ميدان المؤسسة بحي شبرا الخيمة كأحد أهم مداخل القاهرة الكبرى الشمالية (تم التنفيذ).

ملحق (٦-١٤) مشروعات النقل التي تم تخطيطها وموقفها التنفيذي

- تطوير شبكة ترام القاهرة وإعداد التصميمات ومستندات الطرح لخط ترام مصر الجديدة ومده حتى القاهرة الجديدة.
- إعداد دراسات إنشاء خط الترام السريع (السلام / عين شمس / بلبيس) لخدمة المدن الجديدة.
- إنشاء شبكة مراكز النقل والمواصلات على أطراف إقليم القاهرة الكبرى عند نهايات خطوط النقل السريعة (المترو - الترام) وشبكة الطرق الإقليمية والسريعة (مقترح).
- مقترح إنشاء عدد ٩ مسارات نقل جماعي بالأتوبيس بإقليم القاهرة الكبرى لتكامل مع وسائل النقل الأخرى (مترو - سرفيس - ترام - سكة حديد).